

مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org



التقرير السنوي
حال القدس 2017

مراجعة وتحرير
هشام يعقوب

إعداد
هشام يعقوب
علي إبراهيم
براءة درزي
ربيع الدّنان

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدّولية

الطبعة الأولى

2018 م – 1439 هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978 -9953 -0- 4364- 7

مؤسسة القدس الدولية

تلفون 751725 1 961 +

تلفاكس 751726 1 961 +

بريد إلكتروني: info@alquds-online.org

الموقع: www.alquds-online.org



التقرير السنوي
حال القدس 2017

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدولية
كانون ثانٍ/يناير 2018

التقرير السنوي
"حال القُدس 2017"

مراجعة وتحرير: هشام يعقوب

المشاركون في إعداد التقرير
(وفق ترتيب الفصول)

هشام يعقوب

علي إبراهيم

بـــراءة درزي

ربيع الدّنان

التصميم والإخراج الفنّي

آية قبلاوي

قسم الأبحاث والمعلومات

مؤسسة القدس الدوليّة

كانون ثانٍ/يناير 2018

المحتويات

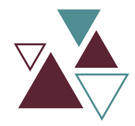
مقدمة تقرير حال القدس السنوي 2017

مناسبتان مشؤومتان وحدثان خطيران ميّزا القدس عام 2017. أما المناسبتان فهما: الذكرى الخمسون لاحتلال كامل القدس، والذكرى المئوية لتصريح بلفور، وأما الحدثان فهما: إغلاق الاحتلال للمسجد الأقصى ومحاولة فرض واقع أمني جديد عبر تركيب بوابات إلكترونية وكاميرات مراقبة في تموز/يوليو، وقرار الرئيس الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي في كانون أول/ديسمبر، وقد تلا هذيْن الحدثيْن هباتٌ شعبية وردود فعل غاضبة.

أعادتْنا المناسبتان إلى أصل الصراع في القدس، فهو صراع مع مشروع استعماري بدأ مع دول كبرى على رأسها بريطانيا التي احتلت القدس وسلمتها للعصابات الصهيونية بفعل تصريح بلفور الصادر في 1917/11/2، ومن ثَمّ استكملت العصابات الصهيونية المهمة الاستعمارية في القدس وكل فلسطين عبر مشروع إحلاليّ استيطانيّ استعماريّ عنصريّ يستهدف الأرض والإنسان والتاريخ والهوية؛ وربما يمكننا القول إنه احتلال لم يشهد التاريخ مثله.

أما الحدثان فقد اختزلا أبعاد المعركة في القدس: ففي الأول محاولة إسرائيليّة لحسم الهوية عبر فرض السيطرة على أبرز مكوناتها المتمثلة بالمسجد الأقصى المبارك، وفي الثانية حاول الرئيس الأمريكي دونالد ترمب شرعنة جرائم الاحتلال في تهويد القدس وتغيير هويتها العربية والإسلامية، وحسم الصراع على القدس لمصلحة الاحتلال.

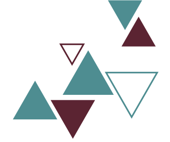
في عام 2017 استمرّ الاحتلال في تحقيق أرقام قياسية غير مسبوقة في تهويد القدس واستهداف المسجد الأقصى والأوقاف المسيحية في القدس، وبدا أنه مشغول في ترتيبات الصورة النهائية التي يحاول رسمها للقدس، وهي صورة تتضح معالمها كالآتي:



- قدس بأقلية فلسطينية مضطهدة، وضعيفة، ومشغولة بشؤون حياتها. وطرد سكان كفر عقب ومخيم شعفاط أولى خطوات الوصول إليها.
- قدس تضم أقليّة فلسطينية مشوهة الوعي والذاكرة والتاريخ يكون وجودها ضروريًّا لتجميل وجه الاحتلال الإجرامي وتضليل الجمهور بأنّ الاحتلال حريص على التنوّع و"قبول الآخر"، والطريق إلى ذلك يمرّ عبر أسرلة المنهاج العربيّ في مدارس القدس.
- قدس بهُوية فارغة المضمون عبر تحويل المسجد الأقصى إلى مرتع للمتطرفين اليهود، وسلب أملاك الكنائس المسيحية، وتهجير المسيحيين، وبناء المعالم ذات الطابع اليهودي.
- قدس خاضعة للسيادة الإسرائيلية الكاملة بعد ضمّ كل المستوطنات المحيطة بها إليها، وشرعنتها مع تلك التي تجثم على أراضيها.

وأبعد من الأرقام والإحصائيات المتعلقة بالتهويد، حضرت القدس بقوة عام 2017 على مائدة عرّابي "صفقة القرن" فعجّت وسائل الإعلام بتكهنّات حول مصير القدس المجهول بتفاصيله، المعلوم بجُملته؛ فهي صفقة تكرّس وجود الاحتلال، وتنتقص من الحقّ العربيّ والإسلامي في المدينة، وتزوّر هويتها لتجعلها يهودية، وتقوّي يد الاحتلال التي يبطش بها بين المقدسيين. وفي هذا السياق كشفت المواقف العربية والإسلامية الرسمية عن مزيدٍ من التورط في مؤامرة التنازل عن القدس وتركها وحيدة في وجه "صفقة القرن"، وربما كانت هناك مواقف أفضل من غيرها، لكنها بقيت تحت سقف العجز القائم على أركان الشجب والاستنكار والتحذير من خرق القوانين الدولية.

أمّا شعبيًّا فقد أظهرت "هبة باب الأسباط" في تموز/يوليو 2017، وهبة رفض القرار الأمريكي في كانون أول/ديسمبر 2017 أنّ قدرة الشعب الفلسطيني وشعوب الأمة العربية والإسلامية وأحرار العالم لا تزال تستطيع المواجهة على الرغم مما اعتراها من تآكل وتمزق وانقسام، وأنّ الرهان عليها رابح في حال وجدت من ينظّمها، ويضمن استمرارية فعلها بإبداع.

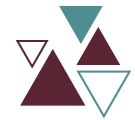


لقد دخلت القدس مرحلة هي من أخطر المراحل، وبانت بوضوح توجهات الأطراف المختلفة، وقدراتها، ومساعيها، والخاسر في هذه المعركة هو من يصرخ منكسرًا ومتنازلًا في البداية. وفي الوقت الذي يجد فيه الاحتلال نفسه ملزمًا بالاستمرار في تنفيذ مشاريعه التهويدية كسلوك يدفعه إليه التشجيع الضمنيّ جرّاء الانحياز، والصمت، والضعف الرسمي الدولي والعربي والإسلامي، فإنّ القوى والأطراف المؤمنة بحقّها الحصريّ بالقدس مطالبة بتحمّل مسؤولياتها، وتفعيل أدواتها، واستجماع قواها، وتوحيد صفوفها، وتنسيق جهودها حتى لا تندم على ضياع ما تبقّى من القدس، ولا أقلّ من صياغة استراتيجية للصمود، وإدامة الصراع، واستنزاف العدو تمهيدًا لاستراتيجية التحرير الكامل.

هذا التقرير السنوي الذي تصدره مؤسسة القدس الدولية من أهمّ الوثائق العلمية التي تعين على استخلاص الدروس من معركة القدس المستمرة، ففيه رصد لسلوك الأطراف المختلفة، وتوثيق للتطورات الميدانية، واستشراف لمآلات الأمور، وتوصيات للفاعلين والمؤثرين في مسار المعركة، وكل رقم أو معلومة فيه تحمل خلفها إشارة إلى وسائل الاحتلال في تهويد القدس وإخضاع المقدسيين، وإثارة نحو العمل من أجل إفشال الاحتلال وعرقلته، وهو مادة مرجعية لمختلف الشرائح والفئات العاملة لنصرة القدس، فلا نصرة إلا على بصيرة، ولا عمل إلا بعد علمٍ بمقتضيات الأمور، وتفاصيل الصراع.

هشام يعقوب

رئيس قسم الأبحاث والمعلومات



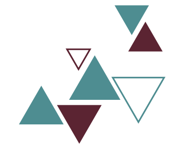
خلاصات
التقرير السنوي
حال القدس 2017

يتناول التقرير أبرز الأحداث التي جرت في القدس خلال عام 2017 ويحاول استشراف المآلات والتطورات خلال عام 2018 مع تقديم التوصيات المناسبة للجهات المعنية.



تطور مشروع التهويد

سجّل عام 2017 أعلى عدد لمقتحمي المسجد الأقصى منذ احتلال المسجد عام 1967، فقد اقتحم المسجد نحو 25630 مقتحمًا. وبالمقارنة مع عام 2016 (اقتحم الأقصى فيه 14806 مقتحمين) زادت نسبة مقتحمي الأقصى بـ 73 %. يضاف إلى هذا العدد اقتحام أكثر من 3000 طالب يهودي المسجد الأقصى.

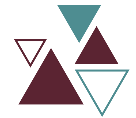


شهدت الأشهر الآتية أعلى أعداد لمقتحمي الأقصى:

- تشرين أول/أكتوبر (3983 مقتحمًا) تزامنًا مع "عيد العُرْش".
- آب/أغسطس (3617 مقتحمًا)، ثم شهر تموز/يوليو (3213 مقتحمًا) في ذكرى "خراب المعبد".
- أيار/مايو (3054 مقتحمًا) في ذكرى احتلال القدس.
- نيسان/أبريل (2758 مقتحمًا) تزامنًا مع "عيد الفصح".
- كانون أول/ديسمبر (2294 مقتحمًا) تزامنًا مع "عيد الأنوار".

أبعدت سلطات الاحتلال عن القدس والأقصى 170 فلسطينيًّا خلال 2017 من بينهم: 14 قاصرًا، و15 سيدة، وشملت قرارات الإبعاد هذه 68 شخصًا أبعدوا عن البلدة القديمة، و16 شخصًا أبعدوا عن القدس بأكملها، و6 مقدسيين منعوا من دخول الضفة الغربية، وتراوحت فترات الإبعاد من 5 أيام إلى 6 أشهر.

في 2017/7/14 أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسجد الأقصى واستمر الإغلاق حتى 2017/7/16 على خلفية العملية التي نفذها ثلاثة شبان من آل جبّارين ضد عناصر الاحتلال الموجودين على أبواب الأقصى. وفي 2017/7/16 قرر الاحتلال تركيب بوابات إلكترونية وجسور حديدية وكاميرات مراقبة على أبواب الأقصى فرفض المقدسيون هذه الإجراءات، واعتصموا مدة 14 يومًا رافضين الدخول إلى الأقصى عبر البوابات الإلكترونية إلى أن خضع الاحتلال وتراجع عن كل إجراءاته وفتحت أبواب الأقصى أمام جموع المصلين في 2017/7/27. في أثناء هذه المدة امتدت يد الاحتلال لتعبث بمقتنيات الأقصى ومرافقه وتزرع أدوات تجسس وتنصت.



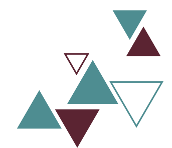
نفّذت سلطات الاحتلال 2466 حالة اعتقال في القدس خلال 2017، وكان من بين المعتقلين: 720 قاصرًا، و26 مُسنًّا، و54 طفلًا دون الـ12 عامًا، و88 امرأة بينهنَّ 6 قاصرات، و4 سيدات مسنّات. وكان أصغر معتقل بين المعتقلين طفل من سلوان عمره 6 سنوات، ثم طفل آخر من حي شُعْفاط عمره 7 سنوات.

في 2017/8/29 اقتحم عضو الكنيست المتطرف يهودا غليك المسجد الأقصى برفقة 25 مستوطنًا، تلا ذلك اقتحام لشولي روفائيلّي النائبة المتطرفة في الكنيست برفقة 21 مستوطنًا، وذلك بعد قرار رئيس الحكومة السماح لأعضاء الكنيست باقتحام الأقصى بعد منعهم منذ اندلاع هبة القدس في تشرين أول/أكتوبر 2015.

تواصلت التصريحات السياسية والدينية والأمنية والقضائية العدائية ضد الأقصى من قبل مسؤولي الاحتلال ومؤسساته، وزعمت هذه التصريحات أن الأقصى أقدس مكان لليهود ولا يحق لأحد أن يمنعهم من الصعود إليه والصلاة فيه.

في 2017/5/28 عقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعها في أحد أنفاق الجهة الغربية للأقصى على بعد 20 مترًا من سور المسجد أسفل الأرض، وخصصت هذه الجلسة بمناسبة مرور 50 سنة على احتلال كامل القدس.

شهد عام 2017 استهدافًا متزايدًا للوجود المسيحي في القدس وللمعالم والأوقاف المسيحية في المدينة، وقد كشف النقاب عن عدة صفقات مشبوهة أبرمت لتسريب الأوقاف المسيحية عبر بيعها أو تأجيرها لسنوات تصل إلى 99 أو 199 عامًا لجمعيات استيطانية. ومن أبرز الأوقاف المسيحية المستهدفة تلك الواقعة في ميدان عمر بن الخطاب في منطقة باب الخليل بالبلدة القديمة حيث تشمل فندقي الإمبريال

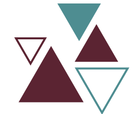


والبتراء و22 محلًّا تجاريًّا أسفلهما، وبيت المعظَّمية في حي باب حطّة بالبلدة القديمة، ومبنًا سكنيًا مكونًا من ثلاث طبقات في شارع الملك داود في القدس، ومبنًا مكونًا من ست طبقات في شارع "هس"، وقطعة أرض في حي البقعة تبلغ مساحتها 2300 م^2، وقطعة أرض في حي الشيخ جراح تزيد مساحتها على 685 م^2.

هدمت سلطات الاحتلال 77 بيتًا في القدس حسب معطيات مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع، وتشير مصادر مركز وادي حلوة إلى أنّ عدد البيوت والمنشآت التي هدمها الاحتلال خلال 2017 بلغ 116 بيتًا ومنشأة من ضمنها: 12 بناية سكنية، و39 بيتًا، و19 منشأة تجارية، و16 بركسًا للمواشي، و4 أساسات بيوت سكنية، و5 غرف، وبركسان اثنان سكنيان، و4 مزارع، و6 مخازن، وموقفان للسيارات. ومن بين عمليات الهدم هذه أجبر 27 صاحب بيت أو منشأة على هدم بيته أو منشأته بيده. وشمل الهدم بيت الشهيد فادي القنبر حيث تمّ إغلاقه بالباطون. وتسببت عمليات الهدم هذه بتشريد 241 مقدسيًّا بينهم 107 أطفال دون الـ 18 عامًا.

استمرّ الاحتلال في مصادرة الأراضي والعقارات التابعة للمقدسيين، ومن ذلك استيلاء الجمعيات الاستيطانية على منزل الحاج أيوب شماسنة في حي الشيخ جراح، واستيلاء المستوطنين على مخزن يعود لعائلة صب لبن، ومحل يعود لعائلة أبو ميالة في البلدة القديمة، وصادرت سلطات الاحتلال قطعة أرض في سلوان، وسيطر المستوطنون على بناية سكنية وغرفة وساحة ومخازنٍ في سلوان.

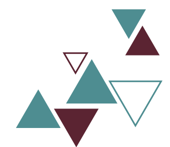
لم تسلم مقابر القدس من عبث الاحتلال فقد تعرضت مقبرة باب الرحمة الملاصقة للسور الشرقي للأقصى لقطع أشجار، وهدم قبور، ومنع للدفن بهدف السيطرة على مساحات جديدة ضمن مشروع "الحدائق التوراتية" حول البلدة القديمة، وهدمت سلطات الاحتلال سور مقبرة الشهداء في



منطقة باب الأسباط ونفذت عمليات تجريف لتشييد "حدائق توراتية"، واستكمل الاحتلال استهداف مقبرة مأمن الله عبر تنفيذ أعمال للبنية التحتية في الشارع الملاصق للمقبرة.

استهداف قطاع التعليم بات أولوية لدى الاحتلال عبر تزوير المناهج وفرض منهاج إسرائيلي على الطلاب الفلسطينيين، أو استهداف الطلاب والمدارس. في شباط/فبراير أغلقت سلطات الاحتلال مدرسة النخبة الأساسية في قرية صور باهر بحجة تدريس مواد تحرض على الاحتلال وتنطبق مع فلسفة حركة حماس، وقد حرم الاحتلال 230 طالبًا في هذه المدرسة من التعليم طيلة 2017. وفي تشرين ثانٍ/نوفمبر اقتحمت قوات الاحتلال مدرسة زهوة القدس في حي بيت حنينا بالتزامن مع الدوام الدراسي، واعتقلت مديرة المدرسة و3 معلمات بعد تفتيش دقيق للمدرسة. وفي أيلول/سبتمبر منعت سلطات الاحتلال إدخال الكتب إلى مدارس الأقصى الشرعية داخل المسجد الأقصى بذريعة صدورها من قبل السلطة الفلسطينية ووجود شعار السلطة والعلم الفلسطيني عليها؛ ما دفع إدارة المدارس إلى توزيع الكتب في موقف السيارات خارج المسجد الأقصى. واقتحمت قوات الاحتلال مدرسة الأيتام في القدس القديمة عدة مرات. وتمترست قوات الاحتلال في محيط المدارس في العيسوية والطور ورأس العمود وعرقلت حركة الطلاب. وخلال عام 2017 اعتقل الاحتلال 24 طالبًا من داخل صفوفهم، أو في أثناء ذهابهم إلى مدارسهم، أو بعد انتهاء دوامهم.

بلغ عدد الوحدات الاستيطانية التي صادق الاحتلال على بنائها أو خطط لذلك نحو 16252 وحدة استيطانية، إضافة إلى 1330 وحدة استيطانية فندقية على جبل المكبر، و12 مصنعًا استيطانيًّا في قلنديا. وفي 2017/12/7 أعلن يوآف جالانت وزير الإسكان والأشغال العامة الإسرائيلي تقديم مخطط لبناء 14 ألف وحدة استيطانية في القدس.



- أقر "كنيست" الاحتلال في 2017/2/6 قانون تسوية المستوطنات أو تبييضها؛ ما يعني شرعنة الاستيطان في القدس حسب قوانين الاحتلال الجائرة. وفي 2017/12/31 صوّت حزب الليكود على قانون يقضي بفرض القانون الإسرائيلي على مستوطنات الضفة الغربية بما فيها القدس وذلك في المؤتمر العام للجنة المركزية لليكود.

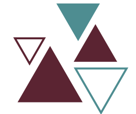
- سحبت سلطات الاحتلال أكثر من 17 بطاقة هوية زرقاء لمقدسيين يسكنون في القدس ما يعرضهم إلى خطر التهجير خارج المدينة.

- يسعى الاحتلال الإسرائيلي إلى إخراج منطقتي كفر عقب ومخيم شعفاط خارج حدود القدس، وتشكيل مجلس محلي لهما، ويهدف الاحتلال من وراء هذه الخطوة إلى التخلص من نحو 140 ألف مقدسي يسكنون في هذه المناطق.

- تشير الأرقام الصادرة عن معهد القدس لبحث السياسات في كتاب القدس 2017 أنّ نسبة الفقر عام 2015 بلغت 79 % بين العائلات المقدسية، و79 % بين الأفراد المقدسيين، و86 % بين الأطفال المقدسيين. بينما تشير مصادر فلسطينية إلى أن نسبة الفقر بين الأفراد الفلسطينيين في القدس تتعدى 82 %، في حين تبلغ نسبة البطالة بين المقدسيين نحو 31 %.

- حسب كتاب القدس السنوي 2017 الصادر عن معهد القدس لبحث السياسات الإسرائيلي بلغ عدد المقدسيين في القدس بشطريها 323700 (37.4 %) في مقابل عدد المستوطنين البالغ 528700 (62.6 %).

- بلغت ميزانية الاحتلال المقرة في القدس خلال 2017 نحو 7.37 مليار شيكل (نحو 2 مليار دولار) بزيادة أكثر من 700 مليون شكيل (نحو 200 مليون دولار)، وتأتي هذه الزيادة انسجامًا مع البرامج التهويدية التي أعلن عنها الاحتلال في الذكرى الخمسين لاحتلال كامل القدس.





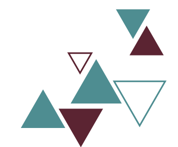
انتفاضة القدس

استطاعت انتفاضة القدس إثبات الفعل المقاوم في وجه اعتداءات الاحتلال على المسجد الأقصى، وتمكنت من خلال قرارٍ فردي وأدوات بسيطة من تكبيد الاحتلال خسائر فادحة. وخلال عام 2017 شكلت هبة باب الأسباط والهبة بعد القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال، محطتين لتجدد الانتفاضة، حيث ارتفعت فيهما حدة المواجهات مع الاحتلال ونوعيتها.

أظهرت معطيات تقارير جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك" حدوث نحو 1464 عملية خلال 2017، من بينها 368 عملية جرت في القدس المحتلة تتضمن رشق الحجارة والزجاجات الحارقة والمفرقعات النارية.

استهدف الاحتلال ورش تصنيع الأسلحة المحلية في مناطق الضفة الغربية المحتلة، وقامت قواته خلال عام 2017 بإغلاق 42 ورشة لصناعة الأسلحة، وضبطت 455 قطعة سلاح حسب مصادر إسرائيلية.

وصل عدد العمليات الفردية في مجمل القدس المحتلة حسب المعطيات الفلسطينية نحو 116 عملية، أسفرت عن مقتل 11 إسرائيليًا، وتضمنت هذه العمليات الدهس والطعن وإطلاق النار وتفجير العبوات الناسفة.



- لم تتخذ العمليات النوعية نسقًا محددًا نتيجة لصعوبة التنفيذ والقرار الذاتي المحرك لهذه العمليات، وعلى الرغم من ذلك استطاعت العمليات النوعية التي حصلت خلال عام 2017، تكبيد الاحتلال خسائر فادحة، وتجديد صورة الجندي الفار المهزوم أمام الفلسطيني الأعزل.

- شكلت هبة "باب الأسباط" محطة أساسية في سير الانتفاضة، حيث تبلور عبرها رفض الفلسطينيين عامة والمقدسيين خاصة، لأي إجراءات يفرضها الاحتلال على المسجد الأقصى، وتمظهر الرفض من خلال الاعتصام الدائم أمام أبواب الأقصى.

- أدى موقف قيادات القدس الرافض لدخول الأقصى عبر البوابات الإلكترونية، واستمرار الاعتصامات الجماهيريّة لـ 14 يومًا، إلى تراجع الاحتلال عن جميع الإجراءات التي فرضها، فأزال البوابات والجسور الحديديّة التي حملت كاميرات المراقبة في 2017/7/27، ودخل الآلاف للأقصى في مشهد انتصار مهيب.

- اعتبر القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال أخطر مستجدات عام 2017، ومنذ إعلان ترامب تصاعد الرفض الشعبي للقرار على مختلف الصعد الفلسطينيّة، وشهدت الضفة الغربية والقدس المحلتين وقطاع غزة، مئات نقاط المواجهة مع قوات الاحتلال، بلغت نحو 1015 نقطة مواجهة حتى 2017/12/30.

- تعمل سلطات الاحتلال على فرض مجموعة من الإجراءات العقابية، بحق ذوي منفذي العمليات الفردية، وتتمثل بسحب بطاقات الهوية الزرقاء وهدم منزل المنفذ، واعتقال والده وإخوته لفتراتٍ طويلة، ومحاصرة المناطق التي خرج منها، وتشديد الإجراءات الأمنية في محيطها، وتتكامل هذه الإجراءات مع التعامل العنيف وقتل المنفذين والمشتبه بهم مباشرةً في مسرح العملية.



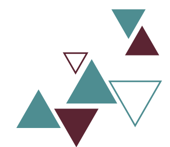
- في محاولة من سلطات الاحتلال للحدّ من الانتفاضة، كشف قائد جيش الاحتلال في الضفة الغربية العميد ليئور كرملي في 2017/8/21، عن سياسة جديدة وصفها بأنها تحولٌ "من جزّ العشب إلى اقتلاع الجذور". تهدف هذه الخطة إلى ضرب البيئة الحاضنة لمنفذي العمليات الفردية، واعتقال "المحرضين"، والعمل على استهداف من يقدم لهم المساعدات اللوجستية.

- تُظهر أعداد المعتقلين المقدسيين الكبيرة تشديد الاحتلال تعامله الأمني مع القدس المحتلة، في محاولة لإرهاب المقدسيين ومنعهم من المشاركة في أي مواجهات مع قوات الاحتلال.

- أظهر التوزيع الجغرافي لأعداد المعتقلين، بأن المناطق الأقرب للمسجد الأقصى اعتقل فيها العدد الأكبر من الفلسطينيين، وعلى رأسها البلدة القديمة وبلدتا سلوان والعيسوية، في محاولة ترهيب البيئة التي تواجه اعتداءات الاحتلال على الأقصى، وليستطيع الاحتلال تنفيذ خططه التهويدية من دون أي عراقيل.

- قامت أجهزة الاحتلال الأمنية بتطوير قاعدة معلومات تسمح بمراقبة حسابات الفلسطينيين على وسائل التواصل بشكلٍ آلي، من خلال فحص المنشورات والتعليقات الفلسطينيّة تلقائيًّا ومنذ بداية الانتفاضة اعتقلت سلطات الاحتلال 450 فلسطينيًا على خلفية منشوراتهم، وأصدرت بحق العديد منهم أحكامًا بالسجن الفعلي وسجن آخرين سجنًا إداريًّا، من بينهم صحافيون وأطفال ونساء.

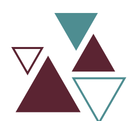
- تعمل أجهزة الاحتلال الأمنية على تنفيذ عددٍ من الإجراءات في إطار تقليل أعداد العمليات والحدّ من الانتفاضة، وتتمثل بتركيب أجهزة تنصت متطورة في البلدة القديمة، وزيادة أعداد شرطته في الأقصى والقدس، وبناء مراكز شرطية جديدة، وإدخال تغييرات كبيرة في منطقة باب العمود.





المشهد الإسرائيلي

- استفادت دولة الاحتلال من بيئة إقليمية تتصاعد فيها اتجاهات بعض الأنظمة العربية إلى التطبيع.
- تصاعد القلق الإسرائيلي من تطورات "الجبهة الشمالية" مع تعزيز الوجود الإيراني بعد تراجع تنظيم "داعش".
- قلق من أنفاق غزة، وتدمير أنفاق زعم الاحتلال اكتشافها، وكان أبرزها تفجير نفق بخان يونس في تشرين أول/أكتوبر واستشهد فيه من عناصر حركة الجهاد الإسلامي وكتائب القسام.
- عمل دؤوب على تعزيز "يهودية الدولة"، ومن ذلك إقرار قانون كيمينتز لتسهيل هدم منازل الفلسطينيين في الداخل المحتل، ومصادقة اللجنة الوزارية لشؤون التشريع على قانون القومية.
- استمرار التحقيق في قضايا فساد مع رئيس حكومة الاحتلال ومسؤولين سياسيين، وتظاهرات إسرائيلية ضدّ فساد نتنياهو واعتراضًا على قانون التوصيات الذي يمنع الشرطة من تقديم توصيات إلى النيابة العامة بخصوص ما يتوافر لديها من مادة تحقيق.





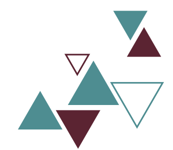
التفاعل مع القدس

أولًا: التفاعل العربي والإسلامي

- أعادت الأحداث المتتالية في مدينة القدس خلال سنة 2017 القضية الفلسطينية إلى واجهة مسرح الأحداث العالمية، وجعلتها في دائرة اهتمام الشارع العربي والإسلامي والدولي، بعد أن تراجعت بشكل واضح سنوات عدة، لأسباب متعددة.

- تفاعل الشارع الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي بشكل واضح مع قضايا القدس، وأعلن تضامنه مع المدينة المقدسة، وكان لنزوله إلى الشارع أبرز الأثر في إبراز هذا التضامن، وبالمقابل كانت ردود الأفعال الرسمية دون المستوى المطلوب.

- بدا الموقف الرسمي الفلسطيني عاجزًا في خطابته ومواقفه وأدائه، بالمقارنة مع حجم الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية على القدس، والتجاوزات الأمريكية للقرارات الدولية، خصوصًا مع إعلان ترامب بشأن بالقدس. وكانت الخطوات الرسمية الفسطينية شكلية، لم ترق لمستوى الحدث.



- اتهمت القيادة الفلسطينية حكومة الاحتلال بوضع العراقيل أمام الجهود التي تبذلها إدارة ترامب لإحياء "عملية السلام"، وذلك عبر التمسك بالاستيطان، وتهويد المقدسات، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل والمنشآت الفلسطينية في الضفة الغربية، وبشكل خاص في شرقي القدس المحتلة ومحيطها.
- أعلنت الفصائل الفلسطينية رفضها للإجراءات الإسرائيلية التهويدية في القدس، غير أنها بقيت عاجزة عن الدفاع عن القدس والمقدسات بفعل تنسيق الأجهزة الأمنية الفلسطينية مع سلطات الاحتلال.
- طالبت الفصائل الفلسطينية السلطة بوقف "التنسيق الأمني"، وإطلاق يد المقاومة الفلسطينية؛ لردع انتهاكات الاحتلال واعتداءاته بحقّ المقدسات والإنسان الفلسطيني.
- شهدت سنة 2017 تطورًا ملحوظًا على صعيد الدعوات العربية والإسلامية إلى زيارة القدس والصلاة في المسجد الأقصى المبارك، بزعم تثبيت المقدسيين، وتأكيد قدسية المسجد المبارك.
- دعت السلطة الفلسطينية العرب والمسلمين إلى زيارة القدس، والصلاة في المسجد المبارك، مبررة دعوتها من أجل تعزيز وجود المقدسيين، ودعم صمودهم، وحماية المسجد الأقصى، والإسهام في حماية هوية المدينة وتاريخها وتراثها المستهدفة بالاستئصال.
- جاءت الدعوة الفلسطينية للعرب للمسلمين إلى زيارة القدس باعتبارها زيارة للسجين وليست دعمًا للسجان كتبرير ورد على المواقف المناهضة لزيارة القدس تحت الاحتلال باعتبار أن ذلك تطبيع واعتراف بالعدو.



- لاقت دعوات التطبيع رفضًا فلسطينيًا واسعًا، على اعتبار أن التطبيع مع الاحتلال هو تشجيع له على تصعيد اعتداءاته في القدس والمسجد الأقصى.

- طالبت القيادة الفلسطينية بإلغاء الإجراءات الإسرائيلية في المسجد الأقصى، وطالبت بفتحه، وإزالة الأبواب الإلكترونية، محذرة من تغيير الوضع الديني والتاريخي للأماكن المقدسة، والتقسيم الزماني والمكاني للمسجد. وأعلنت تجميد الاتصالات كافة مع سلطات الاحتلال حتى تتراجع عن إجراءاتها في الأقصى.

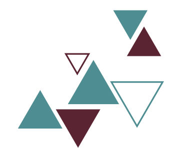
- حاولت الفصائل الفلسطينية استثمار الإجراءات الإسرائيلية داخل الأقصى المبارك، حيث توالت الدعوات إلى تصعيد المواجهات وعمليات المقاومة ضدّ الاحتلال.

- لم يرق الأداء الفلسطيني الرسمي لمستوى الحدث المتمثل بإعلان ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي، وأكدت أن ترامب عزل بلاده عن أي دور ممكن في عملية السلام، وقررت عدم اللقاء بالمسؤولين الأمريكيين.

- دعا كثير الفصائل الرئيس عباس إلى الانسحاب من اتفاق أوسلو وإفرازاته، وسحب الاعتراف بالكيان الإسرائيلي، ووقف التنسيق الأمني، وإنهاء الانقسام الداخلي، وتعزيز الوحدة الوطنية.

- على الرغم من كثرة الانتهاكات التي تعرضت لها القدس، لم تخرج ردود الأفعال العربية والإسلامية الرسمية عن التنديد، والشجب، والاستنكار، ومطالبة الاحتلال الإسرائيلي بالتوقف عن الاعتداءات والاستفزازات المستمرة.

- بقي الموقف الرسمي الأردني دون مستوى الوصاية الدينية التي تحظى بها السلطات الأردنية على المقدسات في القدس، حيث يتيح لها القانون الدولي التحرك دوليًا بشكل أفعل.



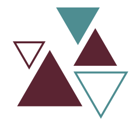
- اتهمت الدول العربية حكومة الاحتلال بوضع العراقيل أمام جهود إحياء "عملية السلام"، من خلال تمسكها بالاستيطان، واستمرار التهويد، ومصادرة الأراضي، وهدم المنشآت الفلسطينية.

- طالبت الجامعة العربية بإعادة فتح المسجد الأقصى "فورًا"، وحذرت من تبعات هذه الخطوة التصعيدية، وتأجيجها للصراع الديني وتفاقم الإرهاب والعنف في المنطقة، للإطاحة بكل جهود تحقيق السلام فيها.

- لم تكن منظمة التعاون الإسلامي أفضل حالًا في تعاطيها مع الانتهاكات الإسرائيلية في القدس من المواقف العربية. وقد أطلقت المنظمة النداء العالمي لدعم القدس وفلسطين "وثيقة البراق".

- لم تخرج ردود الأفعال العربية الرسمية عن التنديد، والشجب، والاستنكار، ومطالبة الإدارة الأمريكية بالتراجع عن الاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، و لم تتم الدعوة إلى جلسة طارئة لجامعة الدول العربية، بالرغم من خطورة الإعلان الأمريكي.

- دانت منظمة التعاون الإسلامي إعلان ترامب، وعقدت جلسة طارئة دعت فيها جميع دول العالم إلى الاعتراف بـ"القدس الشرقية" عاصمة لدولة فلسطين.



ثانيًا: التفاعل الدولي

- تراوحت ردود الأفعال الدولية من الاعتداءات الإسرائيلية على القدس بين القلق، والاستنكار، والتحذير، والمساواة بين الضحية والجلاد.

المجتمع الدولة مُجمع على أن شرقي القدس هي أراض محتلة، وأن الإجراءات الإسرائيلية فيها باطلة.

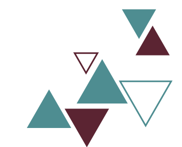
- اتسمت السياسة الأمريكية تجاه قضية القدس بالانسجام مع السياسات الإسرائيلية، على الرغم من إعلانها اتخاذها موقفًا محايدًا، ووقفت موقفًا منحازًا مع الاحتلال الإسرائيلي.

- افتتح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عهده بالإعلان عن "صفقة القرن" التي تهدف لإنهاء ملف القضية الفلسطينية وتصفيتها، والتي كان إعلان القدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي أول مراحلها.

- أعلن الرئيس ترامب، في 2017/12/6، اعتراف بلاده رسميًا بالقدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي، ونقل السفارة الأمريكية إليه، وقام بتوقيع مرسوم بهذا الشأن، وأصدر الأمر إلى وزارة الخارجية ببدء التحضيرات لذلك؛ مشددًا على أن قراره يعكس "نهجًا جديدًا" إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، وأنه "لا يغير الوضع القائم في المدينة".

- أشار ترامب إلى أنّ الكونجرس كان قد اعتمد سنة 1995 قانونًا لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، لكن الرؤساء الأمريكيين السابقين دأبوا على تأجيل تنفيذ هذا القانون، وأنّه "كانت تنقصهم الشجاعة لاتخاذ هذا القرار".

- تُعدّ مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه قضية شرقي القدس إيجابية عمومًا رغم من ضعفها، ورغم عدم اتخاذ الاتحاد عمليًا أيّ خطوات وإجراءات حقيقية وجادة.



- حرص الاتحاد الأوروبي على مطالبة الاحتلال الإسرائيلي بوقف عملياته وإجراءاته في شرقي القدس، التي تهدف إلى تغيير وضع المدينة تمهيدًا لتهويدها، وأكد عدم شرعية المستوطنات والجدار العازل، ووصف الاتحاد تلك الإجراءات بأنها غير قانونية، وأنها تخريب لجهود جعلها عاصمة للدولتين.

- أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه البالغ بشأن إعلان ترامب بشأن القدس، وتداعياته المحتملة على فرص السلام. وأكد الاتحاد أنه لا يزال على موقفه، و"أنه يجب إيجاد طريق من خلال المفاوضات لحلّ وضع القدس عاصمة مستقبلية لكلتا الدولتين".

- تباينت المواقف الدولية من الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على القدس، وفشل مجلس الأمن الدولي في إصدار قرارات تدين هذه الاعتداءات، والسبب دائمًا "الفيتو" الأمريكي.

- انتهت جلسة مجلس الأمن المغلقة، التي عقدها لمناقشة التطورات داخل القدس ومنها إغلاق المسجد الأقصى في تموز/ يوليو 2017، من دون التوصل إلى صيغة عملية مفيدة ومقبولة للتصدي للاعتداءات الإسرائيلية.

- حذّرت الأمم المتحدة من خطورة مشروع قانون "القدس الموحدة"، الذي صدق عليه "الكنيست" الإسرائيلي.

- وجّه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الأمير زيد بن رعد بن الحسين رسائل لـ 150 شركة إسرائيلية وعالمية تعمل بالمستوطنات الإسرائيلية، حذرها بأنه كان على وشك إدراجها على القائمة السوداء للمنظمة.

- أعرب مجلس الأمن الدولي، رفضه الشديد للقرار الذي اتخذه الرئيس الأمريكي بشأن القدس.

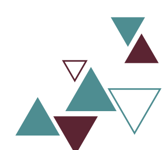


- في 2017/12/18 استخدمت الولايات المتحدة "الفيتو" ضدّ مشروع قرار يطالب بإلغاء إعلان ترامب، رغم تأييد 14 دولة.

- في 2017/12/21 اعتمدت الجمعية العامة قرارًا أكدت فيه أن أي قرارات أو إجراءات يقصد بها تغيير طابع القدس، أو وضعها، أو تكوينها الديموغرافي، ليس لها أثر قانوني، وتُعدّ لاغية وباطلة، ويتعين إلغاؤها.

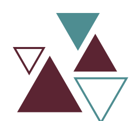
- جددت اليونسكو اعتبار "إسرائيل" محتلة للقدس. وتبنت لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة اليونسكو قرار "بلدة القدس القديمة وأسوارها"، الذي نص على أن تعريف الوضع التاريخي القائم في القدس هو ما كان عليه تراث المدينة المقدسة قبل احتلال القدس سنة 1967.

- تبنت لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة اليونسكو، في دورتها الـ 41، في 2017/7/4، قرار "بلدة القدس القديمة وأسوارها"، الذي أكد اعتماد 12 قرارًا سابقًا للمجلس التنفيذي لليونسكو وسبعة قرارات سابقة للجنة التراث العالمي، وجميعها تنص على أن تعريف الوضع التاريخي القائم في القدس هو ما كان عليه تراث المدينة المقدسة قبل احتلال القدس سنة 1967.



المآلات

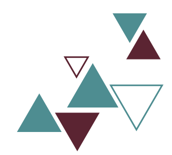
- تصعيد إجراءات تهويد الأقصى، واتجاه إلى تصعيد استهداف الأوقاف الإسلامية في القدس.
- تصعيد استهداف سلوان، الخاصرة الجنوبية للأقصى.
- محاولة الاحتلال إقرار فصل كفر عقب ومخيم شعفاط وغيرهما من الأحياء الفلسطينية الواقع خارج الجدار العازل عن القدس رسميًّا.
- استفادة الاحتلال من دعم ترامب وإدارته، ومن ضعف الموقف العربي والإسلامي، لتثبيت المزيد من الحقائق على الأرض.
- يتوقع أن تنجرّ بعض الدول المتأثرة بالنفوذ الأمريكي الإسرائيلي إلى الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال.
- استمرار الحراك الشعبي الفلسطيني واحتمال تصاعده، على الرغم من القبضة الحديدية الهادفة إلى القضاء عليه، لا سيّما مع التطورات التي يمكن أن تعقب إعلان ترامب حول القدس والاتجاهات إلى نقل السفارة الأمريكية للقدس.
- احتمالات عودة السلطة إلى المفاوضات تبقى واردة إن تلقّت دعوة أمريكية تحمل تهديدات وضغوطًا عليها، مع الالتفاف على رفضها السابق للوساطة الأمريكية عبر إشراك أطراف عربية.
- استمرار محاولة إحداث اختراق في ملف التطبيع العربي مع الاحتلال ونسج المزيد من العلاقات العلنية معه.



التوصيات

السلطة الفلسطينية

- رفض الذهاب إلى المفاوضات، لا سيما تحت الرعاية الأمريكية.
- وقف التنسيق الأمني وكل أشكال التطبيع مع الاحتلال.
- التوقف عن تقديم زيارة العرب والمسلمين لشرق القدس على أنّها دعم للمقدسيين حيث إنّها مرفوضة من المقدسيين أنفسهم، والانخراط في أشكال الدعم التي تحظى بالإجماع.
- التوقّف عن إعطاء الشرعية للبطريرك ثيوفيلوس المتهم بتسريب عقارات الكنيسة الأرثوذكسية إلى الاحتلال.
- إطلاق يد المقاومة بكل أشكالها لا سيما الشعبية منها حيث تشكل مساحة مشتركة للنضال الفلسطيني بين كل الفصائل.
- التوجه رسميًّا للمنظمات الدولية لملاحقة الاحتلال قانونيًّا ورفع الشكاوى عليه وكشف جرائمه.
- بذل كل الجهود لإنجاز مصالحة فلسطينية داخلية حقيقية.

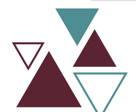


الفصائل والقوى الفلسطينية

- استحضار القدس كثابتٍ دائم في خطاباتها ومواقفها.
- تأمين الدعم للحراك الشعبي ضد الاحتلال، وتعزيز الرباط في الأقصى.
- الالتحام مع الشعب الفلسطيني المنتفض في القدس وكل المناطق الفلسطينية قولًا وفعلًا.
- العمل على تحقيق المصالحة الفلسطينية وتحصين البيت الداخلي.
- تأطير الشعب الفلسطيني في اللجوء ضمن مشروع المواجهة مع العدو الإسرائيلي ضمن المسارات المتاحة.

الأردن

- تعزيز موقع الأردن كوصيّ على المقدسات الإسلاميّة والمسيحيّة.
- تبني استراتيجية مواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي ضمن إمكانيات الأردن وما يمتلك من أوراق قوة قانونية وسياسية وشعبية.
- احتضان الجهود الشعبية عمومًا العاملة للقدس، وتنظيم الجهود الأردنية الشعبية خصوصًا بما يقوي الموقف الأردني في ظل ضعف الموقف الرسمي العربي والإسلامية.
- حماية المسجد الأقصى عبر دعم حراسه والتصدي لحملة استهداف الأوقاف.
- الوقوف في وجه تسريب الأوقاف المسيحية عبر رفع الغطاء عن البطريرك ثيوفيلوس وحاشيته من المتورطين بالتفريط بأوقاف الكنائس.



الدول العربية والإسلامية

- النهوض بموقف حاسم حيال الاحتلال، لا سيما عبر وقف التطبيع الذي بات سمة لازمة لموقف كثير من الأنظمة العربية والإسلامية.
- التصدي لإعلان ترامب القدس عاصمة لدولة الاحتلال، ومنع تكريس هذا الإعلان كأمر واقع يتكرس مع نقل السفارة الأمريكية إلى القدس. ويتطلب ذلك مواقف جريئة ضد الإدارة الأمريكية عبر التلويح بأوراق الاقتصاد والتعاون الأمني والسياسي بين أمريكا والدول العربية والإسلامية.
- العمل الجاد على دعم القدس والمقدسيين والمقدسات، وتحريك رؤوس الأموال العربيّة لمواجهة خطر التهويد المحدق بالمدينة.
- دعم الحراك الشعبي الفلسطيني ضدّ الاحتلال.
- التوقف عن تقديم مبادرات "السلام" في الوقت الذي يرفض فيه الاحتلال هذه المبادرات، ويكثف تهويده للقدس لفرض حقائق على الأرض، وتبني استراتيجية بديلة مبنية على التصدي للاحتلال والضغط عليه بكل ما يمكن.



المرجعيات والهيئات المسيحية

- العمل على وقف جريمة التطهير العرقي التي يقترفها الاحتلال بحق المسيحيين في القدس، ووقف اعتداءاته على المقدسات والمعالم المسيحية.
- اتخاذ موقف صارم وخطوات عملية حيال قضيّة تسريب أملاك الكنائس المسيحية في القدس.
- التواصل مع كل الهيئات والمرجعيات المسيحية في العالم لكشف جرائم الاحتلال بحق القدس عمومًا، والمسيحيين والمقدسات والأوقاف المسيحية خصوصًا.

القوى والأحزاب والهيئات الشعبية

- مواصلة التحركات الرافضة لقرار ترامب حول القدس.
- تشكيل حالة ضغط على الأنظمة الرسمية لحملها على الوقوف في وجه الاحتلال وليس معه، وعلى مواجهة قرار ترامب.
- مواجهة دعوات التطبيع في الأقطار العربية والإسلامية وتبني خطة مقاطعة الشركات التي تدعم الاحتلال.
- استثمار الظروف الراهنة التي تهدد القدس لتصدير مواقف وحدوية تعيد للأمة تماسكها الذي فقدته في السنوات الأخيرة، واستعادة مظلة القدس كقضية جامعة توحد الجهود في وجه عدو الأمة الاحتلال الإسرائيلي.
- تنظيم الحملات والفعاليات المتواصلة لنصرة القدس في كل المجالات.



1- الفصل الأول: تطور مشروع التهويد 2017

الاعتداءات على المسجد الأقصى:

لا يزال موقع المسجد الأقصى في مركز ميدان المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي حيث لا يتوقف عن محاولاته لفرض سيطرته عليه، وتقسيمه زمانيًّا ومكانيًّا، وتحجيم الوجود الإسلاميّ فيه، وتهميش رمزيّته لدى العرب والمسلمين. كان عام 2017 عامًا خطيرًا على الأقصى لجهة سعي الاحتلال إلى تكريس نفسه كمرجعية وحيدة تتحكم بشؤون المسجد، وقد تجلّت المساعي الإسرائيلية إلى تحقيق هذا الهدف في أكثر من محطة خلال العام المنصرم، لكنها كانت أكثر وضوحًا إبّان أزمة تركيب البوابات الإلكترونية وكاميرات المراقبة عند أبواب الأقصى في تموز/يوليو 2017، حيث تعدّى الأمر البعد الأمني لهذا الفعل إلى محاولة فرض السيادة الكاملة على المسجد.

والمتابع لمجمل التطورات التي عصفت بالأقصى خلال 2017 سيلحظ أن الاحتلال يبذل جهودًا كبيرة للانتقال من مرحلة فرض الوقائع إلى مرحلة تشريع الوقائع سياسيًّا، وأمنيًّا، وقانونيًّا، ودينيًّا، وفي هذا السياق يأتي اجتماع الحكومة الإسرائيلي في أحد الأنفاق التي تبعد أمتارًا قليلة عن سور الأقصى الغربي، وإنشاء وحدة شرطية خاصة بالمسجد الأقصى، وحشد التصريحات والمواقف التي تؤكد «سيادة» الاحتلال على المسجد، وتقييد عمل دائرة الأوقاف الإسلامية، إلخ. وفي ما يأتي أبرز مسارات استهداف المسجد الأقصى خلال عام 2017:

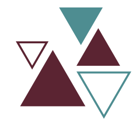
أ– اقتحامات المسجد الأقصى:

مشهد المتطرفين اليهود الذين يقتحمون المسجد الأقصى ليس مشهدًا عاديًّا يُفهَم على أنه «زيارة» عابرة لهؤلاء المقتحمين إلى المسجد، بل هو محاولة حثيثة من قبل الاحتلال لتكريس وجود يهوديّ دائم فيه، وتصدير مشهد السيطرة الدينية عليه ليضاف إلى مشهد السيطرة

الأمنية والإدارية التي يسعى الاحتلال إلى ترسيخها في المسجد. وتشكل الاقتحامات التي ينفذها المتطرفون اليهود والجنود وغيرهم من مكونات الاحتلال الأداة الأساسية لرسم صورة السيطرة الدينية على الأقصى.

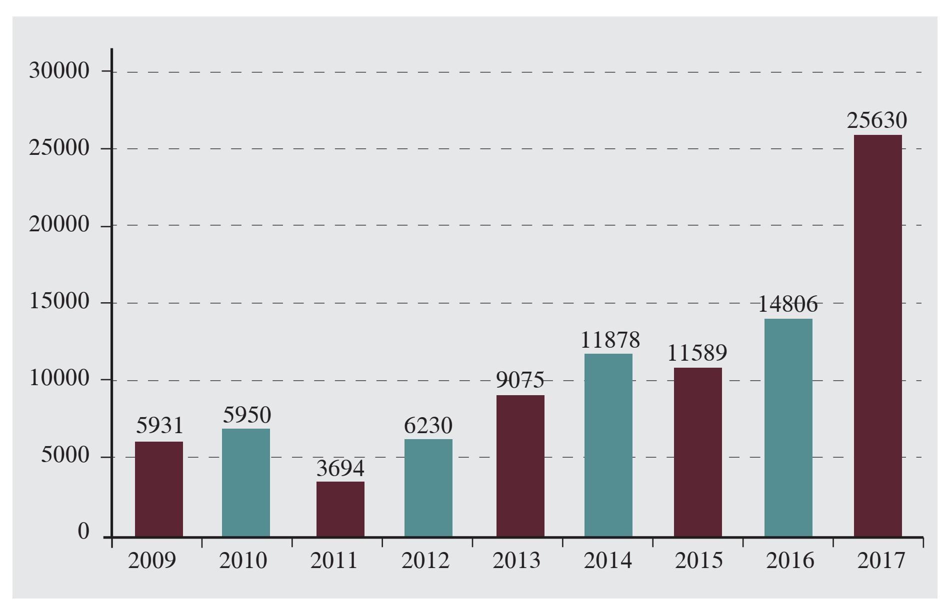
ومن أهمّ ما يمكن ملاحظته في شأن اقتحامات الأقصى أنّ الاحتلال الإسرائيليّ يحاول فكّ الارتباط بين وتيرة الاقتحامات والظروف المحيطة بالمسجد، فقبل سنوات قليلة كان من الملاحظ أنّ وتيرة الاقتحامات تتراجع في المناسبات الدينية الإسلامية، وعند تفجر الأوضاع الأمنية، أو اندلاع مواجهات يكون الأقصى أحد ميادينها أو ميدانها الرئيس، أو سبب اندلاعها، ولكنْ يبدو أنّ هذه المعادلة قد تغيّرت منذ سنة 2014 تقريبًا، إذ يسعى الاحتلال إلى المحافظة على زخم الاقتحامات بغضّ النظر عن أي ظروف خارجية.

بالنسبة إلى الاحتلال، وصلت مسألة اقتحامات الأقصى إلى نقطة اللاعودة، إذ من غير المقبول لدى مكوناته المتنفّذة المختلفة التي تشترك في سمة التطرف التراجع عن «حق اليهود في الصعود إلى جبل المعبد» وإقامة الشعائر التوراتية فيه، وهو «أقدس مكان لدى اليهود». هذه القناعات تبلورت بفعل إصرار «جماعات المعبد»، وتشجيع أعداد متزايدة من الحاخامات على اقتحام الأقصى، وفتاوى المحاكم الإسرائيلية المؤيدة لصعود اليهود إلى «جبل المعبد»، ورعاية الشرطة الإسرائيلية للاقتحامات، واحتضان المستوى السياسي الرسمي لها. وأمام هذا التطور يتبادر إلى ساحة المعركة سؤال: هل قناعات مكونات الاحتلال بـ «حقّ» اليهود باقتحام الأقصى في كلّ الظروف قابلة للاهتزاز والتغيّر أم أنها ثابتة؟ يبدو من خلال رصد سلوك الاحتلال أنّه قابل للانصياع لضغط يجبره على كفّ يده عن المسجد، وتقييد اقتحاماته.

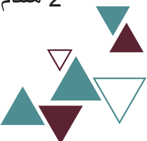


وبالنظر إلى الأرقام الصادرة عن دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، فقد اقتحم الأقصى في سنة 2017 نحو 25630 مقتحمًا، يضاف إليهم نحو 3000 طالب يهوديّ[1]. وبالمقارنة مع سنة 2016 يظهر أنّ عدد المقتحمين في 2017 زاد بنسبة 73% عن سنة 2016 (اقتحم الأقصى فيها 14806 مقتحمين)[2].

اقتحامات المسجد الأقصى من 2009 إلى 2017 حسب دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس



1 الجزيرة نت، 2017/12/31، https://goo.gl/BjuEWi
2 هشام يعقوب (محرر): التقرير السنوي حال القدس 2016، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط1، ص 31 - 32.



لا شكّ في أنّ عدد المقتحمين للمسجد الأقصى خلال 2017 كان الأعلى منذ احتلال المسجد عام 1967، ولكن لا بدّ من ملاحظة أنّ هذا العدد يتضمن وجوهًا مكررة من المقتحمين، فالمواقع الإلكترونية التابعة للجماعات اليهودية المتطرفة تشير إلى أنّ مقتحمي الأقصى هم أنفسهم يتكررون في غالبية الأيام، ولو استطعنا حصر الوجوه الجديدة التي تقتحم المسجد خلال العام لتبيّن معنا أنّ نصف هذا العدد فقط يقتحم الأقصى في العام[1]، بمعنى آخر تشير المصادر الإسرائيلية إلى أنّ هذا العدد الكبير من المقتحمين يشمل من اقتحموا المسجد أكثر من مرة، وليست كلها اقتحامات لمتطرفين جدد؛ وهذا يفتح باب النقاش حول فشل «جماعات المعبد» والأطراف الإسرائيلية المختلفة في حشد أعداد ضخمة من المتطرفين لاقتحام المسجد، ويفتح النقاش كذلك حول ادعاء اليهود بمركزيّة فكرة «المعبد» في معتقداتهم. وحتى تتضح الصورة أكثر نشير إلى مقارنة عدد المقتحمين المتطرفين اليهود بعدد المصلين المسلمين الذين يرتادون المسجد الأقصى حيث يصل عددهم في بعض المناسبات إلى 250000، لا سيما في ليلة القدر، ويصل عددهم إلى عشرات الآلاف في بعض الجُمَع؛ ما يعني أنّ كلّ الجهود الإسرائيلية لم تفلح إلى الآن في زيادة عدد المقتحمين في السنة كلها ليصل إلى عدد المصلين في جمعة واحدة. وليس في ذلك تقليل من خطورة ازدياد عدد المقتحمين، إنما محاولة لفهم حقيقة الأمور في موضوع الاقتحامات.

وبالعودة إلى المقتحمين اليهود للأقصى فإنّ المصادر الإسرائيلية تتحدث عن ارتفاع عددهم من كل الشرائح التي تقتحم الأقصى لا سيما المستوطنون المتطرفون، وطلاب المدارس، والأكاديميات ما قبل العسكرية، وغيرهم. وتعزو هذا الارتفاع بعددهم إلى عدة أسباب، منها[2]:

1 هآرتس، 2018/1/2، https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-75-percent-rise-in-religious-jews-visiting-temple-mount-in-2017-1.5630216

2 المرجع نفسه.



1- هدوء الوضع الأمني في الأقصى، خاصة خلال العامَيْن الماضيين، لا سيما بعد قرار الاحتلال بحظر مجموعات الرباط في الأقصى في 2015/9/8، وحظر الحركة الإسلامية (الجناح الشمالي) في الأراضي المحتلة عام 1948 في 2015/11/17.

2- تبني القادة الأمنيين الإسرائيليين سياسة مخففة القيود على اقتحام المتطرفين اليهود للمسجد، لا سيما قائد شرطة الاحتلال روني الشيتش Roni Alsheich وقائد شرطة الاحتلال في القدس يورام هليفي Yoram Halevy، ووزير الأمن جلعاد إردان Gilad Erdan.

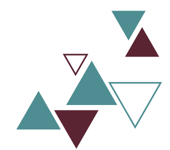
3- تغيير الشرطة لسياستها لجهة السماح لأعداد متزايدة من المتطرفين اليهود لاقتحام المسجد.

4- تقليص الوقت الذي تستغرقه شرطة الاحتلال لتفتيش المتطرفين الذين ينوون اقتحام الأقصى.

5- غضّ طرف شرطة الاحتلال عن كثير من المقتحمين الذين يؤدون شعائر توراتية، ويحتفلون بمناسبات يهودية واجتماعية داخل الأقصى.

6- جنوح المجتمع الإسرائيلي إلى مزيد من التطرف الديني.

7- إلغاء شرطة الاحتلال لكثير من القيود التي كانت تفرض على المقتحمين، ومنها السماح لمجموعات المتطرفين باقتحام الأقصى بغضّ النظر عن عددهم بينما كانت الشرطة تحدد عدد المجموعة الواحدة بـ 15 مقتحمًا.

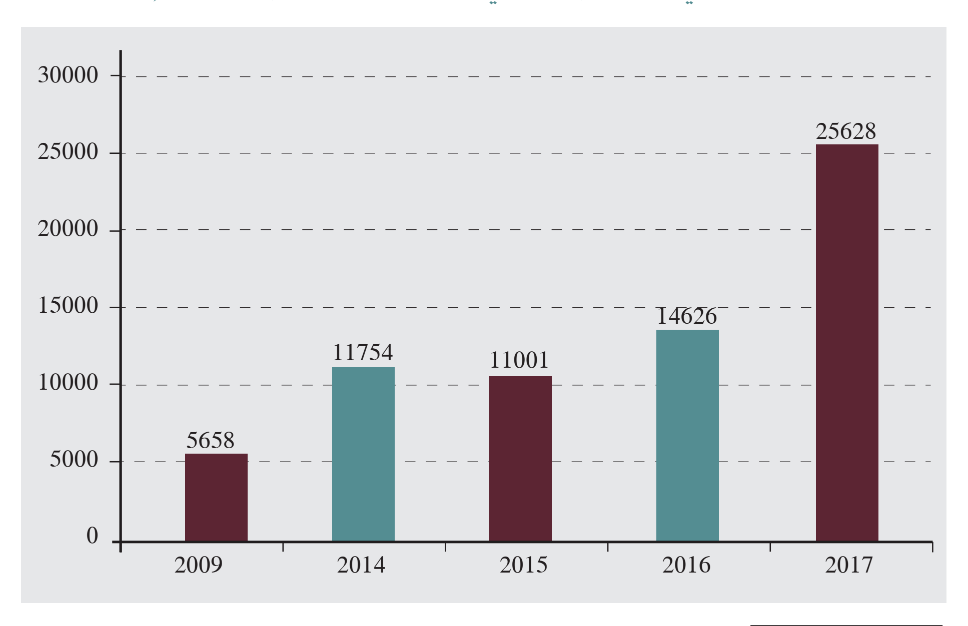




مجموعة مقتحمين مكونة من 87 متطرفًا اقتحم الأقصى بذكرى «خراب المعبد» في 2017/8/1

وبحسب المصادر الإسرائيلية فإنّ عدد مقتحمي الأقصى خلال 2017 بلغ 25628 مقتحمًا بزيادة بنسبة 75% عن عام 2016 حيث بلغ العدد فيه 14626 مقتحمًا[1].

تطور أعداد مقتحمي الأقصى بين عامي 2009 و2017 حسب المصادر الإسرائيلية





1 المرجع نفسه.



وفي نظرة تفصيلية إلى وتيرة الاقتحامات خلال أشهر سنة 2017 يظهر توزيع الاقتحامات على أشهر السنة حسب رصد مركز معلومات وادي حلوة كالآتي[1]:

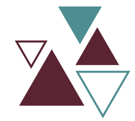
الشهر	عدد المقتحمين	الأعياد والمناسبات اليهودية1
كانون ثانٍ/يناير	1505	
شباط/فبراير	1310	
آذار/مارس	1580	عيد البوريم (12/3/2017)
نيسان/أبريل	2758	عيد الفصح اليهودي (11-18/4/2017)
أيار/مايو	3054	ذكرى احتلال الشطر الشرقي من القدس (17/5/2017) عيد الأسابيع "شفوعوت" (31/5/2017)
حزيران/يونيو	1339	عيد الأسابيع "شفوعوت" (1/6/2017)
تموز/يوليو	3213	اقتحامات كثيفة في أواخر الشهر تحضيرًا لذكرى "خراب المعبديْن" التي توافق 1/8/2017
آب/أغسطس	3617	ذكرى "خراب المعبديْن" (1/8/2017)
أيلول/سبتمبر	2114	رأس السنة العبرية (21-22/9/2017) يوم الغفران (30/9/2017)
تشرين أول/أكتوبر	3983	عيد العُرْش أو سوكوت "المظال" (5-11/10/2017)
تشرين ثانٍ/نوفمبر	2059	
كانون أول/ديسمبر	2294	عيد الأنوار اليهودي "هانوكاه" (12-20/12/2017)
المجموع	28825	

1 مركز معلومات وادي حلوة: التقارير الشهرية لعام 2017،
http://www.silwanic.net/index.php/news/tags/122/ar

أعداد مقتحمي المسجد الأقصى خلال أشهر سنة 2017 حسب مركز معلومات وادي حلوة وبالمقارنة مع الرقم الصادر عن دائرة الأوقاف الإسلامية (25630 مقتحمًا) يبدو أنّ الرقم الصادر عن مركز معلومات وادي حلوة يزيد بـ 3195 مقتحمًا، ولا تعارض بين الرقميْن إذا ما عرفنا أنّ مركز معلومات وادي حلوة يشمل في إحصائياته عدد الطلاب اليهود الذين يقتحمون الأقصى، في حين تذكر دائرة الأوقاف عدد المقتحمين من دون الطلاب اليهود الذين تشير إلى عدد في رقم منفصل عن عدد المقتحمين عمومًا، وقد ذكرت الدائرة أنّ عدد الطلاب اليهود الذين اقتحموا الأقصى خلال 2017 هو أكثر من 3000 طالب.

وفي قراءة تحليلية لأعداد المقتحمين خلال أشهر السنة نلاحظ أن أعلى هذه الأرقام كان في الأشهر التي تتزامن مع الأعياد والمناسبات اليهودية عمومًا، ولكنّ ذلك لا يعني أنّ عدد المقتحمين في الأشهر التي لا يوجد فيها أعياد قليل، وعلى سبيل المثال: اقتحم الأقصى في شهر تشرين ثانٍ/نوفمبر 2017 نحو 2059 مقتحمًا على الرغم من أنّ هذا الشهر لم يكن يتضمن مناسبة يهودية، وهو رقم عالٍ وقريب من عدد المقتحمين في شهر أيلول/سبتمبر 2017 الذي شهد مناسبتيْن يهوديتيْن هما رأس السنة العبرية، ويوم الغفران.

وفي محاولة لفحص وجهة النظر التي ذهبنا إليها آنفًا بأنّ الاحتلال بات يسعى إلى إبقاء وتيرة الاقتحامات مستمرة بغض النظر عن الظروف الأمنية المحدقة بالأقصى عمدنا إلى رصد اقتحامات الأقصى في الأيام التي كان فيها المسجد عنوان المواجهة مع الاحتلال حين أقدم على إغلاقه في 2017/7/14 ثم تركيب بوابات إلكترونية وكاميرات مراقبة عند أبوابه؛ ما أدّى إلى اعتصامات ومواجهات عند أبوابه وفي أرجاء القدس والمناطق الفلسطينية المختلفة استمرّت بزخم حتى يوم 2017/7/27 حين اضطر الاحتلال إلى التراجع عن جميع إجراءاته بحقّ الأقصى.



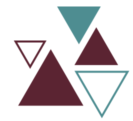
أبرز اقتحامات المسجد الأقصى بعد 2017/7/14 [1]

اليوم	عدد المقتحمين
2017/7/14	لا اقتحامات بسبب إغلاق الاحتلال للمسجد بعد العملية التي استهدفت جنوده على أبواب الأقصى، ولأنه لا اقتحامات يوم الجمعة عادة.
2017/7/15	لا اقتحامات بسبب استمرار إغلاق الأقصى من قبل الاحتلال ولأنه لا اقتحامات يوم السبت عادة.
2017/7/16	لا اقتحامات بسبب استمرار إغلاق المسجد عدة ساعات، وبدء تنفيذ قرارات الاحتلال بتركيب بوابات إلكترونية عند أبواب الأقصى.
2017/7/17	مجموعات من المستوطنين تقتحم الأقصى.
2017/7/18	مجموعات من المستوطنين تقتحم الأقصى.
2017/7/19	مجموعات من المستوطنين تقتحم الأقصى.
2017/7/20	اقتحم الأقصى عشرات المستوطنين عبر مجموعات صغيرة ومتتالية بحراسة مشددة من قوات الاحتلال.
2017/7/21	يوم الجمعة لا اقتحامات فيه عادة.
2017/7/22	يوم السبت لا اقتحامات فيه عادة.
2017/7/23	أكثر من 100 مستوطن اقتحم الأقصى.
2017/7/24	أكثر من 300 من المستوطنين وعناصر المخابرات الإسرائيلية ومن ضمنهم قائد شرطة الاحتلال روني الشيخ.

1 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على الأقصى خلال تموز 2017، ص 10 - 48،
http://www.wafainfo.ps/pdf/aqssa_7_2017.pdf

2017/7/25	أكثر من 150 مستوطنًا اقتحم الأقصى.
2017/7/26	نحو 137 مستوطنًا اقتحم الأقصى.
2017/7/27	أعداد كبيرة من الوحدات الخاصة في القوات الإسرائيلية وقوات الاحتلال اقتحمت المسجد وأطلقت القنابل الصوتية الحارقة والارتجاجية والغازية المسيلة للدموع والأعيرة النارية.
الجمعة 2017/7/28	قوات الاحتلال اقتحمت المسجد وأطلقت قنابل صوتية حارقة وارتجاجية وغازية وأعيرة نارية.
السبت 2017/7/29	مجموعة من المستوطنين تؤدي طقوسًا تلمودية على عتبات باب الأسباط بصوت مرتفع، وفعلت الأمر ذاته عند باب الرحمة.
2017/7/30	أكثر من 300 مستوطن اقتحم الأقصى على شكل مجموعات متتالية.
2017/7/31	مجموعات من المستوطنين اقتحمت الأقصى، ومنهم من أدى حركات تلمودية صامتة، وارتدى قمصانًا عليها صورة قبة الصخرة وشعارات عنصرية تؤكد العودة إلى "جبل المعبد" المزعوم.

تُظهِر المعطيات في الجدول أعلاه أنّ اقتحامات المسجد الأقصى استمرّت في كلّ الأيام التي شهدت هبّة فلسطينية (من 14 حتى 2017/7/27) ضد إغلاق المسجد ومحاولات الاحتلال تركيب بوابات إلكترونية وكاميرات مراقبة وجسورًا حديدية باستثناء الأيام التي أغلقت سلطات الاحتلال فيها المسجد بالكامل، وأيام الجُمعة والسبت التي لا تشهد اقتحامات عادة. ويمكن تقدير عدد المقتحمين بـ 1087 مقتحمًا (اعتمدنا عدد المقتحمين في الأيام التي لم يُذكَر فيها العدد بنحو 100 وهو العدد الأدنى المعروف لدينا للمقتحمين خلال أيام الهبة الفلسطينية في تموز/يوليو، وقد لجأنا للتقدير بسبب عدم وجود مسؤولين فلسطينيين داخل الأقصى في هذه الأيام بعدما رفضوا جميعًا دخول المسجد إلا بعد تراجع الاحتلال عن إجراءاته؛ وعليه لا توجد جهة موثوقة تؤكد بدقة عدد المقتحمين).



وتشير المعطيات أيضًا إلى أنّ اقتحام المسجد بدأ عقب فتح الاحتلال للمسجد مباشرة أي في 2017/7/17، وتكثف بعد إعلان الاحتلال التراجع عن قراراته في 2017/7/27 لا سيما يومَا 30 و2017/7/31 حيث شهد هذان اليومان اقتحام نحو 600 مستوطن.

وشهد يوم 2017/8/1 اقتحام نحو 1079 مقتحمًا للأقصى[1] وهو من أعلى أرقام الاقتحامات التي يشهدها الأقصى في يوم واحد منذ احتلال المسجد عام 1967، وجاء هذا الاقتحام الكبير بعد أربعة أيام من دخول المقدسيين إلى الأقصى في 2017/7/27، أي في وقت كان فيه الأقصى لا يزال محط الأنظار، وجمرة المواجهات.

هذه النظرة التفصيلية إلى معطيات اقتحام الأقصى في أثناء هبة الفلسطينيين بين 14 و2017/7/27 تقودنا إلى الخلاصة بأنّ الاحتلال يسعى تكريس فك الارتباط بين اقتحامات المسجد والظروف الأمنية المحدقة به بحيث تبقى الاقتحامات ثابتة مهما كانت الظروف، وأنّه يسعى إلى إبراز نفسه بصورة المسيطر على الوضع، المتحكم بالمسجد، المتمسك بقوة بـ«حق» اليهود في الوجود الدائم في الأقصى.

ويدعم هذه الخلاصة تصريح غادي آيزنكوت، رئيس أركان جيش الاحتلال، أمام مجنّدين جُدد في الجيش في 2017/7/23 عقّب فيه على ما جرى بعد هبة الفلسطينيين رفضًا لإجراءات الاحتلال التي فرضها بعد 2017/7/14 ضد المسجد الأقصى حيث قال إننا ننجح في توفير الأمن والشعور بالأمن[2]. ولا شك في أن تسهيل الاحتلال لاقتحامات المتطرفين في أيام الهبة هدف إلى إيصال رسالة بأن الاحتلال بإمكانه توفير الأمن للمقتحمين على الرغم من كل الظروف.

---

1 الجزيرة نت، 2017/8/1، https://goo.gl/oj2y1A
2 موقع عرب 48، 2017/7/23، https://goo.gl/PywxMi

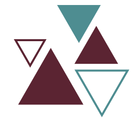


جانب من اقتحامات الأقصى في 2017/7/18 خلال أزمة البوابات الإلكترونية والكاميرات

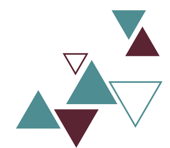
أمّا أبرز الاقتحامات التي شهدها الأقصى خلال عام 2017 فكانت كالآتي[1]:

تاريخ الاقتحام	التفاصيل
2017/2/6	شهد المسجد الاقصى المبارك اقتحامات متتالية لمجموعات من المستوطنين تخلّلها أداء طقوس وشعائر تلمودية بحراسة من قوات الاحتلال الخاصة. وقد أدّى عدد من المستوطنين شعائر تلمودية بالقرب من مطلع صحن مسجد الصخرة، وقام بعضهم بأداء حركات وخلع أحذية تتعلق بشعائر تلمودية، وتصدى المصلون لهم بهتافات التكبير، وساد المسجد توتر.
2017/2/12	نفّذ مستوطنون متطرفون وعدد من الحاخامات يرتدون لباسهم التلمودي الأسود جولات مشبوهة في المسجد المبارك وتصدى لهم مصلّون بهتافات التكبير الاحتجاجية. في الوقت نفسه واصلت قوات الاحتلال فرض إجراءاتها المشددة على المصلين من فئتي الشبان والنساء و احتجزت بطاقاتهم على بوابات الأقصى خلال اقتحام المستوطنين.

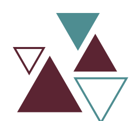
1 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى 2017، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=11962



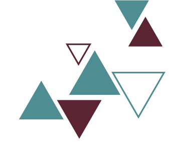
ساد المسجد الأقصى المبارك أجواء من التوتر الشديد عقب قيادة نائب رئيس الكنيست السابق المتطرف موشيه فيجلن اقتحامات استفزازية لمجموعة من غلاة المستوطنين المتطرفين للمسجد الاقصى المبارك بحراسات مشددة من قوات الاحتلال الخاصة. المتطرف فيجلن نفذ جولة استفزازية ومشبوهة في أرجاء المسجد وسط هتافات التكبيرات الاحتجاجية التي صدحت بها حناجر المصلين. وكانت قوات الاحتلال عرقلت دخول طلاب مدرسة الأقصى الشرعية إلى مدرستهم داخل المسجد الأقصى صباح هذ اليوم، وأغلقت باب الأسباط في وجوههم.	2017/2/20
اقتحم مستوطنون وعناصر من مخابرات الاحتلال وجنوده المسجد الأقصى المبارك بزيّهم العسكري بحراسات مشددة ومعززة من قوات الاحتلال الخاصة. ونفذ المقتحمون جولات مشبوهة واستفزازية في أرجاء المسجد وتلقوا شرحًا حول المعبد المزعوم فيما تصدى مصلون لهذه الاقتحامات بهتافات التكبير.	2017/2/21
قاد نائب رئيس الكنيست السابق المتطرف موشي فيجلن اقتحامًا استفزازيًّا جديدا للمسجد الأقصى على رأس مجموعة من غلاة المتطرفين اليهود بحراسة مشددة من قوات الاحتلال الخاصة وسط غضب فلسطيني ترجمه مصلون بهتافات التكبير الاحتجاجية. وقدّم المتطرف فيجلن شروحات لمرافقيه حول المعبد المزعوم. وكانت مجموعات من المستوطنين نفّذت اقتحامات بحراسات مشددة وقامت بجولات مشبوهة.	2017/3/16
اقتحم نحو 60 مستوطنًا يهوديًّا المسجد الاقصى المبارك من باب المغاربة بحراسات عسكرية مشددة. ومن بين المقتحمين 28 مستوطنًا من وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية. ونفذ المقتحمون جولات استفزازية في المسجد المبارك استمعوا خلالها لشروحات حول المعبد المزعوم.	2017/3/21
احتجزت قوات الاحتلال بطاقات عدد كبير من المصلين من فئة الشبان على أبواب المسجد الرئيسة خلال دخولهم لأداء الصلاة	2017/3/26



2017/3/30	مجموعات من المستوطنين تقتحم الاقصى بحراسة مشددة، وشملت طلبة من مدرسة تلمودية ابتدائية يرتدون قبعات تحمل "نجمة داود" ويتلقون شروحات حول المعبد المزعوم في حين تكررت المحاولات من المستوطنين لإقامة طقوس وحركات تلمودية في المسجد تصدى لها مصلون بهتافات التكبير الاحتجاجية.
2017/4/11	خلّفت قوات الاحتلال الإسرائيلي خرابًا واسعًا بمرافق المسجد الأقصى المبارك عقب اقتحامه بأعداد كبيرة في ساعة متأخرة من الليلة الماضية بحجة البحث عن معتكفين. وجدد المستوطنون منذ ساعات الصباح اقتحاماتهم الاستفزازية للمسجد الأقصى من باب المغاربة بحراسات معززة ومشددة من قوات الاحتلال الخاصة ووسط قيود مشددة على دخول المصلين واحتجاز بطاقات الشبان والنساء عند البوابات الخارجية الرئيسة للمسجد.
2017/4/12	بلغ عدد المستوطنين الذين اقتحموا المسجد الأقصى المبارك في الفترة الصباحية 292 مستوطنًا بينهم عدد كبير من غلاة المتطرفين وفي مقدمتهم عرّاب الدعوات لإقامة المعبد المزعوم مكان الأقصى موشيه فيجلن، والمتطرف يهودا عتصيوني. الاقتحامات تمت من باب المغاربة بحراسات مشددة جدًّا من قوات الاحتلال الخاصة وتجمع المستوطنون في منطقة باب الرحمة (الحُرش) للاستماع إلى شروحات تلمودية عن "المعبد" بينما أحبط حراس المسجد الاقصى محاولات متكررة لإقامة حركات وشعائر وطقوس تلمودية في المسجد. وأوقف حراس المسجد سائحًا اقتحم المسجد الأقصى ومعه دُمى على شكل خنزير وحاول التقاط صور معها.
2017/5/1	اقتحم نحو 44 مستوطنا اسرائيليا، وعناصر من مخابرات وضباط الاحتلال الإسرائيلي بزيهم العسكري، المسجد الأقصى المبارك في الفترة الصباحية، بحراسة مشددة. ونفذ المقتحمون جولات استفزازية في أرجاء المسجد المبارك، واستمعوا في منطقة باب الرحمة "الحرش" إلى شروحات حول أسطورة الهيكل المزعوم. جرت هذه الاقتحامات وسط رقابة صارمة من حراس وسدنة المسجد الأقصى وهتافات التكبير الاحتجاجية من المصلين.
2017/5/18	دعت منظمات الهيكل المزعوم، وجمعيات استطانية متفرقة، أنصارها من المستوطنين، إلى المشاركة في اقتحامات واسعة للمسجد الاقصى، في إطار الاحتفالات بما يسمى يوم "توحيد القدس"، وهو ما يصادف مرور 50 عاما على احتلال ما تبقى من مدينة القدس في العام 1967م. وفي نفس السياق، دعت وزيرة الثقافة والرياضة في حكومة الاحتلال ميري ريغيف المستوطنين لزيارة القدس القديمة، واقتحام المسجد الأقصى بأعداد كبيرة.



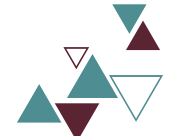
2017/5/24	اقتحم 968 عنصرًا من المستوطنين المسجد الأقصى المبارك من باب المغاربة، عبر مجموعات كبيرة، وبحراسات معززة من قوات الاحتلال الخاصة، وإجراءات مشددة على دخول المصلين واحتجاز بطاقاتهم الشخصية. وتصدى حراس المسجد لمستوطنين أدوا طقوسًا تلمودية في المسجد، إلا أن قوات الاحتلال الخاصة اعتدت عليهم بالضرب، وأصابت عددا منهم، حيث تم نقل الحارس عرفات نجيب إلى المستشفى لتلقي العلاج بينما تم علاج الآخرين في عيادات المسجد. وفي الوقت نفسه اعتقلت الحراس: خليل الترهوني، ونور أبو هدوان، ونضال الوعري.
2017/6/8	فرضت سلطات الاحتلال خلال الجمعة الثانية من شهر رمضان إجراءات مشددة، وأغلقت محيط البلدة القديمة بحواجز حديدية، ونشرت دوريات راجلة ومحمولة وخيالة، وأطلقت منطادًا استخباريًا وطائرة مروحية في سماء المدينة لمراقبة المصلين، فضلاً عن نشر دوريات عسكرية على طول مقاطع جدار الضم والتوسع العنصري في القدس لمنع أي عمليات "تسلل" من قبل الشبان.
2017/6/29	أغلقت شرطة الاحتلال الخاصة، المسجد الأقصى المبارك أمام المصلين، وسط اقتحامات واسعة لعشرات المستوطنين، يقودها قائد شرطة الاحتلال في القدس يورام هليفي، مع كبار المتطرفين، وضباط الاحتلال. شرطة الاحتلال فرضت بادئ الأمر إجراءات مشددة على دخول المصلين واحتجزت بطاقاتهم الشخصية على بوابات المسجد، ثم منعت دخول من تقل أعمارهم عن الأربعين عامًا، قبل أن تمنع دخول المصلين بشكل تام إلى المسجد، تزامنًا مع اقتحامات واسعة وبرفقة والدة مستوطنة قتيلة، إحياء لذكراها السنوية.
2017/7/2	قرر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، السماح باستئناف اقتحامات الوزراء وأعضاء الكنيست للمسجد الأقصى، بعد حظر دام عام ونصف، على أن يتم الشروع في الاقتحامات الأسبوع المقبل. هذا وقد استأنفت مجموعات من عصابات المستوطنين اليهودية اقتحامها للمسجد وسط حراسة مشددة من قوات الاحتلال الخاصة، وسط هتافات تكبير احتجاجية من مصلين بالأقصى .
2017/7/12	اقتحام باحات المسجد الاقصى من قبل مستوطنين واستباحته والتجول فيه بملابس تحمل العلم الإسرائيلي.



2017/7/14	أعلنت قوات الاحتلال عن منع إقامة صلاة الجمعة في المسجد الأقصى، في أعقاب عملية إطلاق نار أدت الى استشهاد ثلاثة شبان وإصابة ثلاثة أفراد من شرطة الاحتلال بالقرب من باب الأسباط. فقد أغلقت المسجد وأعلنته منطقة عسكرية. وقد منعت قوات الاحتلال عددًا من القيادات الإسلامية من بينهم المفتي العام للقدس والديار المقدسة الشيخ محمد حسين، ورئيس مجلس الأوقاف الإسلامية، ومدير أوقاف القدس من دخول المسجد.
2017/7/19	جدد المستوطنون اقتحامهم للمسجد الأقصى المبارك من باب المغاربة بحراسة مشددة من قوات الاحتلال الخاصة. وتأتي الاقتحامات من دون وجود للمصلين أو لمسؤولي المسجد الذين التزموا بموقف المرجعيات الإسلامية في القدس بعدم دخول المسجد من البوابات الإلكترونية.
2017/7/24	اقتحم نحو 300 عنصر من مخابرات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنون المسجد الأقصى المبارك من باب المغاربة. وقال شهود عيان إن قائد شرطة الاحتلال روني الشيخ اقتحم المسجد الأقصى من باب الأسباط برفقة عدد من كبار ضباط الشرطة.
2017/7/27	اقتحمت أعداد كبيرة من عناصر الوحدات الخاصة بقوات الاحتلال المسجد الأقصى، وشرعت بإطلاق وابل من القنابل الصوتية الحارقة والارتجاجية والغازية السامة على المصلين، في الوقت الذي أعادت فيه إغلاق أبواب المسجد الأقصى في محاولة لقتل الفرحة التي عبر عنها المصلون خلال دخولهم بأكثر من مئة ألف فلسطيني إلى المسجد مبتهجين بالانتصار على الاحتلال الذي اضطر إلى رفع البوابات الإلكترونية.
2017/8/1	اقتحم 209 مستوطنين بعد ظهر هذا اليوم المسجد الأقصى، ليصل عدد المقتحمين فيه إلى 1079 مستوطنًا، بحراسات مشددة من قوات الاحتلال. وكانت الاقتحامات استجابة للدعوات التي أطلقتها ما تسمى "منظمات المعبد" لمناسبة ما يسمى ذكرى "خراب المعبد".
2017/8/23	أدى عضو الكنيست الإسرائيلي المتطرف يهودا غليك، وعدد من غلاة المتطرفين، طقوسًا تلمودية أمام المسجد الأقصى من جهة باب القطانين، بحراسة مشددة من عناصر الوحدات الخاصة لشرطة الاحتلال.
2017/8/29	اقتحم عضوا الكنيست المتطرفان: يهودا غليك، وشولي معلم، برفقة عدد من غلاة المتطرفين والحاخامات اليهود المسجد الأقصى المبارك، في طليعة أعضاء الكنيست الذين سمحت لهم شرطة الاحتلال باقتحام المسجد. تم الاقتحام وسط إجراءات أمنية مشددة واستنفار كبير للعاملين في المسجد والمصلين.



اقتحم موظف في سلطة الآثار الإسرائيلية برفقة ضابط عسكري، المصلى المرواني في المسجد الأقصى المبارك وأجريا جولة استكشافية مشبوهة واستفزازية في أرجائه. واقتحمت مجموعات المستوطنين المسجد الأقصى من باب المغاربة بحراسات مشددة ومعززة من قوات الاحتلال الخاصة ونفذت جولات استفزازية فيه.	2017/9/19
نحو 400 مستوطن اقتحموا المسجد الأقصى وسط إجراءات مشددة بحق المصلين خلال دخولهم إلى المسجد من البوابات الرئيسة.	2017/10/8
نحو 400 مستوطن اقتحم المسجد الأقصى، فيما أدى آلاف المستوطنين صلوات وطقوس وشعائر تلمودية لمناسبة عيد "المظلة" أو "العُرش" اليهودي عند حائط البراق.	2017/10/9
أكثر من 600 مستوطن اقتحم الأقصى لمناسبة عيد "المظلة" أو "العرش" اليهودي، وتأتي هذه الاقتحامات استجابة لدعوات "منظمات المعبد" إلى أنصارها والمستوطنين للمشاركة الواسعة في اقتحامات المسجد خلال فترة عيدهم.	2017/10/10
منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي دخول عدد من طلبة مدارس مقدسية إلى المسجد الأقصى المبارك؛ بحجة وضع علم فلسطين على ملابسهم الكشفية، فيما سمحت لنحو 600 مستوطن باقتحام المسجد. وكان من بين المقتحمين المستوطنة المتطرفة دوف موريس، وذلك بعد منعها من اقتحام الأقصى لمدة عامين، على خلفية شتمها رسول الله صلى الله عليه وسلم، أمام أحد أبواب الأقصى في شهر تموز/يوليو من عام 2015. وظهر مع المتطرفة دوف رئيس ما يسمى "منظمة العودة إلى جبل المعبد" المتطرف رفائيل موريس.	2017/10/11
قاد عضو الكنيست الإسرائيلي من حزب الليكود المتطرف يهودا غليك اقتحامًا للأقصى مع عدد من غلاة المتطرفين بلباسهم التلمودي التقليدي بحراسة مشددة ومعززة من قوات الاحتلال الخاصة. وفي خطوة استفزازية إضافية، التقط المتطرف غليك صورة مع نجله أمام قبة الصخرة في الأقصى للاحتفال بعقد قرانه.	2017/10/25
صعدت مجموعة من المستوطنين إلى باحة صحن مسجد قبة الصخرة في المسجد الاقصى المبارك، وتجولت في المنطقة في خطوة وصفتها دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس بأنها استفزازية وخطيرة، واستأنفت مجموعات من المستوطنين اقتحاماتها للمسجد الاقصى من باب المغاربة بحراسة مشددة من قوات الاحتلال الخاصة وشرعت بتنفيذ جولات مشبوهة في أرجاء المسجد المبارك.	2017/12/3



2017/12/14	استباح عشرات المستوطنين وطلبة من المعاهد التلمودية بلباسهم التلمودي التقليدي المسجد الأقصى المبارك بحراسات مشددة من قوات الاحتلال تزامنًا مع ما يسمى "عيد الأنوار اليهودي". عدد من المستوطنين حاول أداء حركات وشعائر تلمودية في منطقة باب الرحمة المغلق داخل المسجد فضلًا عن الاستماع إلى شروحات حول المعبد المزعوم.

استعراض أبرز اقتحامات المسجد الأقصى خلال عام 2017 يسلط الضوء على قضايا خطيرة نشير إليها في النقاط الآتية:

1- استغلال المتطرفين اليهود للأعياد والمناسبات اليهودية لزيادة أعداد مقتحمي الأقصى، مع ملاحظة أنّه ثمّة أشهر وأسابيع لم تكن فيها أعياد ومناسبات يهودية وكان عدد المقتحمين كبيرًا بالمقارنة مع الأشهر التي شهدت أعيادًا ومناسبات خلال 2017، ومع الأعوام السابقة.

2- إعادة السماح لأعضاء الكنيست والوزراء الإسرائيليين باقتحام الأقصى.

3- أداء المتطرفين اليهود للشعائر التلمودية داخل الأقصى، وتعمّد اقتحام الأقصى وهم يرتدون اللباس التقليدي التوراتي.

4- اقتحام المسجد الأقصى في العشر الأواخر من رمضان.

5- استخدام القوة المفرطة في أثناء اقتحام قوات الاحتلال للأقصى؛ ما أدى إلى تدمير بعض مرافقه، والتنكيل بروّاده.

6- إغلاق المسجد بالكامل في وجه المصلين نحو ثلاثة أيام.

7- التركيز على المنطقة الشرقية الواقعة بين باب الرحمة المغلق وقبة الصخرة في المسجد الأقصى حيث يتجمع هناك المقتحمون ويؤدون طقوسًا تلمودية.



ارتفاع زخم الاقتحامات كمًّا من حيث العدد، ونوعًا من حيث تصنيف المقتحمين يُعزَى إلى تلاحق القرارات التي نفّذها الاحتلال بهدف إزالة كل العقبات التي تعترض طريقه نحو فرض سيطرته الكاملة على الأقصى، وتهويد المسجد، لا سيما منذ منتصف عام 2015، وشملت تلك القرارات حظر ما أسماه الاحتلال «تنظيم المرابطين والمرابطات» في 2015/9/8، وحظر الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني- الجناح الشمالي في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2015، واعتقال الشيخ رائد صلاح في آب/أغسطس 2017 (لا يزال معتقلًا حتى كتابة هذا التقرير)، وإصدار العديد من قرارات الإبعاد بحق روّاد الأقصى المدافعين عنه، وغير ذلك من الإجراءات الإسرائيلية.

واقع الاستفراد بالأقصى لم يخفَ على الجماعات المتطرفة التي تتبنى الدعوة إلى اقتحامات الأقصى، فاستغلّت تمهيد الشرطة والسلطات الإسرائيلية المختلفة لها طريق الاقتحامات عبر إزاحة العقبات، وكثّفت من اقتحامات المسجد. وقد عبّر المتطرف أرنون سيجال، عضو «إدارة مجلس منظمات المعبد» عن سعادته نحو 613 مستوطنًا (بينهم 200 من مستوطنة «هار براخا» في نابلس) المسجد الأقصى في 2017/10/10 بمناسبة «عيد العُرش» داعيًا عبر شريط فيديو نشره على الإنترنت إلى زيادة أعداد المقتحمين في ظل ما وصفه «ضعف الوجود الإسلامي» في المسجد[1].

تعامل الجماعات اليهودية المتطرفة مع الأقصى على أنه خالٍ من أي عقبات تعترض اقتحاماتهم انسحب على مدار أيام العام بالإجمال، بما في ذلك العشر الأواخر من رمضان؛ ففي 2017/6/18 (23 رمضان) اقتحم المسجد مجموعة من المستوطنين وعشرات من قوات الاحتلال الخاصة التي اعتدت على المصلين والمعتكفين بالضرب وغاز الفلفل، وحاصرتهم داخل المسجد القبلي بعدما أغلقت أبوابه بالسلاسل الحديدية، ثم اعتقلت اثنيْن من المعتكفين[2].

1 وكالة الصحافة الفلسطينية "صفا"، 2017/10/11، https://goo.gl/TF3V1v
2 مركز معلومات وادي حلوة، 2017/7/8،
http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77037/ar



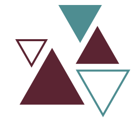
ب- الإبعاد عن المسجد الأقصى:

يسعى الاحتلال إلى تحقيق أهداف عديدة من وراء قراراته بإبعاد العشرات من روّاد الأقصى وموظفيه، منها:

- محاولة تكريس أنه المرجعية الإدارية التي تتحكم بالمسجد، فتدخل من تريد، وتخرج من تريد، وتبعد من تريد.
- زرع بذور الخلاف بين إدارة الأوقاف الإسلامية في القدس وموظفيها؛ فالاحتلال حين يبعد أحد موظفي الأقصى عن المسجد ستة أشهر مثلًا؛ فإنّ إدارة الأوقاف قد تفكر في إيجاد بديل لهذا الموظف الذي أُجبر على مغادرة عمله في الأقصى مدة طويلة. ويراهن الاحتلال على انصياع إدارة الأوقاف لضغوطه عليها بحيث تلجأ الأوقاف إلى الضغط على موظفيها لعدم إحداث أي احتكاك أو مواجهة أو تصدٍّ لقوات الاحتلال ومستوطنيه بما يؤدي إلى إصدار قرارات إسرائيلية بإبعادهم.
- محاولة تفريغ الأقصى من رواده وإزاحة «العناصر» التي قد تعرقل الاقتحامات والإجراءات الإسرائيلية لفرض السيطرة على المسجد، لا سيما حراس الأقصى.
- تخويف المصلين والمرابطين وحراس الأقصى من أنّ مصير من يواجه الاحتلال ومخططاته في الأقصى سيكون الإبعاد.

خلال عام 2017 أبعدت سلطات الاحتلال 170 شخصًا عن المسجد الأقصى[1]، يضاف إليهم من أبعدوا عن البلدة القديمة أو القدس بأكملها لأنهم مبعدون حكمًا من دخول الأقصى (أعدادهم مفصلة في عنوان «قرارات الإبعاد بحقّ المقدسيّين» أدناه). وفي ما يأتي تفاصيل أعداد المبعدين عن الأقصى خلال أشهر عام 2017[2]:

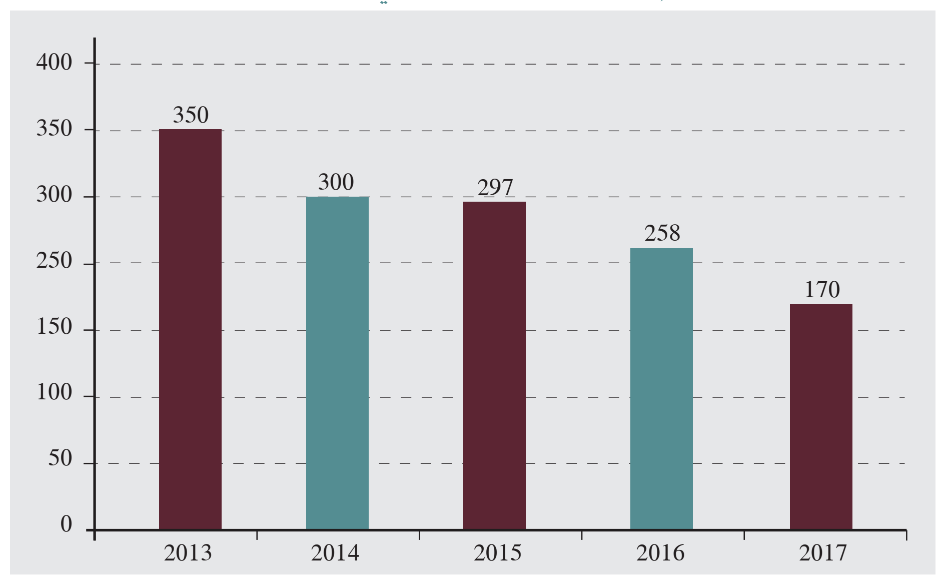
1 المرجع نفسه، 2018/1/1، http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77233/ar
2 المرجع نفسه، التقارير الشهرية لعام 2017، http://www.silwanic.net/index.php/news/tags/122/ar



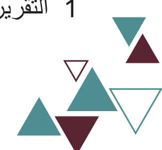
60
50
40
30
20
10
0

2 كانون ثان/يناير
6 شباط/فبراير
10 آذار/مارس
38 نيسان/أبريل
5 أيار/مايو
1 حزيران/يونيو
60 تموز/يوليو
12 آب/أغسطس
12 أيلول/سبتمبر
7 تشرين أول/أكتوبر
3 تشرين ثان/نوفمبر
14 كانون أول/ديسمبر

قرارات الإبعاد عن الأقصى بين عامي 2013 و2017[1]:



1 التقرير السنوي حال القدس 2016: مرجع سابق، ص 47.



ت- تهويد منطقة الأقصى: الحفريّات والبناء التهويديّ

شهد عام 2017 عدة تطورات على صعيد تهويد منطقة المسجد الأقصى عبر استمرار الحفريات أسفل الأقصى وفي محيطه، والتخطيط لبناء مشاريع تهويدية أو المُضيّ بالعمل في بعضها، وكذلك الاعتداء على المقابر الإسلامية في محيط المسجد. ولكنّ أخطر ما يمكن تسليط الضوء عليه في هذا الصدد خلال عام 2017 هو اجتماع الحكومة الإسرائيلية في أنفاق الجهة الغربية للمسجد الأقصى في رسالة ذات أبعاد سياسية خبيثة. وفي ما يأتي أبرز التطورات على صعيد تهويد منطقة الأقصى:

- اختارت الحكومة الإسرائيلية أن تعقد اجتماعها في 2017/5/28 في أنفاق الجهة الغربية للمسجد الأقصى على بعد 20 مترًا من سوره في ذكرى مرور 50 عامًا على احتلال كامل القدس. وقال نتنياهو في جلسة حكومته إن «الحكومة تعقد جلستها في هذا المكان بالذات بمناسبة تحرير القدس وإعادة توحيدها»، وأنّ ساحة البراق هي «القلب النابض لأشواق الشعب اليهودي الذي عاد بعد آلاف السنين لبناء عاصمته الموحدة فيها»[1].



الحكومة الإسرائيلية تعقد اجتماعها في أنفاق الجهة الغربية للأقصى في 2017/5/28 ونتنياهو يقوم بجولة في الأنفاق بعد الاجتماع

1 عربي 21، 2017/5/28، https://goo.gl/WbhQxj



- وثّق حراس المسجد الأقصى قيام رافعة إسرائيلية ضخمة بإخراج كميات كبيرة من التراب من منطقة القصور الأموية جنوب الأقصى في سياق الاستعدادات لفتح مخرج لنفق إسرائيلي في هذه المنطقة. وكانت جمعية «نحمان حي» الاستيطانية قد كشفت في 2017/1/31 عن قرب افتتاح أحد الأنفاق الجاري حفرها في المنطقة الجنوبية للمسجد الأقصى، وأشارت الجمعية إلى أنّ النفق يمتدّ من سلوان إلى منطقة القصور الأموية جنوب الأقصى، ويتفرع منه نفق يصل إلى ساحة البراق غرب الأقصى[1].
- ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية في 2017/2/9 أنّ نير بركات، رئيس بلدية الاحتلال في القدس، ويهودا غليك عضو الكنيست المتطرف، وعددًا من قادة الأحزاب اليمينية والحاخامات شاركوا في افتتاح ما يسمى «مطاهر المعبد» أو «المغطس» في منطقة القصور الأموية الملاصقة للسور الجنوبي للأقصى[2].
- كشفت دائرة الأوقاف الإسلامية في 2017/3/21 عن وجود تشققات في أرضيّة المسجد العمريّ الصغير وجدرانه وبوابته الخارجيّة. ويقع المسجد بين حارة الشرف «الحيّ اليهوديّ» وحارة الأرمن، وقد استولى الاحتلال على المبنى المقابل له عام 1967، لكنّ جهات استيطانيّة بدأت في بداية عام 2017 تقريبًا بتفريغ الأتربة من طبقة التسوية في هذا المبنى وأسفل الطريق العام الفاصل بين المسجد والمبنى ووصلت هذه الجهات بأعمال الحفر إلى أرضية المسجد وبدأت بتفريغها من الأتربة؛ ما أدى إلى ظهور التشققات. وتكمن خطورة الحفريات في منطقة المسجد العمري في كونها جزءًا من شبكة أنفاق في تلك المنطقة التي تحتوي على ممرات مائية ودهاليز من عهد الكنعانيين والرومان والبيزنطيّين[3]، ومن المرجّح أن يسعى الاحتلال إلى ربط أنفاق هذه المنطقة بأنفاق «الحيّ اليهوديّ» وأنفاق الجهة الغربيّة للأقصى عمومًا.

---

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/1/31، https://www.palinfo.com/195491
2 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى خلال شباط/فبراير 2017، ص 1ن، http://www.wafainfo.ps/pdf/aqssa_2_2017.pdf
3 وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2017/3/21، http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=29884
الجزيرة نت، 2017/3/23، https://goo.gl/3qn1wt



- في 2017/2/25 كُشف النقاب عن مشروع تهويدي جديد يربط بين جبل الزيتون والجامعة العبرية على جبل المشارف -جبل سكوبس- ويبلغ طوله 3.6 كم. وبحسب المخطط، سيقام المتنزه الاستيطانيّ على امتداد 17 موقعًا مطلًّا على البلدة القديمة في القدس. ويُطلق على المشروع الذي بادرت به «سلطة تطوير القدس» بالتعاون مع بلدية الاحتلال في القدس و«وزارة القدس» اسم «متنزه منتصف الارتفاع»، ويُخطط لإقامته على السفوح الغربية لجبل الزيتون، ويطل على المسجد الأقصى وأسوار البلدة القديمة وتبلغ كلفته الأولية نحو 25 مليون شيكل (نحو 7 مليون دولار أمريكي)[1].

- أعلن وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي جلعاد أردان في 2017/6/22 أن حكومته ستعمل على تغيير الوضع بشكل كامل في منطقة باب العمود في السور الشمالي للبلدة القديمة للتصدي للعمليات، ولفت أردان إلى أن خطته تعتمد على تركيب كاميرات مراقبة ونقاط تفتيش وإجراء تغييرات فيزيائية في ملامح المنطقة وزيادة وتعزيز القوات الأمنية والجهود الاستخبارية لتقليص الهجمات في تلك المنطقة[2].

- أقدم الاحتلال على الحفر في بلاط الساحة المقابلة لباب الأسباط الواقع في السور الشمالي للأقصى بهدف تركيب جسور حديدية تُحمل عليها كاميرات مراقبة، واقتلعت سلطات الاحتلال بعض الأشجار من المنطقة بعد الهبة التي اندلعت رفضًا للإجراءات الإسرائيلية ضد الأقصى بعد 2017/7/14[3].

- في 2017/2/21 أقدمت جمعيات استيطانية ومؤسسات رسمية إسرائيلية على زراعة قبور يهودية وهمية في الجهة الجنوبية الشرقية من أسوار المسجد الأقصى المبارك، والتقط حرّاس الأقصى وشهود عيان صورًا لفرق حراسة ومجموعات من المستوطنين

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/2/25، https://www.palinfo.com/197068
2 مدار نيوز، 2017/6/22، https://goo.gl/uSW3XY
3 وكالة خبر الفلسطينية للصحافة، 2017/7/25، https://khbrpress.net/post/118752
موقع البوابة، 2017/7/26، http://www.albawabhnews.com/2634244



وهم يستخدمون جرافة تقوم بحمل حجارة كبيرة وتثبتها بشكل متوازٍ على شكل قبور في الأرض[1].

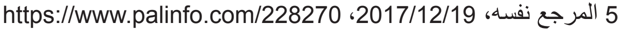
- في 2017/7/3 شرعت طواقم تابعة لسلطات الاحتلال في القدس بوضع أسلاك شائكة حول أجزاء من مقبرة اليوسفية الإسلامية التاريخية الملاصقة لجدار المسجد الأقصى الشرقي بحجة أنها مصادَرة لإقامة «حديقة وطنية»[2].

- في 2017/12/19 دشّنت سلطات الاحتلال كنيسًا يهوديًّا في أنفاق حائط البراق في المسجد الأقصى المبارك. وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أنّ تدشين هذا الكنيس هو حصيلة أعمال استغرقت 12 عامًا. ويحتوي الكنيس على مقاعد وألواح معدنية ومقتنيات ذات دلالات توراتية[3].

- في 2017/4/6 كشفت وسائل إعلامية أن «صندوق تراث حائط المبكى» طرح مؤخرًا عطاء لتشييد البنية التحتية الخاصة بمشروع «بيت هليبا» التهويدي الذي يقع في آخر ساحة البراق على بعد أمتار قليلة من المسجد الأقصى المبارك غربًا. ويتكون المشروع من مبنى تصل مساحته إلى 4000 متر مربع؛ وفيه قاعات للعروض و«الآثار» ومكتبة وقاعات للزوار وغير ذلك[4].

- كشفت وسائل إعلام عبرية عن خطة لوزيرة الثقافة والرياضة الإسرائيلية لرصد 250 مليون شيكل (70 مليون دولار) لأعمال الحفر والتنقيب عن «أساسات المعبد»، وغيرها من أعمال. وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية في 2017/12/18 إن أعمال الحفر ستتركز في منطقة المسجد الأقصى والبلدة القديمة[5].

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/2/21، https://www.palinfo.com/196781
2 المرجع نفسه، 2017/7/3، https://www.palinfo.com/204002
3 عربي 21، 2017/12/19، https://goo.gl/WgXqLR
4 المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/4/6، https://www.palinfo.com/199281
5 المرجع نفسه، 2017/12/19، https://www.palinfo.com/228270



موقع مشروع «بيت هليبا» التهويدي

ث- التدخل المباشر في إدارة المسجد الأقصى:

استمرّ الاحتلال الإسرائيليّ في محاولات فرض سيادته الكاملة على المسجد الأقصى خلال عام 2017. ويسعى الاحتلال إلى تقويض الوصاية الأردنية الإسلامية على المسجد، وتحويل إشراف دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس على الأقصى إلى غطاء شكليّ يستغلّه الاحتلال للتهرب من أي ضغوط عليه بسبب سعيه إلى تغيير الوضع التاريخي القائم في الأقصى، فيما لا يتوقف هو عن التمادي بإجراءاته العملية لفرض تحكمه الكامل بالمسجد. خلال عام 2017 تجلّت جملة سلوكيات إسرائيلية تبيّن تدخل الاحتلال في إدارة شؤون الأقصى نذكر أبرزها:

- إصدار قرارات إبعاد بحقّ حرّاس الأقصى (هم موظفون في دائرة الأوقاف الإسلامية)، وموظفيه، وروّاده (انظر في عنوان «الإبعاد عن الأقصى» أعلاه).



- **إصدار قرارات اعتقال بحقّ حرّاس الأقصى وموظفيه وروّاده بمن في ذلك رئيس لجنة الإعمار في الأقصى المهندس بسّام الحلّاق الذي اعتقل في أكثر من مرة، منها: في 2017/3/8 [1]، وفي 2017/12/20 [2] (انظر في عنوان «اعتقالات المقدسيّين» أدناه). والجدير بالذكر أنّ الاحتلال لا يكتفي باعتقال حرّاس الأقصى من داخل المسجد، بل يلاحقهم ويدهم بيوتهم ويعتقلهم من داخلها[3].**
- **التدخل في عمل دائرة الأوقاف الإسلامية وعرقلة تنفيذ نحو 30 مشروعًا ضروريًّا لصيانة مرافق المسجد الأقصى وترميمها، ومنها مشاريع للتهوئة، والإنارة، والبنى التحتية، والإطفاء، وغير ذلك[4].**
- **مراقبة أعمال الصيانة والترميم التي قد تسمح بها سلطات الاحتلال من خلال موظفين من «سلطة الآثار الإسرائيلية»[5].**
- **إغلاق المسجد الأقصى نحو يوميْن بعد تنفيذ عملية ضد جنود الاحتلال على أبواب الأقصى في 2017/7/14. وأعقب ذلك تركيب الاحتلال بوابات إلكترونية وكاميرات مراقبة على أبواب المسجد الأقصى: 5 بوابات عند باب الاسباط، و2 عند باب السلسلة، و2 عند باب الحديد، و2 عند باب المجلس. وفتحت سلطات ثلاثة أبواب فقط لدخول المصلين، هي: الأسباط، والمجلس، والسلسلة، فيما أبقت على أبواب: حطة، والملك فيصل، والغوانمة، والحديد، والمطهرة، والقطانين مغلقة[6]. وقد أجبِر الاحتلال على إزالة جميع البوابات والكاميرات التي وضعها بعد 2017/7/14 بفعل هبة المقدسيين.**

1 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى خلال آذار/مارس 2017، ص 1
http://www.wafainfo.ps/pdf/aqssa_3_2017.pdf
2 المرجع نفسه، أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى خلال كانون أول/ديسمير 2017،
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=20171
3 المرجع نفسه، أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى خلال آذار/مارس 2017، ص 3.
4 صحيفة السبيل، 2017/2/2، http://assabeel.net/167240
5 المرجع نفسه.
6 مركز معلومات وادي حلوة، 2017/8/2،
http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77077/ar

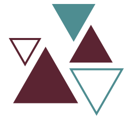




تركيب البوابات الإلكترونية عند أبواب الأقصى في 2017/7/16



إزالة البوابات الإلكترونية من أمام أبواب الأقصى في 2017/7/25



- أظهرت نتائج المسح الذي أجرته دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس جملة اعتداءات قام بها الاحتلال بحق الأقصى خلال فترة خلوّه من المصلّين وموظفي المسجد بين 14 و27 تموز/يوليو 2017 في أثناء هبة رفض البوابات الإلكترونية والكاميرات، ومن تلك الاعتداءات: تكسير معظم أقفال الغرف والخزائن المغلقة في المسجد الأقصى المبارك والعبث بمحتوياتها، وتحطيم العديد من مكوّنات المسجد، وفتح أجهزة الحاسوب الموجودة بها، ومحاولة الدخول إلى أنظمتها لسرقة المعلومات الموجودة فيها، وزراعة «بَرَاغٍ» حديدية في اللوحات الكتابية الخشبية في مقام الأربعين داخل المسجد القبليّ، وفي أجزاء متعددة من جدران قبة الصخرة المشرفة حيث يعتقد أنها عبارة عن أجهزة رصد وتصوير، وخلع بلاطة من داخل مغارة مصلّى قبة الصخرة ثم محاولة إعادتها وأخذ عيّنة من الصخرة في موضعين، ورشّ مادة بيضاء على أجزاء معينة من الصخرة، وغير ذلك[1].
- في 2017/11/7 كشفت دائرة الإعلام والعلاقات العامة بدائرة الأوقاف الإسلامية في القدس عن إضافة الاحتلال كاميرتين عند باب المجلس أحد أبواب المسجد في سوره الغربيّ، إضافة إلى استبدال جميع كاميرات المراقبة القديمة المنصوبة عند أبواب الأقصى بأخرى جديدة ذات تقنية عالية، وأكثر تطورًا من تلك التي أجبِر على إزالتها إبّان هبة المقدسيين في تموز/يوليو 2017[2].
- في 2017/11/1 ذكرت وسائل إعلام عبرية أن وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي جلعاد إردان أعلن عن تشكيل وحدة شرطية إسرائيلية جديدة ستعمل داخل المسجد الأقصى المبارك وخارجه، وسيطلق عليها «وحدة الحرم القدسي الشريف». ستتكون هذه الوحدة من نحو 200 شرطي وستزوّد بوسائل تكنولوجية حديثة ووسائل استخبارية تكنولوجية

1 شبكة فلسطين الإخبارية، 2017/11/26، http://pnn.ps/news/279804
2 الجزيرة نت، 2017/11/8، https://goo.gl/xC3Q4h
عرب 48، 2017/11/7، https://goo.gl/zqE1Cj



الاحتلال يضع كاميرات إضافية عند باب المجلس في السور الغربي للأقصى

متطورة «للحفاظ على الأمن في المسجد الأقصى وحماية زوار جبل المعبد» حسب ادعاء إردان[1].

- منع كبار موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية من دخول المسجد الأقصى في كثير من الأحيان، ومن ذلك منع الشيخ ناجح بكيرات، مدير التعليم الشرعيّ في دائرة الأوقاف من دخول المسجد في 2017/12/26[2]، واعتقال الشيخ بكيرات في 2017/8/24 مع عدد من موظفي مدرسة ثانوية الأقصى الشرعية[3].

- صادقت «اللجنة الوزارية للتشريع» في 2017/2/12 على مشروع قانون «منع الأذان» بصيغته المعدلة، الذي يفرض قيودًا على استخدام مكبرات الصوت بالمساجد خلال ساعات النهار، وحظر الأذان عبر مكبرات الصوت في ساعات الليل والفجر. وسيعرض

1 هآرتس، 2017/11/1، https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israel-forms-special-temple-mount-police-unit-1.5462077
عربي 21، 2017/11/1، https://goo.gl/gcw3u5

2 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى خلال كانون أول/ديسمير 2017، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=20171



3 فلسطين الآن، 2017/8/24، https://paltimes.ps/post/172256



المشروع على «الكنيست» للمصادقة عليه بالقراءة التمهيدية، ومن ثم سيعاد للجنة التشريع لبحثه ثانية قبيل تقديمه «للكنيست» للتصويت بثلاث قراءات عليه، كي يصبح قانونًا نافذًا. وبحسب وسائل الإعلام العبرية، فإن الصيغة الجديدة للقانون تستثني استخدام مكبرات الصوت من الكنُس في يوم الجمعة. كما ينص مشروع القانون على منع الأذان عبر مكبرات الصوت من الساعة الحادية عشرة ليلاً حتى الساعة السابعة صباحًا، ويمنح الشرطة الإسرائيلية صلاحية استدعاء المؤذنين والأئمة للتحقيق معهم، واتخاذ إجراءات جنائية ضدهم وفرض غرامات مالية على مخالفي القانون منهم[1].

ج- التحريض ضدّ الأقصى:

يختلق الاحتلال بيئة من التحريض على المسجد الأقصى تهدف إلى تمهيد الطريق أمام الجماعات اليهودية المتطرفة للاعتداء على المسجد واستباحته. ويشترك في التحريض أطراف متعددة، منها: المحاكم الإسرائيلية، وأعضاء الحكومة والكنيست ورئيس الحكومة، والقادة الأمنيون، ورئيس بلدية الاحتلال في القدس، والجمعيات الاستيطانية وجماعات «المعبد»، وغيرهم. ونوجز في ما يأتي أبرز محطات التحريض على الأقصى خلال عام 2017:

- قال وزير الأمن الإسرائيلي جلعاد أردان في 2017/2/13 إنّ «جبل المعبد هو المكان الأكثر قداسة للشعب اليهوديّ، وللشعب اليهودي فقط، ومن المناسب جمع أفضل الآثاريّين في العالم وتذكيرهم بالمفهوم ضمنًا، وتذكيرهم بالتاريخ اليهودي الممتد لآلاف السنين في القدس». أردان كان يتحدث في مؤتمر القدس الرابع عشر الذي نظمته أسبوعية هشيبع اليمينية، وقال إضافة إلى ما سبق إنّ حظر الحركة الإسلامية في الداخل بقيادة الشيخ رائد صلاح، وحظر «حركة المرابطين والمرابطات» أسهم في تهدئة الوضع الأمني في القدس والأقصى، ومشيدًا بهذه الإجراءات الأمنية التي تمّت في عهده[2].

1 عرب 48، 2017/2/12، https://goo.gl/4tBXGq
2 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، أبرز الاعتداءات على المسجد الأقصى خلال شباط/فبراير 2017، ص 2 http://www.wafainfo.ps/pdf/aqssa_2_2017.pdf

- في 2017/2/23 وجّه رئيس «ائتلاف منظمات المعبد» يعقوب هايمن رسالة إلى وزير الأمن الداخلي جلعاد أردان يطالب فيها بالسماح للمستوطنين باقتحام الأقصى أيام السبت لتعزيز «الوجود اليهوديّ فيه على مدار الأسبوع بما يخدم قضية المعبد». وأشاد هايمن بجهود أردان لكنه في إبعاد العناصر الإسلامية عن الأقصى لكنه رأى أنها غير كافية حيث «يستوجب تكثيف الوجود اليهودي في جبل المعبد عبر إعادة السماح لليهود والسياح الأجانب باقتحام المسجد أيام السبت كما كان معمولًا به قبل عام 2000» على زعمه[1].
- في 2017/2/27 قضت محكمة الصلح الإسرائيلية في القدس بأن المسجد الأقصى «مكان مقدس لليهود ويحق لهم الصلاة فيه، ولا يحق لأي كان منعهم من الوصول للساحات والصعود إلى جبل المعبد»، وقالت المحكمة في قرارها إن «جبل المعبد [المسجد الأقصى] هو أقدس مكان لليهود». جاء هذا الموقف خلال المداولات التي أدانت المحكمة في نهايتها الفلسطينيتين سحر النتشة وعبير فواز بما أسمته «منع الوصول إلى الأماكن المقدسة»، بذريعة أن السيدتين المقدسيتين هتفتا ووقفتا في وجه مجموعات من المستوطنين الذين اقتحموا المسجد الأقصى عام 2014، وكانت في إحدى هذه المجموعات عضو الكنيست شولي معلم عن حزب «البيت اليهودي» التي منعتها السيدتان سحر وعبير من الصلاة في الأقصى[2].
- في 2017/3/28 أطلقت منظمة «طلاب من أجل المعبد» مبادرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي لتنظيم «احتفالات البلوغ» اليهودية داخل الأقصى بدلًا من ساحة البراق، وقالت المنظمة إن عددًا من الفتيان وأهاليهم سجّلوا أسماءهم للانضمام إلى هذه المبادرة[3].

1 المرجع نفسه، ص 3.
2 عرب 48، 2017/2/27، https://goo.gl/icMUqJ
3 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، أبرز الاعتداءات على المسجد الأقصى خلال آذار/مارس 2017، ص 3، http://www.wafainfo.ps/pdf/aqssa_3_2017.pdf



- قال وزير الأمن الداخلي جلعاد أردان في 2017/7/16 في مقابلة على إذاعة الجيش الإسرائيلي إنّ «المسجد الأقصى المبارك يقع تحت السيادة الإسرائيلية، وإنّ إسرائيل هي صاحبة السيادة في جبل المعبد، وموقف الدول الأخرى ليس مهمًّا». كلام أردان جاء بعد يوميْن على قرار الاحتلال بإغلاق الأقصى في 2017/7/14 عقب عملية نفذها شبان فلسطينيون ضد جنوده المتمركزين عند أحد أبواب الأقصى[1].
- في 2017/7/24 قال نائب وزير الجيش الإسرائيلي إيلي بن داهان: «هناك محاولات فلسطينية لقمع صلة الأماكن المقدسة للشعب اليهودي، ولذلك يجب على إسرائيل أن توطد سيادتها في هذه الأماكن، وعلى رأسها جبل المعبد والمسجد الإبراهيمي». وصرّحت شولي معلم عضو الكنيست عن «البيت اليهودي» بأنّ «الجواب الإسرائيلي الملائم لأحداث القدس [بعد 2017/7/14]، هو بناء آخر في كل مناطق القدس الشرقية، وتمكين اليهود الوصول إلى حائط البراق وجبل المعبد بشكل أسرع»[2].
- دعت ما تسمى «منظمات المعبد» أنصارها إلى المشاركة الواسعة في اقتحامات جماعية ومكثفة للمسجد الأقصى يوم 2017/12/10، وإلى المشاركة في تظاهرات أمام باب الأسباط المؤدي إلى المسجد الأقصى للمطالبة بفتح سائر أبواب المسجد الأقصى أمام اليهود وزيادة ساعات اقتحامه[3].

قرارات الإبعاد بحقّ المقدسيّين:

يتخذ الاحتلال الإسرائيلي إجراءات عديدة تهدف إلى رفع كلفة التصدي له، وثبات المقدسيين في مدينتهم، ورباطهم في المسجد الأقصى، ومن تلك الإجراءات سياسة الإبعاد لفترات زمنيّة تتراوح بين يومٍ واحد وستة أشهر قابلة للتجديد. خلال عام 2017 أصدر

1 المرجع نفسه، أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى خلال تموز/يوليو 2017، ص 6
http://www.wafainfo.ps/pdf/aqssa_7_2017.pdf
2 المرجع نفسه، ص 32 - 33.
3 عرب 48، 2017/12/10، https://goo.gl/TMjDy1

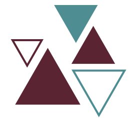


الاحتلال الإسرائيلي قرارات إبعاد بحقّ 260 مقدسيًّا[1]، القسم الأكبر منهم أبعدوا عن المسجد الأقصى، ثم عن البلدة القديمة بدرجة ثانية.

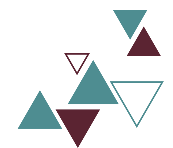
وفي ما يأتي تفاصيل قرارات الإبعاد بحقّ المقدسيين على مدار أشهر عام 2017[2]:

الشهر	عدد المبعدين	تفاصيل الإبعاد
كانون ثانٍ/ يناير	4	عن الأقصى: 2 لمدة تتراوح بين 15 يومًا وشهريْن
		عن البلدة القديمة: 2 لمدة تتراوح بين 15 و45 يومًا.
شباط/فبراير	7	عن الأقصى: 6 شبّان مقدسيين لمدة تتراوح بين أسبوعيْن و6 أشهر.
		عن البلدة القديمة: 1 لمدة تتراوح بين أسبوعيْن و6 أشهر.
آذار/مارس	16	عن الأقصى: 10 بينهم 7 من حراس الأقصى. لمدة تتراوح بين 3 أيام و60 يومًا.
		عن البلدة القديمة: 6 لمدة تتراوح بين 3 أيام و60 يومًا.
نيسان/أبريل	60	عن المسجد الأقصى: 38
		عن البلدة القديمة: 19
		عن كامل القدس: 2 (أحدهما أسير محرر، والثاني من فلسطينيي 48).
		عن الضفة الغربية: 1 (أسير محرر) لمدة ستة أشهر.
أيار/مايو	6	عن المسجد الأقصى: 5 (بينهم 3 من حراس الأقصى).
		عن البلدة القديمة: 1
حزيران/يونيو	1	عن المسجد الأقصى: 1 (أحد حراس الأقصى) لمدة شهر.

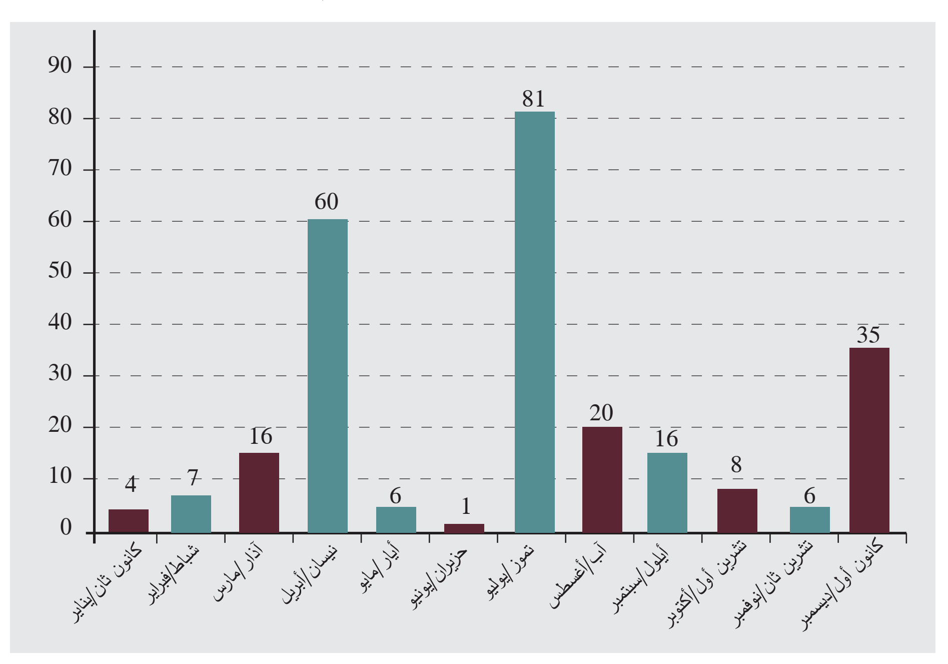
1 مركز معلومات وادي حلوة، 2018/1/1،
http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77233/ar
2 المرجع نفسه، التقارير الشهرية لعام 2017،
http://www.silwanic.net/index.php/news/tags/122/ar



تموز/يوليو	81	عن المسجد الأقصى: 60
		عن البلدة القديمة: 13
		عن كامل القدس: 8
آب/أغسطس	20	عن المسجد الأقصى: 12
		عن البلدة القديمة: 5
		عن كامل القدس: 3
أيلول/سبتمبر	16	عن المسجد الأقصى: 12 لمدة تتراوح بين أسبوعين وستة أشهر.
		عن البلدة القديمة: 1
		عن كامل القدس: 1
		عن الضفة الغربية: 2
تشرين أول/ أكتوبر	8	عن المسجد الأقصى: 7 لمدة تراوحت بين أسبوع و3 أشهر.
		عن الضفة الغربية: 1
تشرين ثانٍ/ نوفمبر	6	عن المسجد الأقصى: 3 لمدة تراوحت بين 20 يومًا و6 أشهر.
		عن البلدة القديمة: 1 لمدة شهر.
		عن الضفة الغربية: 2 لمدة 6 أشهر.
كانون أول/ ديسمبر	35	عن المسجد الأقصى: 14
		عن البلدة القديمة: 19
		عن كامل القدس: 2



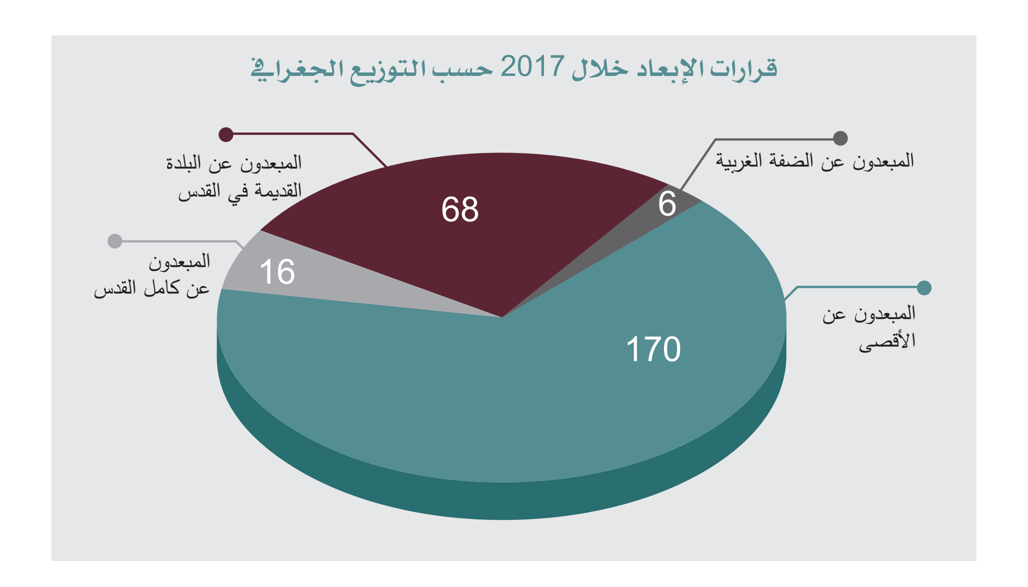




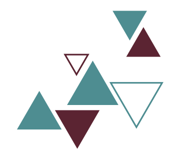
أعداد المبعدين المقدسيّين حسب المناطق الجغرافيّة

المبعدون حسب المنطقة	عدد المبعدين
المبعدون عن الأقصى	170
المبعدون عن البلدة القديمة في القدس	68
المبعدون عن كامل القدس	16
المبعدون عن الضفة الغربية	6
المجموع	260





تُظهِر معطيات أعلاه أنّ هناك علاقة مباشرة بين ازدياد قرارات الإبعاد بحقّ المقدسيين والفترات التي تشهد أعيادًا ومناسباتٍ يهودية، أو تشهد هبّات للمقدسيين في وجه الاحتلال. ويتضح أنّ أعلى رقم في قرارات الإبعاد كان في شهر تموز/يوليو (81)، وهو الشهر الذي شهد هبّة مقدسيّة ضد قرار الاحتلال بتركيب بوابات إلكترونية ونصب كاميرات على أبواب الأقصى. يلي هذا الشهر في عدد قرارات الإبعاد شهر نيسان/أبريل (60) الذي تخلله عيد الفصح اليهودي، ثم شهر كانون أول/ديسمبر (35) الذي شهد موجة احتجاجات للفلسطينيين ضدّ قرار الرئيس الأمريكيّ بالاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال الإسرائيليّ، وشهد كذلك عيد الأنوار اليهوديّ (الهانوكاه).



اعتقالات المقدسيّين:

اعتقالات المقدسيّين حلقة في سلسلة طويلة من استهداف المجتمع المقدسيّ، وهي سياسة ترمي إلى تقييد يد المقدسيين، وتكميم أفواههم، وترهيبهم ليخضعوا لإملاءات الاحتلال. في عام 2017 نفّذت سلطات الاحتلال 2466 عمليّة اعتقال في القدس طالت مختلف الشرائح المقدسية، ومن بين المعتقلين:



ووثقت مراكز الرصد اعتقال سلطات الاحتلال لطفلٍ من بلدة سلوان عمره 6 سنوات، وطفل آخر من حيّ شعفاط عمره 7 سنوات، وهما أصغر معتقليْن مقدسيّين في سجون الاحتلال خلال عام 2017[1]. وفي ما يأتي تفاصيل عمليات الاعتقال خلال أشهر عام 2017[2]:

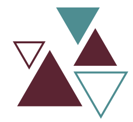
1 المرجع نفسه، 2018/1/1، http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77233/ar

2 المرجع نفسه، التقارير الشهرية لعام 2017، http://www.silwanic.net/index.php/news/tags/122/ar

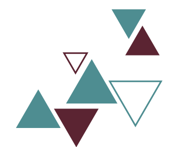


الشهر	عدد المعتقلين	تفاصيل الاعتقالات
كانون ثانٍ /يناير	157	من بينهم 63 قاصرًا، و8 نساء إحداهن مسنة، و4 رجال من كبار السن. وكان التوزيع الجغرافي للاعتقالات كالآتي: 37 من منطقة جبل المكبر، و32 من العيسوية، و27 من البلدة القديمة بالقدس، و21 من سلوان، و12 من مخيم شعفاط، و8 من حي وادي الجوز والطور، و4 من صور باهر، و3 بيت حنينا، و1 من حي الصوانة، واعتقالات متفرقة من شوارع القدس القديمة. وكان من بين المعتقلين 4 فتية اعتقلوا خلال توجههم إلى مدارسهم. كما حولت سلطات الاحتلال 4 شبان مقدسيين للاعتقال الإداري، لفترات تراوحت بين 3 الى 6 أشهر.
شباط /فبراير	161	من بينهم: 12 سيدة بينهن سيدة مسنة، و32 قاصرًا، و4 أطفال أعمارهم تقل عن 12 عامًا، و5 مسنين. التوزيع الجغرافي للاعتقالات: 37 من العيسوية، و34 من سلوان، و30 من القدس القديمة، و12 من جبل المكبر، و11 من مخيم شعفاط، و8 من كفر عقب، و8 من الطور، و5 من بيت حنينا، و3 من صور باهر، و3 من أم طوبا، و5 من المسجد الأقصى ومحيطه، و1 من واد الجوز، إضافة إلى اعتقالات متفرقة من شوارع القدس. استهدفت سلطات الاحتلال عائلات الشهداء والأسرى المقدسيين بتنفيذ اعتقالات لهم بعد عمليات تفتيش ودهم لمنازلهم، حيث طال الاعتقال آباء ثلاثة شهداء هم: غسان أبو جمل، وعدي أبو جمل ووسام المنسي، إضافة الى عائلات أسرى مقدسيين، وادّعت سلطات الاحتلال أن أفرادها يتلقون الدعم والتمويل من حركة حماس لتأييدها للعمليات التي نفذها أبناؤهم. واقتحمت قوات الاحتلال مستشفى المقاصد بالقدس واعتقلت شابًّا من مدينة جنين فور وصوله مع والدته المريضة إلى المستشفى.

آذار / مارس	157	من بينهم 6 نساء وفتاة، و41 قاصرًا، 3 مسنين. التوزيع الجغرافي للاعتقالات: 48 من سلوان، و28 من العيسوية، و26 من جبل المكبر، و12 من القدس القديمة، و9 من مخيم شعفاط، و6 من الطور، و4 من حي الصوانة، و3 من بيت حنينا، و3 من واد الجوز، و2 من كفر عقب، و1 من بيت صفافا، و13 من المسجد الأقصى، إضافة إلى اعتقالات متفرقة لشبان خلال سيرهم في شوارع المدينة.
نيسان /أبريل	222	كان من بين المعتقلين سيدة و77 قاصرًا، و4 أطفال لم يتجاوزوا 12 عامًا، و2 من كبار السن. أما التوزيع الجغرافي للاعتقالات فكان كالآتي: 70 من القدس القديمة، و52 من العيسوية، و41 من سلوان، و14 من الطور، و8 من مخيم شعفاط، و7 من وادي الجوز، و5 من كفر عقب، و5 من الشيخ جراح، و4 من شعفاط، و2 من جبل المكبر، و2 من بيت حنينا، و2 من صور باهر، و1 من الصوانة، إضافة الى اعتقالات متفرقة عند أبواب القدس والمسجد الأقصى. ومن بين المعتقلين 3 طلاب مدارس (اعتقلوا أثناء توجههم إلى مدرستهم أو خلال توجههم إلى منازلهم بعد انتهاء دوامهم المدرسي).



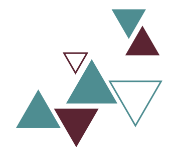
أيار/مايو	190	من بينهم 4 سيدات، و62 قاصرًا، و5 أطفال لم يتجاوزوا 12 عامًا، و3 من كبار السن. أما التوزيع الجغرافي للاعتقالات فكان كالآتي: 40 من القدس القديمة، و36 من سلوان، و30 من العيسوية، و18 من الطور، و13 من مخيم شعفاط، و13 من صور باهر، و7 من جبل المكبر، و7 من شعفاط، و6 من بيت حنينا، و4 من الصوانة، و3 من كفر عقب، و3 من ساحات المسجد الأقصى، و2 من وادي الجوز، إضافة الى اعتقالات متفرقة عند أبواب القدس والمسجد الأقصى. ومن بين المعتقلين مدير مدرسة بيت حنينا الابتدائية، الذي اعتقل خلال ملاحقة قوات الاحتلال أحد الشبان واقتحمت خلال ذلك ساحة المدرسة، كذلك اعتقلت قوات الاحتلال طالبين في أثناء توجههما إلى مدرستهما في بلدة سلوان.
حزيران/يونيو	126	من بينهم 40 قاصرًا وطفلًا أقل من 12 عامًا، و3 نساء، ومسنان اثنان أحدهما أصيب بكسور في يده بسبب الاعتداء عليه بالضرب خلال الاعتقال. أما التوزيع الجغرافي للاعتقالات فكان كالآتي: 31 من سلوان، و22 من العيسوية، و21 من القدس القديمة، و11 من مخيم شعفاط، و4 من واد الجوز، و4 من شعفاط، و4 من الطور، و2 من كفر عقب و2 من بيت حنينا، و2 من حي الشيخ جراح، إضافة إلى اعتقالات من ساحات المسجد الأقصى وأسواق القدس القديمة.



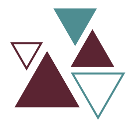
تموز/يوليو	425	من بينهم 65 قاصرًا، و9 أطفال أقل من 12 عامًا، وسيدة مسنة، ومسنان اثنان، وفتاتان قاصرتان، و٥ سيدات. أما التوزيع الجغرافي للاعتقالات فكان كالآتي: 222 من المسجد الأقصى وعند أبوابه الخارجية، و54 من سلوان، و35 من القدس القديمة، و31 من الطور، و20 من العيسوية، و16 من واد الجوز، و14 من الصوانة، و13 من مخيم شعفاط وعناتا، و6 من شعفاط، و3 من بيت حنينا وكفر عقب، و5 من صور باهر، و5 من جبل المكبر. ومن بين المعتقلين: مفتي القدس والديار الفلسطينية الشيخ محمد حسين الذي اعتقل من منطقة باب الأسباط عقب صلاة الجمعة في الرابع عشر من الشهر، ومسؤول ملف حركة فتح في القدس حاتم عبدالقادر، وأمين سر حركة فتح عدنان غيث، إضافة إلى حوالي 70 من موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية، وناشطين وقياديين في مدينة القدس، ووالدي الشهيدين محمد أبو غنام ويوسف كاشور. وتركزت الاعتقالات في المسجد الأقصى المبارك، وخاصة مساء السابع والعشرين من الشهر، حين تم اقتحام الجامع القبلي واعتقال المتواجدين فيه كافة لمنعهم من الاعتكاف، إضافة الى اعتقالات عند أبواب المسجد الأقصى خلال الصلوات والاعتصامات اليومية.



آب /أغسطس	193	من بينهم 7 سيدات وفتاة قاصرة، و10 أطفال أقل من 12 عامًا، و58 قاصرًا، و5 مسنين. أما التوزيع الجغرافي للاعتقالات فكان كالآتي: : 54 من سلوان، و36 من البلدة القديمة، و33 عند أبواب المسجد الأقصى والبلدة القديمة، و26 من الطور، و13 من العيسوية، و11 من مخيم شعفاط، و6 من واد الجوز، و6 من كفر عقب، و5 من صور باهر، و2 من الشيخ جراح، و1 من حي شعفاط، و1 من جبل المكبر. ومن بين المعتقلين طالبان من مدرسة دار الأيتام الإسلامية عقب اقتحام المدرسة في ثاني أيام السنة الدراسية.
أيلول /سبتمبر	133	من بينهم 51 قاصرا وطفلًا دون سن الـ 12 عامًا، و7 سيدات وفتاة قاصرة. أما التوزيع الجغرافي للاعتقالات فكان كالآتي: 26 من سلوان، و22 من الطور، و23 من مخيم شعفاط وعناتا، و19 من البلدة القديمة، و12 من العيسوية، و11 من الشيخ جراح، و3 من صور باهر، و3 من شعفاط، و3 من بيت حنينا، و1 من جبل المكبر، و1 من وادي الجوز، و9 عند أبواب المسجد الأقصى وأسواق البلدة القديمة. وكان من بين المعتقلين اثنان من طلبة المدارس اعتقلا بعد انتهاء دوامهما المدرسي وهما في طريقهما إلى البيت، واثنان من موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية.

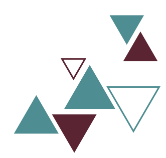


تشرين أول /أكتوبر	137	من بينهم 3 سيدات، و3 أطفال أقل من 12 عامًا و64 قاصرًا. وكان التوزيع الجغرافي للاعتقالات كالآتي: 60 من العيسوية، و18 من البلدة القديمة، و14 من سلوان، و12 من الطور، و7 من مخيم شعفاط، و6 من بيت حنينا، و5 من شعفاط، و5 من واد الجوز، و1 من صور باهر، و9 عند أبواب المسجد الأقصى وأبواب البلدة القديمة.
تشرين ثانٍ /نوفمبر	131	من بينهم 16 سيدة، وفتاة قاصرة، و52 فتى قاصرًا، و5 أطفال أقل من 12 عامًا. وكان التوزيع الجغرافي للاعتقالات كالآتي: 42 من بلدة سلوان، و34 من الطور، و14 من القدس القديمة، و11 من العيسوية، و7 من بيت حنينا، و4 من مخيم شعفاط وعناتا، و1 من كل منطقة من مناطق: صور باهر والصوانة ووادي الجوز وشعفاط وكفر عقب وجبل المكبر، إضافة الى اعتقالات من شوارع البلدة القديمة المحيطة. وكان من بين المعتقلين حاتم عبد القادر مسؤول ملف القدس في حركة فتح وقيادات ونشطاء وفتيات بحجة تنفيذ نشاطات وفعاليات لحركة فتح والسلطة داخل القدس. ومن بين المعتقلين مديرة مدرسة زهوة القدس و3 من معلماتها، حيث اعتقلوا عقب دهم المدرسة من قبل مخابرات الاحتلال وقواته المتخفية بالزي المدني، حيث قاموا بعملية تفتيش ومحاصرة كاملة للمدرسة قبل تنفيذ الاعتقال.
كانون أول/ ديسمبر	432	ــــ
المجموع	2464	



عمليات الاعتقال على مدار أشهر عام 2017

الشهر	العدد
كانون ثان/يناير	157
شباط/فبراير	161
آذار/مارس	157
نيسان/أبريل	222
أيار/مايو	190
حزيران/يونيو	126
تموز/يوليو	425
آب/أغسطس	193
أيلول/سبتمبر	133
تشرين أول/أكتوبر	137
تشرين ثان/نوفمبر	131
كانون أول/ديسمبر	432



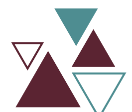


توزيع الاعتقالات حسب المناطق الجغرافية في القدس خلال عام 2017[1]

المنطقة	عدد الاعتقالات
المسجد الأقصى وشوارع القدس والبلدة القديمة	517
سلوان	460
العيسوية	383
القدس القديمة	368
الطور	204
مخيم شعفاط وقرية عناتا	138
جبل المكبر	101
واد الجوز	63
شعفاط	47
صور باهر	46
بيت حنينا	42
كفر عقب	36
حي الصوانة	32
الشيخ جراح	24
أم طوبا	3
بيت صفافا	2

تُظهِر معطيات توزيع الاعتقالات جغرافيًّا أنّها تتركز في مناطق وسط القدس ولا سيّما البلدة القديمة، والمسجد الأقصى، وسلوان، والعيسوية، والطور، وهي مناطق حيوية بتصدّيها للاحتلال، وتقع في صميم المخططات الإسرائيلية التهويدية المختلفة.

1 المرجع نفسه، 2018/1/1، http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77233/ar



تهجير المقدسيين: هدم البيوت والمنشآت وأوامر الإخلاء

استمر الاحتلال الإسرائيليّ بتنفيذ سياسته بهدم بيوت المقدسيين ومنشآتهم الزراعية والتجارية خلال عام 2017، وقد توزعت عمليات الهدم في مناطق مختلفة من القدس، لا سيما في مناطق وسط القدس، وفي القرى التي شهدت مواجهات بين أهلها وجنود الاحتلال.

وتشير المعطيات إلى أنّ الاحتلال هدم نحو 116 منزلًا ومنشأة في القدس خلال عام 2017، من ضمنهم: 12 بناية سكنية، و39 منزلًا، و19 منشأة تجارية، و16 بركسًا للمواشي، و4 أساسات منازل سكنية، و5 غرف، وبركسان سكنيان، و7 أسوار، و4 مزارع، و6 مخازن، وموقفان للسيارات. ومن بين عمليات الهدم هذه ثمة 27 منشأة أجبر أصحابها على هدمها ذاتيًّا، فيما أسفرت عمليات الهدم بمجملها عن تشريد نحو 241 مقدسيًّا بينهم 107 أطفال دون الـ18 عامًا[1].

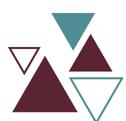
وفي ما يأتي تفاصيل عمليات الهدم خلال عام 2017[2]:

الشهر	عدد البيوت والمنشآت المهدمة	تفاصيل الهدم
كانون ثانٍ/يناير	19	● المنشآت التي هدمت: - 4 منازل سكنية - 8 منشآت تجارية - 6 بركسات للمواشي - مخزن واحد ● التوزيع الجغرافي للهدم : - 13 في جبل المكبر - 2 في سلوان - 2 في شعفاط - 1 في العيسوية - 1 في بيت حنينا ● شرد الاحتلال بسبب الهدم : 23 فلسطينيًّا بينهم 8 قاصرين

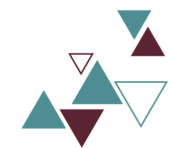
1 مركز معلومات وادي حلوة، 2018/1/1، http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77233/ar

2 المرجع نفسه: التقارير الشهرية لعام 2017، http://www.silwanic.net/index.php/news/tags/122/ar

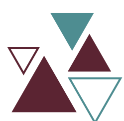
شباط/فبراير	14	● المنشآت التي هدمت في القدس: - 7 منازل سكنية - بنايتان سكنيتان - منشأتان تجاريتان - غرفتان سكنيتان - مخزن واحد ● التوزيع الجغرافي للهدم: - 5 منشأت في قرية حزما - 3 في بيت حنينا - 3 في سلوان - 2 في العيسوية - 1 في الشيخ جراح ● شرد الاحتلال بسبب الهدم: - 37 فلسطينيًّا (بينهم 19 طفلًا)
آذار/مارس	14	● المنشآت التي هدمت: - 5 منازل وأساسات منزل - 3 بنايات سكنية (2 منها قيد الإنشاء) - مخزن - غرفة سكنية - مزرعة - 2 بركس للمواشي ● التوزيع الجغرافي للهدم: - 6 منشآت في العيسوية - 5 في جبل المكبر - 2 في سلوان - 1 في بيت حنينا ● شرد الاحتلال بسبب الهدم: - 49 فردًا (بينهم 18 طفلًا)



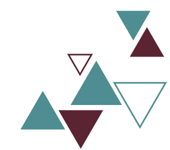
نيسان/أبريل	12	● المنشآت التي هدمت: - 3 منازل سكنية - بركسان سكنيان - 6 أسوار - أبواب حديدية - بركس للمواشي ● التوزيع الجغرافي للهدم: - 4 منشآت سكنية في قرية جبل المكبر - 5 أسوار وأبواب في قرية العيسوية - منشأة في بيت صفافا - منشأة في بيت حنينا - منشأة الطور - شرد الاحتلال بسبب الهدم: - 30 فردًا (بينهم 20 طفلًا)
أيار/مايو	4	● المنشآت التي هدمت: - منزل سكني - بناية سكنية قيد الإنشاء - منشأتان تجاريتان ● التوزيع الجغرافي للهدم: - 1 صور باهر - 1 الطور - 2 العيسوية ● شرد الاحتلال بسبب الهدم: -6 مقدسيين (بينهم 4 أطفال)
حزيران/يونيو	–	–



تموز/يوليو	12	● المنشآت التي هدمت: - 7 منازل سكنية - بناية سكنية - بركسان - منشأتان تجاريتان ● التوزيع الجغرافي للهدم: - 4 في حي بيت حنينا - 3 في سلوان - 2 في صور باهر - 2 في العيسوية - 1 في جبل المكبر ● شرد الاحتلال بسبب الهدم: - 17 فردًا (بينهم 7 أطفال)
آب/أغسطس	13	● المنشآت التي هدمت: - 4 منازل سكنية - 3 منشآت تجارية - 3 بركسات للاستخدام الزراعي - غرفة سكنية - مخزن - بناية تشمل «شقة سكنية ومحليين تجاريين». ● التوزيع الجغرافي للهدم: - 5 منشآت في حي بيت حنينا - 4 في سلوان - 3 في العيسوية - منشأة في جبل المكبر ● شرد الاحتلال بسبب الهدم: - 18 فردًا (بينهم 8 أطفال)



أيلول/سبتمبر	7	● المنشآت التي هدمت: - بنايتان سكنيتان - مزرعتان - 1 منشأة تجارية - أسوار - بركس زراعي ● التوزيع الجغرافي للهدم: - 3 العيسوية - 1 في سلوان - 1 في زعيم - 1 في بيت حنينا - 1 في الطور - شرد الاحتلال بسبب الهدم: - 28 فردًا (بينهم 8 أطفال)
تشرين أول/ أكتوبر	5	● المنشآت التي هدمت: - منزلان. - أساسات منزلين. - خيمة اعتصام. ● التوزيع الجغرافي للهدم: - 3 في سلوان. - 2 في بيت حنينا ● شرد الاحتلال بسبب الهدم: - 9 أفراد (بينهم 4 أطفال)



تشرين ثانٍ/ نوفمبر	10	● المنشآت التي هدمت: - 4 منازل سكينة – بنايتان سكنيتان قيد الإنشاء – منشأة تستخدم كمخزن – منشأة تجارية – مزرعة – بركس للمواشي ● التوزيع الجغرافي للهدم: - 3 في العيسوية - 3 في سلوان – منشأة واحدة في كل من واد الجوز، وقرية أم طوبا، وبيت حنينا، وشعفاط. شرد الاحتلال بسبب الهدم: - 19 فردًا (بينهم 9 أطفال)
كانون أول/ ديسمبر	6	–



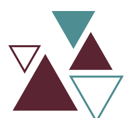
هدم المنشآت والبيوت في القدس على مدار أشهر عام 2017

الشهر	العدد
كانون ثان/يناير	19
شباط/فبراير	14
آذار/مارس	14
نيسان/أبريل	12
أيار/مايو	4
حزيران/يونيو	0
تموز/يوليو	12
آب/أغسطس	13
أيلول/سبتمبر	7
تشرين أول/أكتوبر	5
تشرين ثان/نوفمبر	10
كانون أول/ديسمبر	6



هدم المنشآت والبيوت في مناطق القدس المختلفة خلال عام 2017

المنطقة	العدد
العيسوية	27
سلوان	25
جبل المكبر	24
بيت حنينا	19
حزما	5
شعفاط	3
الطور	3
صور باهر	3
الشيخ جراح	1
واد الجوز	1
أم طوبا	1
بيت صفافا	1
زعيّم	1





هدم منزل من طبقتين في حي شعفاط في 2017/11/22

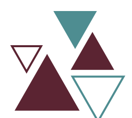
إلى جانب هدم البيوت والمنشآت، وزعت سلطات الاحتلال إخطارات هدم للمئات من المنازل والمنشآت والزراعية والتجارية في القدس، وشمل ذلك إخطارات هدم لحي كامل في كفر عقب في شمال القدس، ويشمل هذا الحي 6 مبانٍ ومسجدًا، ويتذرع الاحتلال بعدم الترخيص، والحاجة إلى شقّ شارع على أنقاض الحي المهدد بالهدم[1]. وتمّ رصد نحو 555 إخطار هدم عام 2017 تشمل المباني والمنشآت التي صورتها مؤسسات الاحتلال على اعتبار أنّ تصوير المنشآت خطوة تسبق إصدار إخطار الهدم. وفي ما يأتي أبرز إخطارات الهدم في القدس خلال عام 2017 [2]:

1 المرجع نفسه، 2018/1/1، http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77233/ar

2 وسام محمد وآخرون: حصاد القدس السنوي لعام 2017، مؤسسة القدس الدولية، ص 4 - 6، https://goo.gl/Kzx5Gj



الشهر	العدد
كانون ثان/يناير	144
شباط/فبراير	59
آذار/مارس	1
نيسان/أبريل	3
أيار/مايو	4
حزيران/يونيو	3
تموز/يوليو	0
آب/أغسطس	100
أيلول/سبتمبر	44
تشرين أول/أكتوبر	163
تشرين ثان/نوفمبر	0
كانون أول/ديسمبر	34



الاستيطان في القدس:

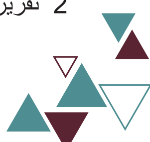
تترافق النشاط الاستيطاني في القدس على مستوى البناء خلال عام 2017 مع جهود سياسية وقانونية إسرائيلية لتشريع الاستيطان الذي ضربت يده في كل جانب من مناطق القدس شمالًا، وجنوبًا، وشرقًا، وغربًا. إغراق القدس بالوحدات الاستيطانية والمستوطنين سياسة إسرائيلية ثابتة لها أهدافها المتعددة لا سيما الجيوسياسية والديموغرافية والأمنية.

والواقع أنّ المتابع لملف الاستيطان يشعر بالارتباك في اعتماد الأرقام والإحصائيات المتعلقة بهذا الملف، فمنها ما يكون مكررًا، ومنها ما يكون مجرد تصريح إعلامي أو انتخابي أو ما شابه. وقد أثبتنا في تقريرنا عدد الوحدات الاستيطانية التي ذكرتها وسائل الإعلام خلال عام 2017 في مراحل الدراسة أو البناء أو الإعلان، أو المصادقة، إلخ، وقد بلغ نحو 16252 وحدة استيطانية[1]. وفي ما يأتي أبرز مخططات الاستيطان خلال 2017[2]:

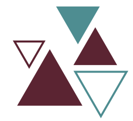
الشهر	مخططات الاستيطان
كانون ثانٍ/ يناير	• المصادقة على بناء 566 وحدة استيطانية في مستوطنات القدس المحتلة، منها 174 وحدة في "رامات شلومو"، و68 في "بسغات زئيف"، و49 في بيت حنينا، و14 في وادي الجوز، و7 في جبل المكبر، و4 في بيت صفافا و3 في صور باهر و4 في الطور. • المصادقة على بناء 143 وحدة استيطانية بمستوطنة "جيلو" جنوب القدس. • إعلانات لبناء 17 وحدة استيطانية في حي رأس العمود في بلدة سلوان جنوب الأقصى.



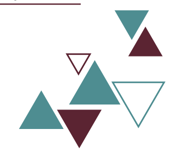
1 منظمة التحرير الفلسطينية، 2018/1/3، https://goo.gl/jgo3Rp
تقرير حصاد القدس السنوي لعام 2017: مرجع سابق، ص 7.
2 تقرير حصاد القدس السنوي لعام 2017: مرجع سابق، ص 12 - 13.



شباط/فبراير	● المصادقة على خطة لبناء 181 وحدة استيطانية في "جيلو"، و"رمات شلومو"، في القدس. ● ضم 250 دونمًا من أراضي الضفة الغربية المحتلة عام 1967 إلى بلدية الاحتلال في القدس بهدف إقامة حيّ استيطاني يضم أكثر من 2000 وحدة استيطانية.
آذار/مارس	● الإعلان عن مشروع لإقامة 12 مصنعًا في منطقة قلنديا الصناعية.
نيسان/أبريل	● مناقشة طلبات بالمصادقة على بناء 212 وحدة استيطانية في مستوطنتي "بسغات زئيف" و"رامات شلومو". ● الكشف عن 3 آلاف وحدة استيطانية بالقدس أصبحت قيد التخطط أو التنفيذ أو التسويق، في "مستوطنة هار حوما" في جبل أبو غنيم. ● التسويق لمشروع استيطاني في "جيلو" سيبنى فيه 113 وحدة استيطانية. ● تسويق مشروع "سفوح جيلو" الذي سيتم في إطاره إقامة أربعة مبانٍ يتضمن كل واحد منها 22 وحدة استيطانية، بما مجموعه 88 وحدة. ● بناء 78 وحدة في مستوطنة "النبي يعقوب" و32 وحدة في "أرئيل".
أيار/مايو	● التسويق لـ (452) وحدة سكنية في مستوطنات «جيلو» و«هار حوما»، و«بسغات زئيف» و«النبي يعقوب» في مدينة القدس.
حزيران/يونيو	● المصادقة على بناء أكثر من 28 ألف وحدة استيطانية في القدس، منها 18 ألف وحدة استيطانية سيتم بناؤها في الضفة الغربية و10 آلاف وحدة استيطانية داخل مدينة القدس. ● العمل على بناء 122 وحدة استيطانية في مستوطنة "بسغات زئيف" بالقدس في إطار مشروع يتكون من أربعة مبانٍ.



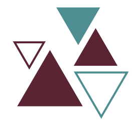
تموز/يوليو	● دراسة مخطط لهدم 10 منازل لعائلات فلسطينية في حي الشيخ جراح وبناء 13 وحدة استيطانية مكانهم. ● الموافقة على خطة لبناء 900 وحدة استيطانية تتوزع على عدة مستوطنات منها 355 وحدة في مستوطنة "جيلو" و 166 في مستوطنة "بسغات زئيف". ● نشر مناقصة لمشروع استيطاني ضخم في منطقة جبل المكبر شرقي القدس بهدف بناء 1330 وحدة فندقية.
آب/أغسطس	● المصادقة على بناء حيّ استيطاني جديد في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى. ● المصادقة على بناء عشرات المباني السكنية ومبنيين تجاريين في مستوطنة "سدروت دوف يوسف" جنوبي القدس. ● الإعلان عن تسليم 40 وحدة استيطانية في مستوطنة "النبي يعقوب" شمال القدس المحتلة من أصل 78 وحدة.
أيلول/ سبتمبر	● المصادقة على مخطط واسع لبناء 4500 وحدة استيطانية في المنطقة التي تطلق عليها بلدية الاحتلال اسم "رخس لفان" أو "التلة البيضاء". ● المصادقة على بناء حي استيطاني جديد جنوب شرق مستوطنة "جيلو" شرقي مدينة القدس يضم نحو ثلاثة آلاف وحدة استيطانية. ● المصادقة على بناء 176 وحدة استيطانية في حي جبل المكبر في القدس.
تشرين أول/ أكتوبر	● المصادقة على بناء 581 وحدة استيطانية في مستوطنة "معاليه أدوميم" في شرق مدينة القدس و500 وحدة سكنية في مستوطنة "رمات شلومو" بالإضافة إلى 200 وحدة سكنية في مستوطنة "راموت".
تشرين ثانٍ/ نوفمبر	



كانون أول/ ديسمبر	**الإعلان عن خطة حكومية لبناء مليون وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، خلال الأعوام العشرين المقبلة، منها 300 ألف وحدة في القدس.** **حكومة الاحتلال تعلن أنها بصدد المصادقة على بناء 14 ألف وحدة استيطانية بمدينة القدس المحتلة، تشمل بناء ألف وحدة استيطانية في مستوطنة «بسغات زئيف» و3 آلاف في مستوطنة «كتمون» و5 آلاف وحدة في سلسلة جبال «لوفن» داخل حدود القدس، بالإضافة إلى بناء 5 آلاف وحدة استيطانية بمستوطنة «عطاروت».**

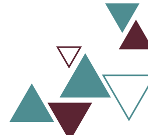
وعلى صعيد محاولات تشريع الاستيطان أقرّ الكنيست الإسرائيلي في 2017/2/6 قانون تسوية المستوطنات أو تبييضها[1]؛ بهدف إضفاء الشرعية الإسرائيلية عليها، فيما صوّت حزب الليكود في المؤتمر العام للجنته المركزية بتاريخ 2017/12/13 على قانون يقضي بفرض القانون الإسرائيلي على مستوطنات الضفة الغربية بما فيها القدس[2].

1 موقع i24news، https://goo.gl/mFyuNU
2 الجزيرة نت: 2017/12/31، https://goo.gl/FUe4fz



עיר עמים
ir amim
عير عميم

Ramallah
Migron
Kochav Yaacov
Maale Michmash
Kufr Aqab
Rafat
Mikhmas
Qalandia RC
Binyamin I P
Atarot IP
Ar-Ram
West Bank
Al Jib
Bir Nabala
Geva Binyamin Adam
Neve Ya'akov
Nabi Samwil
Beit Hanina
Beit Hanina Al Balad
Hizma
Almon
Alon
East Jerusalem
Kfar Adumim
Pisgat Ze'ev
Ramot
Ramat Shlomo
Shu'fat
Shu'fat RC
Anata
Mitzpe Yericho
French Hill
Al-Issawiyya
E1
Sheikh Jarrah
Wadi Al-Joz
Az Za'yim
Mishor Adumim IP
At-Tur
West Jerusalem
Old City
Al-Izzariyya
Maale Adumim
Silwan
Ras Al-Amud
Abu Dis
Ath-Thori
Qedar
Jabal Mukabber
East Talpiyot
Beit Safafa
Sawahira Ash-Sharaqiya
Givat Hamatos
Sur Bahar
Sheikh Sa'ad
Gilo
Har Homa
Nu'man
Al 'Ubeidiya
Beit Jala
Bethlehem
Beit Sahur
N



وقد نشرت منظمة عير عميم الإسرائيلية خريطة للقدس عام 2017 تبيّن فيها مواقع المستوطنات القائمة والتي تخضع للتطوير والبناء الاستيطاني في سياق مشروع «القدس الكبرى»[1]:

1 عير عميم، 2017/4/27، http://www.ir-amim.org.il/en/node/2042



استهداف الوجود المسيحي والأوقاف المسيحية في القدس

ربما كان عام 2017 استثنائيًّا من حيث الخطورة في ما يتعلق بالوجود المسيحي في القدس وأوقاف الكنائس المسيحية، فقد كُشف النقاب فيه عن العديد من الصفقات المشبوهة التي أبرمت لتسريب الأوقاف المسيحية عبر بيعها أو تأجيرها لسنوات تصل إلى 99 أو 199 عامًا لجمعيات استيطانية.

ومن أبرز الأوقاف المسيحية المستهدفة التي كُشف عن تسريبها للاحتلال خلال عام 2017[1]:

أوقاف الكنيسة الأرثوذكسية في ميدان عمر بن الخطاب في منطقة باب الخليل بالبلدة القديمة وتشمل فندقي الإمبريال والبتراء و22 محلًّا تجاريًّا أسفلهما.

أ- بيت المعظَّمية في حي باب حطّة بالبلدة القديمة.

ب- مبنى سكني مكون من ثلاث طبقات في شارع الملك داود في القدس.

ت- مبنى مكون من ستّ طبقات في شارع «هس».

ث- قطعة أرض في حي البقعة تبلغ مساحتها 2300 م^2.

ج- قطعة أرض في حي الشيخ جراح تزيد مساحتها على 685 م^2.

1 علي إبراهيم: ثلاثية التهويد والتطبيع والعدوان الأمريكي على القدس، مؤسسة القدس الدولية، 2017/12/19، ص 11 - 14.

وشهدت القدس ومناطق فلسطينية مختلفة احتجاجات واسعة ضد بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية ثيوفيلوس متهمة إياه بالتواطؤ في التفريط بأملاك الكنيسة الأرثوذكسية، ومطالبة بعزله ومحاسبته[1].



المصادرة والاستيلاء على ممتلكات المقدسيين

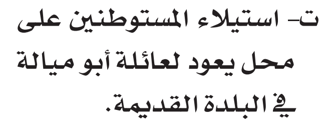
استمرّ الاحتلال في مصادرة الأراضي والعقارات التابعة للمقدسيين، ويستغل الاحتلال ما يصادره لزرع البؤر الاستيطانية بين أحياء القدس العربية، وللبناء الاستيطاني. وفي ما يأتي أبرز عمليات المصادرة والاستيلاء التي أقدم عليها الاحتلال في القدس خلال عام 2017[2]:

أ- استيلاء الجمعيات الاستيطانية على منزل الحاج أيوب شماسنة في حي الشيخ جراح بحجة ملكية اليهود للمنزل قبل عام 1948؛ ما أدى إلى تشريد الحاج أيوب (83 عامًا) وزوجته (74عامًا)، وابنهما محمد وزوجته وأولادهما الستة.

1 عرب 48، 2017/11/16، https://goo.gl/v8yp29
2 مركز معلومات وادي حلوة، 2018/1/1، http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77233/ar



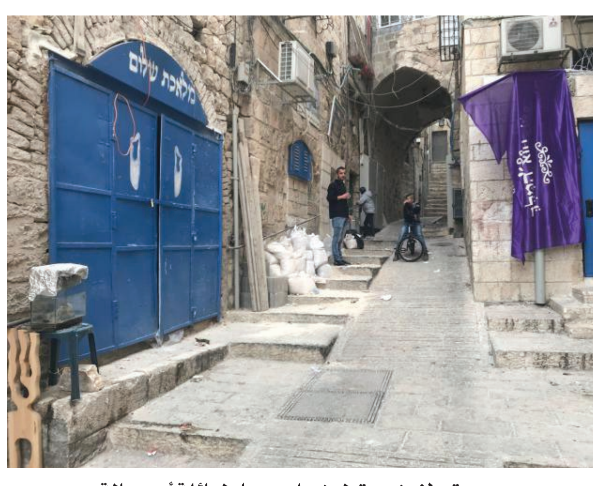
ب- استيلاء المستوطنين على مخزن يعود لعائلة صب لبن في البلدة القديمة.



ت- استيلاء المستوطنين على محل يعود لعائلة أبو ميالة في البلدة القديمة.

ث- صادرت سلطات الاحتلال قطعة أرضٍ في سلوان بذريعة أعمال «البستنة والمنفعة العامة».

ج- سيطر المستوطنون على بناية سكنية وغرفة وساحة ومخازن في سلوان بطرق مشبوهة.



مستوطنون يستولون على محل لعائلة أبو ميالة

استهداف المقابر الإسلامية في القدس

يكثف الاحتلال الإسرائيلي من استهدافه لمقابر القدس خاصة تلك الواقعة في الجهة الشرقية المحاذية للمسجد الأقصى. ويمكن إيجاز أهداف الاحتلال من وراء هذا الاستهداف بالآتي:

أ- التشويش على تاريخ القدس الذي تعتبر المقابر من معالمه، حيث يُدفن فيها مئات الصحابة والعلماء والأعلام والشهداء ممن ارتبطوا بتاريخ القدس وأظهروا بعض مشاهده.

ب- الاستيلاء على المقابر وتجريفها لمصلحة إنشاء حدائق تلمودية وطنية يهودية محيطة بالمسجد الأقصى والبلدة القديمة.

ت- تهويد المنطقة المحيطة بالأقصى عبر استهداف كل المكونات الإسلامية فيها.

ث- تحويل بعض المناطق في هذه المقابر (خاصة مقبرة الرحمة) إلى محطة في مسار القطار الهوائي (التلفريك) الذي ينوي الاحتلال إنشاؤه في محيط الأقصى.

ج- السيطرة على المنطقة الشرقية المحاذية للأقصى عند باب الرحمة المغلق وربط المنطقة الشرقية المقابلة لقبة الصخرة داخل المسجد الأقصى مع المنطقة الشرقية خارج سور المسجد، تمهيدًا للسيطرة الكاملة على هذه المنطقة وتخصيصها لليهود، وافتتاح مدخل خاص لهم من هذه المنطقة.

وفي سياق هذه الأهداف يمكن فهم الاعتداءات الآتية التي أقدم عليها الاحتلال بحق مقابر القدس خلال عام 2017:

- في 2017/2/21 أقدمت جمعيات استيطانية ومؤسسات رسمية إسرائيلية على زراعة قبور يهودية وهمية في الجهة الجنوبية الشرقية من أسوار المسجد الأقصى المبارك قرب مقبرة الرحمة، والتقط حرّاس الأقصى وشهود عيان صورًا لفرق حراسة ومجموعات من المستوطنين وهم يستخدمون جرافة تقوم بحمل حجارة كبيرة وتثبتها بشكل متوازٍ على شكل قبور في الأرض[1].
- في 2017/7/3 شرعت طواقم تابعة لسلطات الاحتلال في القدس بوضع أسلاك شائكة حول أجزاء من مقبرة اليوسفية الإسلامية التاريخية الملاصقة لجدار المسجد الأقصى الشرقي بحجة أنها مصادَرة لإقامة «حديقة وطنية»[2].
- في 2017/12/10 اقتحم موظفون من "سلطة الآثار الإسرائيلية" و"سلطة الطبيعة" مقبرة الرحمة بحماية قوة عسكرية وشرعوا بقصّ أشجار قديمة في المقبرة والعبث بالعديد من القبور[3].
- في 2017/12/11 اقتحمت "سلطة الطبيعة" الإسرائيلية مقبرة الرحمة وأقدمت على العبث بقبورها، وقص بعض الأشجار فيها[4].

---

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/2/21، https://www.palinfo.com/196781
2 المرجع نفسه، 2017/7/3، https://www.palinfo.com/204002
3 المرجع نفسه، 2017/12/10، https://www.palinfo.com/227726
4 عرب 48، 2017/12/11، https://goo.gl/g3BBi5





أذرع الاحتلال تقتحم مقبرة الرحمة وتقص بعض الأشجار القديمة فيها

- في 2017/9/11 هدمت جرافات الاحتلال جزءًا من سور مقبرة الشهداء في منطقة باب الأسباط شرق الأقصى وشرعت بأعمال تجريف وحفر في المنطقة، ورافق عدد من موظفي "سلطة الطبيعة" الجرافات في عملها، وقد تصدى المقدسيون للجرافات ولموظفي "سلطة الطبيعة" وأجبروهم على المغادرة[1].



الاحتلال يهدم جزءًا من سور مقبرة الشهداء

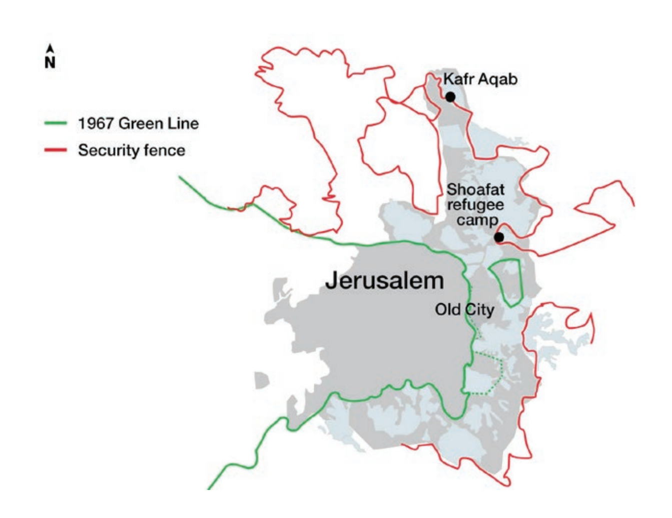


1 وكالة معا الإخبارية، 2017/9/11،
https://www.maannews.net/Content.aspx?id=921934



مخططات لعزل كفر عقب ومخيم شعفاط عن القدس

في 2017/5/24 كشفت القناة العبرية العاشرة النقاب عن خطة يعدها "مجلس الأمن القومي الإسرائيلي" تقضي بفصل بلدة كفر عقب ومخيم شعفاط عن الحدود البلدية الإسرائيلية للقدس، وقالت القناة إن رئيس الحكومة نتنياهو يؤيد الخطة لكن البلدية تعارضها. وتتضمن الخطة عزل المنطقتين إداريًّا ودمجهما في إطار مجلس محليّ خارج حدود القدس البلدية مع بقائهما تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة[1]. ويعيش في هاتيْن المنطقتين نحو 140 ألف فلسطيني يهدف الاحتلال الإسرائيلي إلى إخراجهم من القدس لأهداف ديموغرافية تضمن التفوق السكاني اليهودي في القدس، وفي سياق خطوات الفصل يتعمد الاحتلال إهمال هذه المناطق وتركها عرضة للفوضى والجريمة والفقر والإهمال وغير ذلك.



وفي كانون أول/ديسمبر 2017 صادقت لجنة القانون والدستور البرلمانية في الكنيست الإسرائيلي على تعديل قانون أساس القدس الذي سيمهد لإخراج مخيم شعفاط وبلدة كفر عقب من حدود القدس البلدية، ومن المتوقع أن يقرّ التعديل بالقراءتيْن الثانية والثالثة في الكنيست[2].

1 صحيفة الأيام، 2017/5/25، http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=12127233y303198771Y12127233

2 صحيفة الرسالة، 2017/12/4، https://goo.gl/547eYT



سحب الهويات الزرقاء المقدسية

تتكامل مخططات تهجير المقدسيين وإفراغ القدس من أهلها من هدم واستيلاء ومصادرة وسحب للهويات المقدسية. لم تتوافر معلومات كاملة عن عدد الهويات المقدسية التي سحبتها سلطات الاحتلال من المقدسيين خلال عام 2017 كاملًا، ولكن هناك إحصائيات تبين عدد الهويات المسحوبة حتى شهر آب/أغسطس 2017 وتشير إلى أن العدد هو 17 هوية مسحوبة[1].

استهداف قطاع التعليم

من أبرز ملامح عام 2017 في القدس تلك الحملة الشرسة التي شنّها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع التعليم في القدس في محاولة لإخضاعه لهيمنته الكاملة عبر فرض المنهاج الإسرائيلي، والتضييق على المدارس العربية. وقد كثّف الاحتلال من استهداف الطلاب والكادر التعليمي والمدارس خلال عام 2017. وتشير المعطيات إلى أن عدد الطلبة (من صف الأول الابتدائي حتى الثاني عشر)، في مدارس الشطر الشرقي من القدس عام 2017 بلغ نحو 87946 طالبًا وطالبة يدرسون في 228 مدرسة تشرف عليها جهات متعددة[2]. وفي ما يأتي أبرز محطات استهداف قطاع التعليم خلال 2017:

- في 2017/2/23 أغلقت سلطات الاحتلال مدرسة النخبة الأساسية في قرية صور باهر جنوب القدس بقرار من المحكمة العليا الإسرائيلية بتهمة أنها "تنوي تعليم موادّ فحواها يتعارض مع وجود إسرائيل وتتطابق مع فلسفة حركة حماس". وتضم المدرسة نحو 250 طالبًا من صفوف الروضة حتى السادس الابتدائي[3].

1 Jerusalem Legal Aid and Human Rights Center (JLAC)، 19/2017/11، ص 2، http://www.jlac.ps/userfiles/file/Publications/Reports/Legalizing_forcible_transfer.pdf

2 مؤسسة فيصل الحسيني، 2017/4/4، http://www.fhfpal.org/programs/63.html

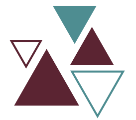
3 فلسطين أون لاين، 2017/3/11، http://www.felesteen.ps/article/tlbt-alnkhbt-ly-alasflt-bqrar-asrayyly
مركز معلومات وادي حلوة، 2017/2/23، http://www.silwanic.net/index.php/article/news/76853/ar



طلاب مدرسة النخبة الأساسية في القدس يحتجون على إغلاق مدرستهم

- في 2017/8/22 منعت سلطات الاحتلال إدخال الكتب المدرسية لمدارس الأقصى الشرعية الواقعة داخل المسجد الأقصى المبارك، وهي: مدرسة الأقصى الشرعية الثانوية للإناث، ومدرسة الأقصى الشرعية الثانوية للذكور، ومدرسة رياض الأقصى ويدرس فيهم نحو 700 طالب وطالبة. وتذرعت سلطات الاحتلال بأنّ الكتب صادرة عن السلطة الفلسطينية وعليها شعار السلطة والعلم الفلسطيني[1]. وفي أيلول/سبتمبر منعت سلطات الاحتلال إدخال الكتب المدرسية لمدرستي الأقصى الشرعيتين الثانويتين للذكور وللإناث داخل الأقصى، فاضطرت إدارة المدرستين إلى توزيع الكتب على الطلاب والطالبات في موقف السيارات خارج أبواب المسجد الأقصى[2].

1 وكالة الصحافة الفلسطينية «صفا»، 2017/8/22، https://goo.gl/ohPJYL
2 مركز معلومات وادي حلوة، 2018/1/1،
http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77233/ar





الاحتلال يمنع إدخال الكتب إلى مدارس الأقصى والطلاب يتسلمون كتبهم في موقف السيارات خارج المسجد الأقصى

- **في 2017/8/24 منعت شرطة الاحتلال طلاب مدرسة الأقصى الشرعية الثانوية للذكور من الدخول إلى مدرستهم داخل المسجد الأقصى المبارك بحجة استلامهم كتب المنهاج الفلسطيني المطبوع عليها العلم الفلسطيني. واعتقلت شرطة الاحتلال الشيخ ناجح بكيرات مدير التعليم الشرعي في الأوقاف، وروبين محسن سكرتير مدرسة الأقصى للذكور، وأخذت هوية الأستاذ نادر الأفغاني، مدير المدرسة، واعتقلته واقتادته للتحقيق بعد حجز سيارته التي كان بداخلها كتب مدرسية للطلاب[1].**

- **تعرضت مدرسة الأيتام الواقعة في طريق الواد المفضي إلى المسجد الأقصى في البلدة القديمة إلى أكثر من اقتحام خلال عام 2017، ففي 2017/2/7 اقتحمت قوات الاحتلال المدرسة متهمةً طلاب المدرسة بإلقاء الحجارة على جنود الاحتلال[2]. وفي 2017/8/24 اقتحم 20 جنديًّا إسرائيليًّا مدججون بالسلاح المدرسة واعتقلوا طالبيْن من مقاعد الدراسة، وأشاعوا حالة من الذعر والهلع في صفوف الطلاب[3].**

---

1 المرجع نفسه، 2017/8/24، http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77103/ar
2 وكالة وطن للأنباء، 2017/2/7، http://www.wattan.tv/news/197434.html
3 المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/8/24، https://www.palinfo.com/210783

- في 2017/2/15 اقتحمت قوات الاحتلال مدرسة سلوان الإعدادية للبنين في حي رأس العمود بحجة البحث عن راشقي الحجارة. يشار إلى أن الاحتلال ينشر نقاط تفتيش وحواجز في شارع المدارس في حي رأس العمود، خاصة أوقات الصباح في أثناء توجه الطلبة والمعلمين الى المدارس؛ ما يؤدي إلى تأخر وصولهم إليها، ومضايقات الاحتلال للطلبة[1].
- في 2017/11/6 اقتحمت قوات الاحتلال مدرسة زهوة القدس في حي بيت حنينا شمال القدس واعتقلت مديرة المدرسة، وثلاث معلمات، وصادرت الهواتف المحمولة وعطلت كاميرات المراقبة، وأخرجت الطلبة من صفوفهم ثم فتشت صفوف

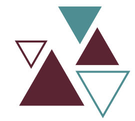


الاحتلال يمنع طلاب مدارس الأقصى من الدخول إلى مدارسهم في الأقصى


مشهد من الاعتقالات التي طالت مدير مدرسة الأقصى وسكرتير المدرسة



جنود الاحتلال في أثناء اقتحام مدرسة الأيتام واعتقال طالبيْن منها



1 موقع محافظة القدس، تقرير شهر شباط/فبراير عن الانتهاكات الإسرائيلية في القدس، http://www.jerusalemgov.ps/ar_page.aspx?id=5biKkRa276960123a5biKkR

الطلاب وغرف الإدارة، وصادرت مبلغًا من المال من الإدارة، وصورت الكتب الدراسية، واحتجزت هويات العاملين في المدرسة بعد تصويرها؛ وأدى ذلك إلى بث الذعر بين طلاب المدرسة التي تضم حضانة وروضة للأطفال[1].



احتجاجات أهالي مدرسة زهوة القدس على اقتحام الاحتلال للمدرسة وحملة الاعتقالات بحق طاقمها الإداري

- تعرضت مدارس كثيرة في القدس لمضايقات من قبل جنود الاحتلال خلال عام 2017، ونالت مدارس العيسوية والطور ورأس العمود الحصة الأكبر من التضييق حيث تعمد الاحتلال نشر قواته في محيط مدارسها مرات عديدة، وافتعال مواجهات مع الطلاب في أثناء مغادرتهم للمدارس، وإصابة بعضهم برصاص معدني مغلف بالمطاط من مسافة قصيرة جدًّا، واعتقال عدد منهم؛ وهذا ما دفع مدارس العيسوية إلى إعلان الإضراب في 2017/11/17 رفضًا لاعتداءات الاحتلال بحق الطلاب[2].


إضراب مدارس العيسوية رفضًا لاعتداءات الاحتلال على المدارس والطلاب

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2017/11/6، http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77163/ar

2 المرجع نفسه، 2018/1/1، http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77233/ar
عرب 48، 2017/11/17، https://goo.gl/SCU5rg

- أطلق جنود الاحتلال قنابل الغاز والصوت على طلبة المدارس والجامعات في بلدة أبو ديس حيث شهد محيط جامعة القدس في البلدة بتاريخ 2017/3/2 مواجهات بين الطلاب وجنود الاحتلال الذين عرقلوا ذهابهم إلى مدارسهم وجامعاتهم، واقتحموا البلدة، وطاردوا الطلبة في أزقتها[1]. وتكرر مشهد الاعتداء على طلبة أبو ديس في 2017/3/30[2]، وفي 2017/11/29[3]، وفي محطات أخرى من العام.

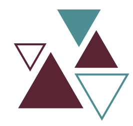
- في 2017/5/28 عقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعها في أنفاق الجهة الغربية للمسجد الأقصى على بعد 20 مترًا من جداره الغربي، وقررت الحكومة تنفيذ "مشاريع تعليمية" تهدف إلى توسيع نطاق المدارس الفلسطينية التي تعتمد المنهاج الإسرائيلي في القدس، ومنح امتيازات للمدارس التي تعتمد المنهاج الإسرائيلي الرسمي، وتشجيع المقدسيين على التعلم في الجامعات الإسرائيلية تمهيدًا "لدمجهم" في المجتمع الإسرائيلي وسوق العمل الإسرائيلية[4].

- أفادت تقارير من داخل القدس بأن الاحتلال اعتقل خلال عام 2017 نحو 24 طالبًا من داخل صفوفهم، أو في أثناء ذهابهم إلى مدارسهم، أو بعد انتهاء دوامهم[5].

- أظهر تقرير صادر عن منظمة "عير عميم" الحقوقية الإسرائيلية أن النقص في الغرف الصفية مع بداية العام الدراسي في أيلول/سبتمبر 2017 بلغ 2557 غرفة في مدارس الشطر الشرقي من القدس. وبيّن التقرير أنّ 37 غرفة صفية فقط تبنيها بلدية الاحتلال في القدس سنويًّا بينما تحتاج مدارس القدس إلى 70 غرفة سنويًّا. وحسب التقرير، تصل نسبة التسرب بين طلاب القدس إلى 13 %[6].

---

1 فلسطين اليوم، 2017/3/2، https://goo.gl/X1n8Gd
2 وكالة شهاب للأنباء، 2017/3/30، http://shehab.ps/post/10449
3 موقع رام الله الإخباري، 2017/11/29، https://ramallah.news/post/95354
4 عربي 21، 2017/5/29، https://goo.gl/n4nPN9
5 مركز معلومات وادي حلوة، 2018/1/1، http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77233/ar
6 عير عميم، FIFTY YEARS OF NEGLECT: EAST JERUSALEM EDUCATION REPORT، أيلول/سبتمبر 2017، ص 3.



استهداف مؤسسات القدس بالإغلاق والتضييق

تلعب المؤسسات المقدسية دورًا أساسيًّا في تثبيت المقدسيين والدفاع عن حقوقهم؛ ما يشكل مصدر إزعاج للاحتلال الإسرائيلي الذي يسعى إلى ربطها كليًّا بمنظومة مؤسساته أو دفعها نحو الإغلاق والإفلاس، وقد استمرّ الاحتلال في استهداف مؤسسات القدس خلال عام 2017 ولا سيما في المحطات الآتية:

- في 2017/2/15 أصدرت سلطات الاحتلال أمرًا بتجديد إغلاق مؤسسة بيت الشرق في القدس مدة ستة أشهر. وكان الاحتلال قد أغلق بيت الشرق قي آب/أغسطس 2001 ومنذ ذلك الوقت يصدر قرارات بتجديد الإغلاق كل ستة أشهر[1].

- ذكرت وسائل إعامية في 2017/6/21 أنّ سلطات الاحتلال وجهت إنذارات تطالب فيها مؤسسات وشركات ومراكز في شرقي القدس بإغلاق حساباتها المصرفية، وتعمل هذه المؤسسات في عدة مجالات اجتماعية وثقافية وتعليمية. ويشترط الاحتلال على المؤسسات المقدسية الحصول على حساب بنكي في البنوك الاسرائيلية للحصول على ترخيص لمزاولة العمل في المدينة؛ ما يعني أن إغلاق الحسابات المصرفية مقدمة لإغلاق المؤسسات المقدسية[2]. وتحدثت وسائل إعلامية أخرى عن أنّ ثلاثين مؤسسة مقدسية تتعرض للتضييق والضغوط من قبل الاحتلال، حيث تضغط البنوك الإسرائيلية على المؤسسات المقدسية لإغلاق حساباتها، أو المماطلة في تنفيذ المعاملات البنكية الخاصة بها، وتتذرع البنوك الإسرائيلية بذرائع مختلفة منها ادعاء أن أرصدة بعض المؤسسات قليلة، وأن مصادر تمويل هذه المؤسسات غير معروفة، وغير ذلك[3].

- في 2017/3/8 دهمت قوات الاحتلال فندق السانت جورج في القدس ومنعت جمعية نساء من أجل الحياة والمساواة والديمقراطية المقدسية من تنفيذ نشاطها احتفاء بيوم المرأة العالمي، وأخضعت مديرة الجمعية للتحقيق. وفي اليوم نفسه منع الاحتلال مؤسسة

1 عرب 48، 2017/2/15، https://goo.gl/A1hu6x
2 المرجع نفسه، 2017/6/21، https://goo.gl/xXUttU
3 الجزيرة نت، 2017/6/22، https://goo.gl/EhPCVx



المرتقى المقدسية من تنفيذ احتفال تكريم المرأة المقدسية المتميزة لعام 2017 في قصر الحمراء في القدس. وجاء المنع بأمر من وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي جلعاد إردان، بحجة "عدم حصولهما على التراخيص اللازمة". وزعم إردان أن «هناك جهودًا تبذل من السلطة الفلسطينية وحماس مؤخرًا لتعزيز وجودهما في القدس، من خلال عقد فعاليات متعددة، وما يجري هو صراع من الفلسطينيين على السيادة الإسرائيلية للمدينة»[1].

وزير الامن الداخلي

أمر

حسب قانون تطبيق اتفاق الوسط بشان الضفة الغربية وقطاع غزة (تحديد النشاطات) - 1994 .

- وبعد إعلامي بأن في تاريخ 08/03/2017 , في نية لأقامه في حفلات بمنسابة (يوم المرأة الدولي) في فندق صنت جورج في شارع عمر ابن العاص في القدس تحت رعاية او تبع/أو من قبل/ أو برعاية السلطة الفلسطينية , كذلك بدون تصريح مكتوب المتفق عليه في قانون بند 3 (أ) حسب قانون لتطبيق

قرار الاحتلال بإلغاء فعالية يوم المرأة في فندق سانت جورج في القدس

أمر لمنع فعاليات منظمه ارهابيه

بموجب صلاحياتي حسب بند 69 لقانون مكافحه الارهاب, 2016 وبعد ان اقتنعت بانه بتاريخ 28/08/2017 , حوالي الساعه 17:00 مخطط اقامه فعاليه أو تجمع بالقدس بمركز "يابوس" من قبل منظمه حماس , وهو بمثابه منظمه ارهابيه , فإنني أمر بعدم اقامه هذه الفعالية المذكورة اعلاه بمنطقه نفوذ القدس او بكل مكان اخر بدوله اسرائيل, بهذا الموعد وبكل موعد اخر.

كذلك , من أجل منع الفعالية المذكورة اعلاه , فإنني أمر بتحديد الاستعمال بمركز "يابوس" التربوي الموجود في القدس , بدأ من الساعه 16:00 وحتى الساعه 22:00 .

كل شخص يري نفسه متضررا من هذا الامر, بامكانه تقديم اقواله كتابيا الي .

قرار إغلاق مركز يبوس الثقافي ومنع تنظيم ندوة فيه

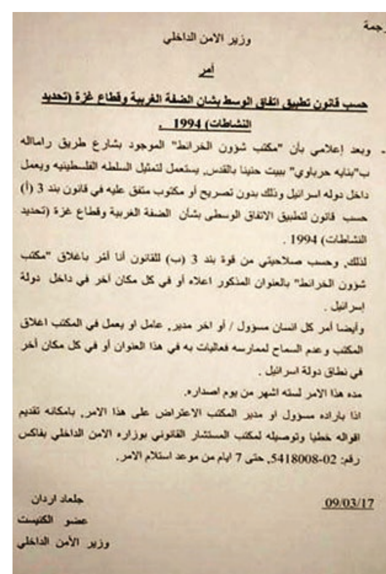
- في 2017/8/28 أغلقت دهمت قوّات الاحتلال مركز يبوس الثقافي في شارع الزهراء في القدس وأغلقت المركز من الساعة الرابعة عصرًا حتى العاشرة مساءً، ومنعت إقامة ندوة بعنوان "الوصاية على المسجد الأقصى في ظلّ إدارة الاتفاقيات"، بحجة أنّ الندوة نظمتها حركة حماس[2].

---

1 وكالة الصحافة الفلسطينية، 2017/3/9، http://safa.ps/post/202900
الجزيرة نت، 2017/3/9، https://goo.gl/1BQKkg
2 عرب 48، 2017/8/29، https://goo.gl/Jczr3k



- في 2017/3/14 دهمت شرطة الاحتلال الإسرائيلي مكتب دائرة الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية في جمعية الدراسات العربية الواقع في بلدة بيت حنينا شمال القدس، وفتشته، وصادرت بعض الأجهزة والمحتويات فيه، وقررت إغلاقه ستة أشهر، واقتادت مديره خليل التفكجي للتحقيق. وادّعت شرطة الاحتلال أنّ هذا الإجراء تمّ «بعدما وصلت معلومات حول قيام السلطة الفلسطينية بتفعيل مكتبٍ بالقدس يختص في متابعة الأراضي الفلسطينية في شرق المدينة، والتغييرات التي تجريها الحكومة الإسرائيلية فيها على أساس أنها سرقة أراضٍ من قبل إسرائيل». وادعت كذلك «أن المكتب تموّله السلطة الفلسطينية، وأن إدارته على تواصل مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية في رام الله، بحيث يتم العمل على نقل أسماء بائعي الأراضي والعقارات في شرقي القدس لليهود لهذه الجهات التي تقوم بدورها بعمليات التحقيق اللازمة»[1].



رجمة

وزير الامن الداخلي

أمر

حسب قانون تطبيق اتفاق الوسط بشان الضفة الغربية وقطاع غزة (تحديد النشاطات) 1994

- وبعد إعلامي بان "مكتب شؤون الخرائط" الموجود بشارع طريق راماالله ب"بنايه حرباوي" ببيت حنينا بالقدس، يستعمل لتمثيل السلطه الفلسطينيه ويعمل داخل دوله اسرائيل وذلك بدون تصريح أو مكتوب متفق عليه في قانون بند 3 (أ) حسب قانون لتطبيق الاتفاق الوسطى بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (تحديد النشاطات) 1994 .

لذلك، وحسب صلاحيتي من قوة بند 3 (ب) للقانون أنا آمر باغلاق "مكتب شؤون الخرائط" بالعنوان المذكور اعلاه أو في كل مكان اخر في داخل دولة إسرائيل .

وأيضا أمر كل انسان مسؤول / أو اخر مدير، عامل او يعمل في المكتب اغلاق المكتب وعدم السماح لممارسه فعاليات به في هذا العنوان أو في كل مكان آخر في نطاق دولة اسرائيل .

مده هذا الامر لسته اشهر من يوم اصداره.

اذا باراده مسؤول او مدير المكتب الاعتراض على هذا الامر، بامكانه تقديم اقواله خطيا وتوصيله لمكتب المستشار القانوني بوزاره الامن الداخلي بفاكس رقم: 02-5418008، حتى 7 ايام من موعد استلام الامر.

09/03/17

جلعاد اردان
عضو الكنيست
وزير الأمن الداخلي



الاحتلال يغلق مكتب دائرة الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية

---

1 وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2017/3/14،
http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=29597

ضرب القطاعات الحياتية لدى المقدسيين واستمرار سياسات إفقارهم

يعمل الاحتلال على جعل المقدسيين كتلة بشرية مشغولة بهموم حياتها المعيشية من خلال سياساته لضرب مختلف القطاعات الحياتية التي يقوم عليها الاقتصاد المقدسي، بما يؤدي إلى إغراق المجتمع المقدسيّ بالفقر والآفات الاجتماعية المختلفة. وأظهرت معطيات رسمية إسرائيلية صادرة عن معهد القدس لبحث السياسات في كتاب القدس 2017 نتيجة هذه السياسة حيث أوضحت أنّ نسبة الفقر عام 2015 بلغت 79 % بين العائلات المقدسية، و79 % بين الأفراد المقدسيين، و86 % بين الأطفال المقدسيين[1]. أما البطالة فقد بلغت وفق بعض المصادر نحو 30 % بين المقدسيين[2]، ولكنّ مصادر إسرائيلية محدَّثة تشير إلى أن النسبة عام 2017 بلغت نحو 40 %[3].

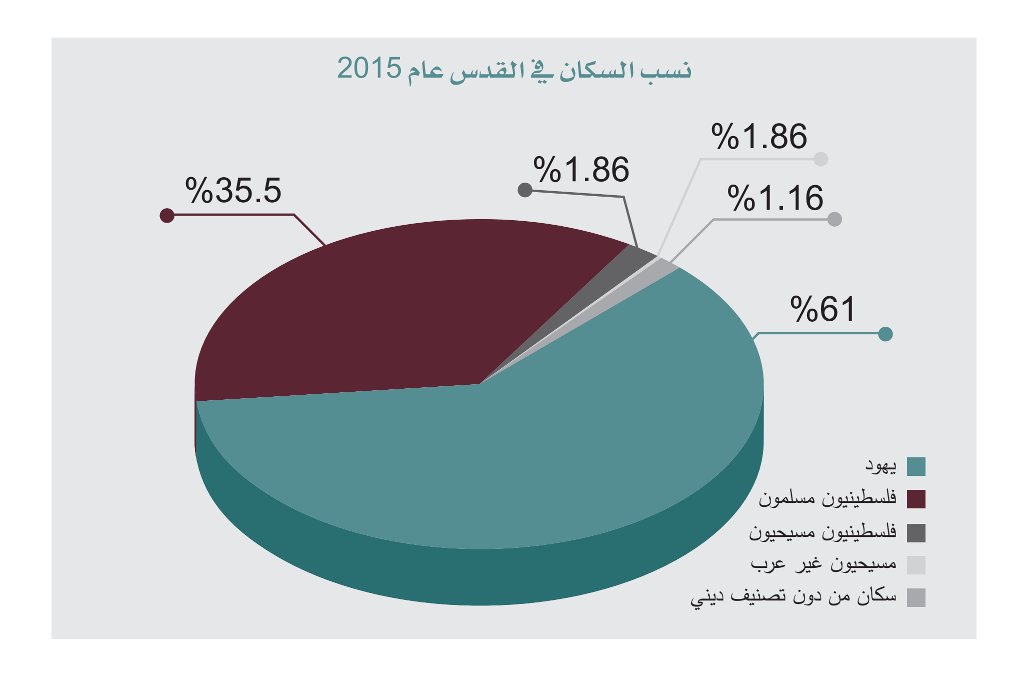
التطور السكاني في القدس والمعركة الديموغرافية

أصدر معهد القدس لبحث السياسات «الكتاب الإحصائي السنوي لأورشليم-القدس لعام 2017»، وذكر فيه أنّ عدد سكان القدس بشطريها الشرقيّ والغربي بلغ عام 2015 نحو 865700 نسمة يتوزعون على النحو الآتي[4]:

السكان		العدد بالآلاف	النسبة
يهود		528700	%61
فلسطينيون (عرب)	مسلمون	(35.5%) 307515	%37.4 (323700)
	مسيحيون	(1.86%) 16185	
مسيحيون غير عرب		3200	%0.36
سكان من دون تصنيف ديني		10100	%1.16
المجموع		865700	**%100**

1 معهد القدس لبحث السياسات، Jerusalem: Facts and Trends 2017 ، ص 62.
2 عرب 48، 2017/5/29، https://goo.gl/ej49x6
3 موقع 17 ،upi/2017/4، https://upi.com/6518548
4 Jerusalem - Facts and Trends 2017، ص 16.

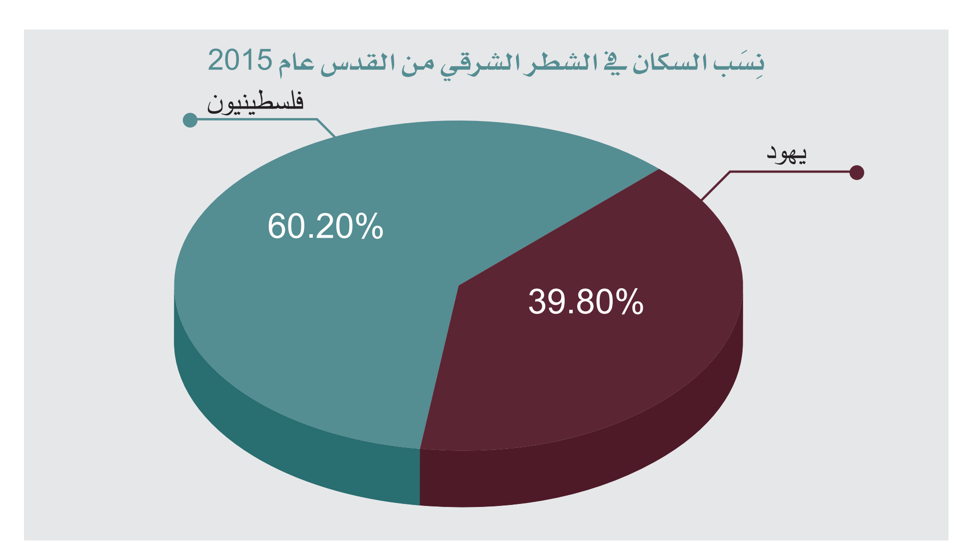




أمّا في الشطر الشرقي من القدس، فقد بلغ عدد سكانه عام 2015 نحو 531,900 نسمة يتوزعون على الصورة الآتية[1]:

السكان	العدد بالآلاف	النسبة
عرب فلسطينيون	320300	%60.2
يهود	211600	%39.8
المجموع	531900	%100

1 المرجع نفسه: ص 14.



ولكنّ مصادر فلسطينية تذكر أنه في مطلع عام 2016 بلغ عدد سكان القدس بشطريها نحو 829 ألف نسمة، بينهم 307 آلاف فلسطيني يشكلون 39% من سكان القدس[1].

ميزانية تهويد القدس:

عرضت بلدية الاحتلال في القدس ميزانيتها لتهويد القدس خلال عام 2017 وبلغت نحو 7.37 مليار شيكل (نحو 2 مليار دولار أمريكي)، بعدما أقرت الحكومة الإسرائيلية بإيعاز من رئيسها بنيامين نتنياهو زيادة نحو 700 مليون شيكل (نحو 200 مليون دولار أمركي) لميزانية البلدية تزامنًا مع احتفالات الاحتلال بمرور 50 سنة على استكمال احتلال شطري المدينة. وقال نير بركات في أثناء عرض الميزانية "في هذا العام الذي يوافق الذكرى الخمسين لتوحيد القدس سنخرج إلى حيز التنفيذ الكثير من المشاريع التي ستغيّر وجه المدينة جذريًا، وسننطلق بقوية للصراع من أجل مستقبل المدينة"[2]. وهذه الميزانية هي الأضخم منذ احتلال كامل مدينة القدس عام 1967.

1 عبد الرؤوف أرناؤوط: القدس 2016 إجراءات تهويدية تبقي عوامل الانفجار قائمة، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 106، ربيع 2016، ص 160.
2 وكالة خبر الفلسطينية للصحافة، 2017/3/12، https://goo.gl/hRrDAs
وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2017/3/18، http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=29757



2- الفصل الثاني: انتفاضة القدس

على الرغم من الاعتداءات والإجراءات الإسرائيلية العقابية الرامية لإيقاف انتفاضة القدس، استطاعت الانتفاضة الاستمرار خلال عام 2017، وأن تثبت الفعل المقاوم في وجه الاحتلال، حالة مواجهة دائمة تستجيب لأي اعتداء يطال المسجد الأقصى والمبارك والقدس المحتلة، واستطاع الفلسطينيون من خلال الإرادة والصمود، الانتصار على الاحتلال في معركة استمرار الانتفاضة للعام الثاني على التوالي، حيث حققت تجاوزًا مفصليًا لجميع محاولات الاحتلال وأد الانتفاضة، وجعلت استخدامه "للقوة المفرطة" بحق عوائل الشهداء وذويهم، والمناطق التي يخرج منها منفذو العمليات، خطوات مرحلية تؤخر العمليات ولا تتمكن من إيقافها، وبالإضافة لهذا الفشل، لم تستطع آلة الاحتلال القمعية والتنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية التأثير في سير الانتفاضة، فلم تردع هذه الإجراءات الفلسطينيين عن مواجهة الاحتلال، بأدوات بسيطة وبدائية، حققت عامل الردع، وكبدت الاحتلال خسائر فادحة.

> استطاعت انتفاضة القدس إثبات الفعل المقاوم في وجه اعتداءات الاحتلال على القدس والمسجد الأقصى المبارك، واستطاعت من خلال قرار فردي وأدوات بسيطة أن تكبد الاحتلال خسائر فادحة.
>
> وخلال عام 2017 شكلت هبة باب الأسباط وهبة العاصمة بعد القرار الأمريكي، محطتين لتجدد الانتفاضة، حيث ارتفعت فيهما حدة المواجهات ونوعيتها مع الاحتلال.

وشهد عام 2017 محطتين أساسيتين ساهمتا في تجدد الانتفاضة، حيث ارتفعت فيهما حدة المواجهات ونوعيتها مع الاحتلال، فالأولى هي هبة باب الأسباط في 2017/7/14، حيث استطاع الفلسطينيون خلالها بلورة نسقٍ جديدٍ من المواجهة، من خلال الاعتصامات الدائمة على أبواب المسجد الأقصى، وإعادة التأكيد بأن الأقصى هو بؤرة تجديد الحراك والمواجهة مع الاحتلال، وما رافق الهبة من مشاركة واسعة لمجمل الشرائح الفلسطينية من القدس وخارجها. أما المحطة الثانية فتأتي بعد قرار الرئيس الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال، فقد

شهدت المناطق الفلسطينية عامة، تصاعدًا كبيرًا للمواجهات مع الاحتلال، وهو مشهد يختم عام 2017 على استمرار الانتفاضة بزخم وفاعليةٍ كبيرين، ويرسم استمرارها خلال عام 2018 في ظل انعدام أي حلّ على الصعيد السياسي مع الاحتلال، والصلف الأمريكي المنحاز للدولة العبرية بشكل واضح.

انتفاضة القدس: خيار الفلسطينيين الأول

أثبتت انتفاضة القدس منذ تشرين أول/أكتوبر 2015 حتى نهاية عام 2017 بأنها عصية على الإيقاف، وبأن المقاومة هي الخيار الأوحد للفلسطينيين، في مقابل خيارات سياسية أخرى لم تستطع أن تلجم الاحتلال، وأن توقف اعتداءاته بحق المسجد الأقصى والقدس المحتلة. وتظهر معطيات الرصد خلال العام انخفاضًا في عدد العمليات النوعية الفردية، في مقابل تصاعد المواجهات المباشرة مع قوات الاحتلال في مختلف المناطق المحتلة.

ومع تسجيل عام 2016 انخفاضًا في عدد العمليات النوعية من طعنٍ ودهس[1]، استمر هذا التراجع خلال عام 2017، نتيجةً للإجراءات الإسرائيليّة بحق منفّذي العمليات الفرديّة، والإجراءات الأمنيّة المشدّدة خاصة في المدينة المحتلة، ووصل الأمر إلى حدّ تغيير طبيعة جزء من المدينة المحتلة وهي منطقة باب العمود، وترافق كل ذلك مع رفع أعداد شرطة الاحتلال في المسجد الأقصى والبلدة القديمة.

وقد كانت المواجهات مع الاحتلال خلال عام 2017 التجلي الأبرز للانتفاضة، بالإضافة لعمليات رشق القطار الخفيف بالحجارة، أو استهداف مواقع الاحتلال بالزجاجات الحارقة أو الأكواع المتفجرة. وتبيّن المعطيات الصادرة عن جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك" استمرار هذه الموجهات طيلة أشهر عام 2017، ويصدر «الشاباك» تقريرًا شهريًا، يرصد العمليات التي تجري في الضفة الغربيّة والقدس المحتلتين، وتُظهر مؤشرات هذه التقارير

1 هشام يعقوب (محرر): التقرير السنوي حال القدس 2016، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط1، آذار/مارس 2017، ص 74.



استمرار زخم عمليات الانتفاضة بشكل متصاعد عن العام السابق، فبحسب «الشاباك» شهد عام 2017 نحو 1464 عملية[1]، مقابل 1314 عملية شهدها عام 2016 [2].

عمليات انتفاضة القدس خلال عام 2017 بحسب معطيات «الشاباك» الإسرائيليّ

الشهر 2017	القدس	مجمل الضفة	مجموع العمليات
كانون ثانٍ/يناير	16	82	98
شباط/فبراير	14	82	96
آذار/ مارس	20	91	111
نيسان/أبريل	26	89	115
أيار/مايو	29	113	142
حزيران/يونيو	21	72	93
تموز/يوليو	87	129	216
آب/اغسطس	24	83	107
أيلول/سبتمبر	29	74	103
تشرين أول/ أكتوبر	17	50	67
تشرين ثانٍ/نوفمبر	29	53	82
كانون أول/ ديسمبر	56	178	234
المجموع	368	1096	1464

1 موقع «الشاباك» الإسرائيلي
https://www.shabak.gov.il/arabic/publications/Pages/monthlyreports.aspx
2 التقرير السنوي حال القدس 2016، مرجع سابق، ص 75.

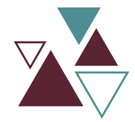


وعلى الرغم من أن "الشاباك" لا يرصد سوى عمليات محددة متمثلة بـ "الطعن والدهس وإطلاق المفرقعات النارية والزجاجات الحارقة وإلقاء الحجارة واستعمال السلاح"، ولا تشمل معطياته المنشورة، أرقام المواجهات التي تندلع مع قوات الاحتلال على الحواجز أو خلال اقتحام البلدات والمدن الفلسطينيّة، أو خلال عمليات هدم منازل وأراضي الفلسطينيين وتجريف أراضيهم، وتُشكل هذه المواجهات جزءًا مهمًّا من العمل المقاوم إن من حيث المشاركة في صدّ الاحتلال أو من حيث الزخم وعرقلة قوات الاحتلال وإقلاق أمنه.

رسم بياني لعمليات انتفاضة القدس بحسب معطيات "الشاباك" خلال 2017

200
180
160
140
120
100
80
60
40
20
0

كانون ثان/يناير 82 16
شباط/فبراير 82 14
آذار/مارس 91 20
نيسان/أبريل 89 26
أيار/مايو 113 29
حزيران/يونيو 72 21
تموز/يوليو 129 87
آب/أغسطس 83 24
أيلول/سبتمبر 74 29
تشرين أول/أكتوبر 50 17
تشرين ثان/نوفمبر 53 29
كانون أول/ديسمبر 178 56



وتظهر المعطيات السابقة ثباتًا نسبيًا في عدد العمليات خلال أشهر الرصد، وسجل الشهر الأخير كانون أول/ديسمبر العدد الأكبر من العمليات بواقع 234 عملية في مجمل الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، وهو الشهر الذي أعلن فيه الفلسطينيون رفضهم للقرار الأمريكي حول القدس، يليه شهر تموز/يوليو بـ 216 عملية، وقد شهد هذا الشهر عدد العمليات الأكبر التي حدثت في القدس المحتلة بواقع 87 عملية، حيث شهدت المدينة المحتلة وخاصة محيط أبواب المسجد الأقصى فعاليات هبة «باب الأسباط».

إضافةً للمعطيات السابقة التي تؤكد استمرار الانتفاضة بوتيرة وزخم متجددين، يعمل الاحتلال على إغلاق الورش التي يدّعي بأنها تقوم بتصنيع الأسلحة والمتفجرات المحليّة وأبرزها سلاح "الكارلو" والأكواع المتفجرة. ففي 2017/3/29 أغلقت قوات الاحتلال 3 ورش حدادة و5 مخارط بحجة تصنيعها للأسلحة[1]. وبحسب وسائل الإعلام العبريّة قامت قوات الاحتلال بإغلاق 42 ورشة لصناعة الأسلحة، وضبطت 455 قطعة سلاح في الضفة الغربية خلال عام 2017، بزيادة طفيفة عن عام 2016، الذي أُغلق فيه 40 ورشة تصنيع، وضبط 170 قطعة سلاح[2]. وهو ما يؤكد بأن إرادة الفلسطيني على مواجهة الاحتلال تتجاوز محدوديّة الأدوات التي يمتلكها، حيث تستمر الانتفاضة بأدوات ذاتيّة، تنتج بورش بسيطة، بعيدةً من أي دعمٍ خارجي.


قوات الاحتلال تصادر معدات إحدى الورش في الضفة الغربية المحتلة

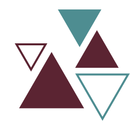
1 حال القدس الفصلي 2017/1، مؤسسة القدس الدولية، ص 30.
2 Jpost، 7/1/2018، http://www.jpost.com/Arab-Israeli-Conflict/Terrorists-killed-20-Israelis-in-2017-533008

حصاد الانتفاضة: الاحتلال يدفع الثمن مجددًا

لا تزال انتفاضة القدس مستمرةً منذ بداية تشرين أول/أكتوبر 2015، وقد استطاعت خلال عام 2017 كسر إرادة الاحتلال في هبة "باب الأسباط"، بالإضافة لتدفيعه ثمن جرائمه واعتداءاته في القدس المحتلة والمسجد الأقصى، والتأكيد بأن لغة القوة التي يعمل الاحتلال على تثبيتها في تعامله مع المقدسيين لا يمكنها أن تحدّ من المواجهة. وفي ما يأتي حصاد الانتفاضة خلال أشهر الرصد[1]:

- 1174 نقطة مواجهة في بلدات القدس المحتلة، من أصل 4695 نقطة مواجهة في مجمل المناطق الفلسطينيّة المحتلة.
- ارتقى 98 شهيدًا خلال 2017، من بينهم 9 شهداء من القدس المحتلة، فيما وصل عدد الشهداء منذ انطلاق الانتفاضة إلى 366 شهيدًا.
- احتجاز جثامين 10 شهداء خلال 2017، ووصل عدد الجثامين المحتجزة إلى 15 شهيدًا منذ بداية الانتفاضة.
- وصل عدد العمليات الفردية إلى 404 عملية في مجمل المناطق الفلسطينية، من بينها 116 عملية في القدس المحتلة، وأبرز هذه العمليات هي:
  - 12 عملية دهس.
  - 32 عملية طعن.
  - 51 عملية إطلاق نار.
  - تفجير 96 عبوة ناسفة.

1 موقع الانتفاضة، 2017/12/31 https://goo.gl/4zvH2X
وسام محمد وآخرون: تقرير حصاد القدس السنوي لعام 2017، مؤسسة القدس الدولية،2017/12/31 ، ص 13 - 15 http://alquds-online.org/index.php?s=items&id=996



- أسفرت هذه العمليات عن مقتل 11 إسرائيليًا في القدس المحتلة، وإصابة 174 آخرين، من أصل 22 قتيلًا إسرائيليًا وإصابة 397 آخرين، في مجمل المناطق المحتلة.
- إغلاق 42 ورشة لصناعة الأسلحة، ومصادرة 455 قطعة سلاح في مجمل الضفة الغربية المحتلة.

وفي استقراء لهذه الأرقام، نجد أن الزخم المقاوم استطاع تكبيد الاحتلال عددًا كبيرًا من القتلى، ففي القدس المحتلة قتل 11 إسرائيليًا في مقابل استشهاد 9 فلسطينيين، على الرغم من استخدام قوات الاحتلال للرصاص الحي والمباشر في الكثير من المواجهات التي جرت، وتصفية منفذي العمليات بشكلٍ مباشر. ولا شك في أن الأسباب الموضوعية لاستمرار الانتفاضة ما زالت قائمة، وقادرة على الدفع بها نحو مزيدٍ من الاشتعال.




1174 نقطة مواجهة في بلدات القدس المحتلة



116 عملية فردية في القدس المحتلة

مقتل **11** إسرائيليًا في القدس المحتلة، وإصابة **174** آخرين



ارتقى **98** شهيدًا خلال 2017، من بينهم **9** شهداء من القدس المحتلة



إغلاق **42** ورشة لصناعة الأسلحة، ومصادرة **455** قطعة سلاح



عمليات نوعية محدودة: أوجعت الاحتلال وأقلقت أمنه

لم تسجل العمليات النوعية التي تكبد الاحتلال خسائر كبيرة، نسقًا ثابتًا أو تجددًا دائمًا، وذلك نتيجة لعددٍ من العوامل، على رأسها صعوبة التنفيذ والقرار الذاتي لمنفذي العمليات، بعيدًا من أي إطار فصائلي يقف خلف التخطيط وتنفيذ هذه العمليات بالإجمال.

> لم تتخذ العمليات النوعية نسقًا محددًا نتيجة لصعوبة التنفيذ والقرار الذاتي المحرك لهذه العمليات. وعلى الرغم من ذلك استطاعت العمليات النوعية التي حصلت خلال عام 2017 تكبيد الاحتلال خسائر فادحة، وتجديد صورة الجندي الفار المهزوم أمام الفلسطيني الأعزل.

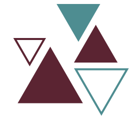
استهل عام 2017 بعملية نوعيّة في 2017/1/8 نفذها الشهيد فادي القنبر (28 عامًا) من جبل المكبر في القدس المحتلة، حيث دهس بشاحنته مجموعةً من جنود الاحتلال في الحي الاستيطاني "أرمون هنتسيف" في جبل المكبر، وأدت العمليّة إلى مقتل 4 من جنود الاحتلال، وإصابة 17 جنديًّا آخرين بجروح بين المتوسطة والخطرة، ووصفت وسائل إعلاميّة الجنود القتلى والمصابين، بأنهم من وحدات "النخبة" في جيش الاحتلال. ومن أبرز نتائج العملية تجديد صورة الجندي الفار المهزوم أمام الفلسطيني الأعزل، حيث أظهرت الصور من مكان العملية، فرار عشرات الجنود الإسرائيليين الذين كانوا على بعد أمتار من مكان العملية[1].

ومن أبرز العمليات التي شهدتها القدس المحتلة، العملية المزدوجة التي نفذها ثلاثة شبان فلسطينيين في 2017/6/16 في منطقة باب العمود، وهم براء ابراهيم صالح (18 عامًا) وعادل حسن عنكوش (18 عامًا)، وكلاهما من قرية دير أبو مشعل غرب رام الله، وعامر محمد بدوي (30 عامًا) من مدينة الخليل. وأدّت العملية إلى قتل مُجنّدة إسرائيليّة، وإصابة أربعة جنود آخرين، قبل استشهادهم برصاص قوات الاحتلال، واستخدم الشبان سكينًا وسلاح كارلو محلّي الصنع لتنفيذ عمليتهم[2].

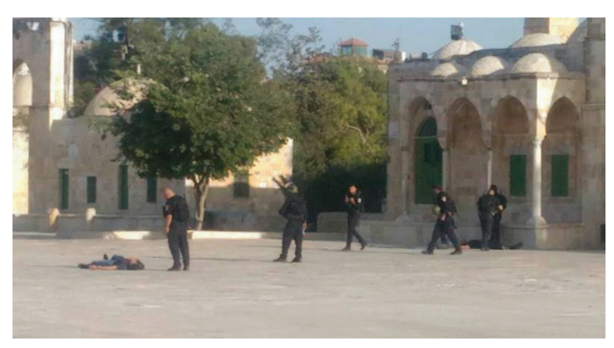
---

1 الجزيرة نت ، 2017/1/8 https://goo.gl/GZAWsK

2 القدس المقدسية، 2017/6/16 http://www.alquds.com/articles/1497631782343778800/



وشكلت عملية "الجبارين" في 2017/7/14، شرارة "هبة الأسباط"، حيث استطاع ثلاثة شبان تربطهم قرابة عائلية وهم محمد أحمد محمد جبارين (29 عامًا) محمد حامد جبارين (19 عامًا)، ومحمد أحمد مفضل جبارين (19 عامًا) من قرية أم الفحم، قتل شرطي إسرائيلي كان يتمركز أمام باب الأسباط، ومن ثم اندلع اشتباك في باحات الأقصى قُتل على إثرها شرطي إسرائيلي آخر، واستشهاد الشبان الثلاثة[1].



أحد شهداء العملية والذي ارتقى في باحات المسجد الأقصى

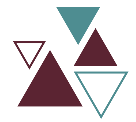
وعلى الرغم من الإجراءات الأمنية الشديدة التي فرضها الاحتلال بعد اشتباك الأقصى، ورفعه لاستعداداته الأمنية في مجمل المناطق المحتلة، شكّلت عملية نمر الجمل (37 عامًا) في 2017/9/26 مفاجأة مدوية للاحتلال، فهو ليس مطلوبًا لأجهزة الاحتلال الأمنية وليس موضوعًا تحت المراقبة، بالإضافة لعمله في المناطق المحتلة، ولديه أسرة كبيرة[2]. واستطاع الجمل قتل ثلاثة من جنود الاحتلال "حرس الحدود"، وأصاب جنديًا رابعًا بجراح خطرة، وذلك على بوابة مستوطنة "هار أدار" في القدس المحتلة[3].

1 العربي الجديد، 2017/7/14 https://goo.gl/uBSqyG
2 حال القدس 2017/3، مؤسسة القدس الدولية، ص 24-25 http://alquds-online.org/items/968
3 وفا، 2017/9/26 http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=uskgcna799121323143auskgcn



أبرز عمليات "انتفاضة القدس" النوعية خلال عام 2017

التاريخ	اسم المنفذ	مكان العملية وتفاصيلها	حصيلة العملية
2017/1/3	محمد الشناوي	عملية إطلاق نار في حيفا	مقتل مستوطن وإصابة آخر
2017/1/8	فادي القنبر	عملية دهس في مستوطنة "أرمون هنتسيف" في القدس المحتلة	مقتل 4 من جنود الاحتلال وإصابة 15 جنديًا
2017/2/9	صادق ناصر أبو مازن	إطلاق نار وطعن في مدينة "بيتح تكفا"	إصابة 4 مستوطنين بجراح متوسطة
2017/4/6	مالك أحمد حامد	عملية دهس بالقرب من مستوطنة "عوفرا" شرق رام الله	مقتل جندي إسرائيلي وإصابة آخر
2017/6/16	عادل عنكوش وأسامة صالح وبراء صالح	باب العمود في القدس المحتلة	مقتل مجندة إسرائيلية وإصابة آخرين
2017/7/14	ثلاثة شبان من عائلة جبارين	إطلاق نار عند باب الأسباط وفي باحات المسجد الأقصى	مقتل اثنين من جنود الاحتلال وإصابة ثالث
2017/7/21	عمر العبد	طعن عدد من المستوطنين في مستوطنة "حلميش"	مقتل 3 مستوطنين وجرح آخر
2017/9/26	نمر الجمل	إطلاق نار في مستوطنة "هار أدار" شمالي غربي القدس المحتلة	مقتل ثلاثة من جنود الاحتلال



لم تكن هذه العمليات هي الوحيدة التي حاول الفلسطينيون تنفيذها خلال عام 2017، فقد كشف رئيس جهاز أمن الاحتلال "الشاباك" ناداف أرجمان، بأن "الشاباك" استطاع منع نحو 1100 هجوم محتمل مما يطلق عليه الاحتلال تسمية "الذئاب المنفردة" خلال 2017، وهي أرقام ارتفعت بشكلٍ كبير عن عام 2016، الذي استطاع "الشاباك" خلاله إحباط نحو 400 هجوم[1]. ويأتي تصاعد أرقام العمليات المحبطة، لسببين أساسيين، الأول بقاء الأسباب الموضوعية لاستمرار الانتفاضة، حيث ارتفعت مع الاستهداف المتزايد للمسجد الأقصى والقدس المحتلة، والسبب الثاني استمرار التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية.

أمام قدرة الاحتلال اكتشافات مئات العمليات الفردية ومنع تنفيذها، يمكن تسجيل ملاحظة بالغة الأهمية، بأن العمليات النوعية التي استطاعت ضرب الاحتلال سجلت تفوقًا واضحًا في تجاوز الإجراءات الأمنية التي تفرضها أذرع الاحتلال الأمنية، وعلى رأسها عملية الجبارين في 2017/7/14، حيث استطاع الشبان الثلاثة ضرب جنود الاحتلال في واحدة من أكثر المناطق الأمنية كثافةً، وسجلت التحامًا مباشرًا مع قوات الاحتلال، وقدرة عالية على تجاوز عشرات الحواجز والمحطات الأمنية والوصول إلى المسجد الأقصى المبارك من قرية أم الفحم.

والعملية الثانية التي تؤكد هشاشة الطوق الأمني الذي يفرضه الاحتلال، تلك التي قام بها الشهيد نمر الجمل في 2017/9/26، حيث استطاع تجاوز الإطار الأمني المشدد التي تفرضه قوات الاحتلال وإدخال سلاح فُقد عام 2003 ويعود لجندي إسرائيليّ، وقدرة الجمل على قتل ثلاثة جنود إسرائيليين مع أنه لم يتلق أي تدريبات سابقة على الأسلحة، وهي صورة استطاع فيها الفلسطيني تسديد صفعة قاسية لأجهزة الأمن الإسرائيليّة، خاصة توقيتها في ظل تصاعد حملات التهويد التي تستهدف المدينة المحتلة والمسجد الأقصى.

1 Jpost، 7 /2018/1 ، مرجع سابق.



وتؤكد هذه العمليات وغيرها من الاشتباكات والمواجهات في الانتفاضة، بأن فترات "الهدوء" التي قد ينعم بها الاحتلال ومستوطنوه لا تعدو أن تكون فترات مؤقّتة، لا يفرضها الاحتلال من خلال الردع والإجراءات العقابية بحق الفلسطينيين، بقدر ما تؤخّرها الإجراءات الأمنية-العقابية المشدّدة التي يفرضها الاحتلال بشكل متصاعد منذ بدء انتفاضة القدس في تشرين أول/أكتوبر 2015 مشفوعة بالتّنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال[1].

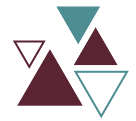
هبة باب الأسباط: تجدد الانتفاضة على أبواب الأقصى

شكلت هبة "باب الأسباط" محطة أساسية في سير الانتفاضة، فبعد قيام الشباب الثلاثة "محمد جبارين" من استهداف جنود الاحتلال في باب الأسباط، واستطاعتهم قتل جنديين من جنود الاحتلال وجرح آخر في 2017/7/14، عمل الاحتلال على الاستفادة من هذا الخرق النوعي لمنظومته الأمنية، ليفرض المزيد من السيطرة على المسجد الأقصى، من خلال فرض قيودٍ جديدة يتحكم عبرها بأبواب المسجد.

> شكلت هبة "باب الأسباط" محطة أساسية في سير الانتفاضة، حيث تبلور عبرها رفض الفلسطينيين عامة والمقدسيين خاصة، أي إجراءات يفرضها الاحتلال على المسجد الأقصى، والتي ستمهد لفرض سيطرته الكاملة عليه، والتي بدأت بفرض قيودٍ جديدة يتحكم عبرها بأبواب المسجد، عبر البوابات الإلكتروينة.

فبعيد العملية أعلنت قوات الاحتلال منع إقامة صلاة الجمعة في الأقصى، وأعلنت المسجد منطقة عسكرية، وقامت باقتحام المسجد، وأخرجت المصلين منه بالقوة، واعتقلت 58 من حراس الأقصى[2]. واستمر إغلاق المسجد لثلاثة أيام متتالية ما بين 14-2017/7/16، ولم تسمح قوات الاحتلال لمسؤولي دائرة الأوقاف والقيادات الإسلامية بدخول الأقصى، واستباحت قوات الاحتلال المسجد خلال فترة إغلاقه، حيث اقتحمت وفتشت جميع مكاتب الأوقاف والمصليات، عابثةً بمحتوياتها ومحطمةً العديد من الأبواب والأقفال، ومدنسةً مرافق الأقصى ومصلياته[3].

1 حال القدس 2017/3، مرجع سابق، ص 25.
2 هشام يعقوب (محرر)، عين على الأقصى – الملخص التنفيذي، مؤسسة القدس الدولية، ص 27.
3 علي إبراهيم، إطلالة على المشهد المقدسي حتى 2017/12/15، مؤسسة القدس الدولية، ص 6.
http://www.alquds-online.org/items/990



وفي ظل إغلاق المسجد الأقصى بشكلٍ كامل أمام المصلين، وقرار الاحتلال في 2017/7/16، القاضي بتركيب بوابات إلكترونيّة أمام أبواب المسجد، بدأ الحراك الفلسطيني بالتصاعد، حيث حاول عشرات الشبان في اليوم نفسه الدخول للأقصى مقتحمين الحواجز الحديديّة التي نصبتها قوات الاحتلال في أزقة البلدة القديمة[1].

رفض المقدسيون إجراءات الاحتلال المستحدثة، وقاموا بالاعتصام الدائم أمام أبواب المسجد رافضين الدخول للأقصى عبر البوابات الإلكترونية، وهي ردة فعلٍ شعبية ومباشرة شارك فيها الفلسطينيون من القدس المحتلة وخارجها، ما جدد نمطًا فاعلًا من المقاومة المجتمعية العامة.



اعتصام المقدسيين أمام أبواب الأقصى رفضًا للبوابات الإلكترونية

وأمام صمود المقدسيين وإصرارهم على عدم الإذعان للاحتلال، مارست قوات الاحتلال اعتداءات مختلفة وقمعًا شديدًا بحقهم، ففي 2017/7/17 أسفرت المواجهات مع قوات الاحتلال في باب الأسباط عن إصابة 50 مقدسيًا بحسب الهلال الأحمر الفلسطيني، وفي 2017/7/18 أصيب 14 مقدسيًا خلال مواجهات مع الاحتلال قرب باب الأسباط، حيث هاجمت قوات الاحتلال المصلين فور انتهائهم من صلاة العشاء، مطلقةً وابلًا من قنابل الغاز والصوت. وفي 2017/7/21 منعت قوات الاحتلال الرجال دون الخمسين عامًا من دخول البلدة القديمة، وأجبرت قواته موظفي الأوقاف وحراس الأقصى على إخلاء محيط باب المجلس، وأبعدت 40 شابًا كانوا يعتصمون قرب باب الأسباط، وأصيب خلال هذا اليوم 72 فلسطينيًا جراء مواجهات مع قوات الاحتلال في محيط المسجد الأقصى، وفي هذا اليوم رفضت سلطات الاحتلال إزالة البوابات الإلكترونية من مداخل الأقصى[2].

---

1 الجزيرة نت، 2017/7/15 https://goo.gl/fKooZL

2 عين على الأقصى – الملخص التنفيذي، مرجع سابق، ص 28.



وفي سياق رد الفعل الفلسطيني الجماهيري، شكل موقف قيادات القدس الرافض لدخول الأقصى عبر البوابات الإلكترونية، بداية تدحرج الأحداث أمام أبواب المسجد وفي مجمل المناطق المحتلة، واستمرت الاعتصامات والفعاليات حتى تراجع الاحتلال عن جميع الإجراءات التي قام بفرضها، وسحبه للبوابات والجسور الحديديّة التي حملت كاميرات المراقبة في 2017/7/27، ودخول آلاف الفلسطينيين للأقصى في مشهد انتصار مهيب.

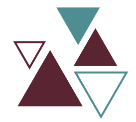
ويتجلى في هذا السياق مجموعة من المعطيات التي حققت الانتصار الفلسطيني، في معركة لم يكن يملك الفلسطينيون فيها إلا سلاحي الصمود والاعتصام الجماهيري الحاشد، وهما عاملان أساسيان ساهما في زعزعة الإرادة الإسرائيليّة، فمع بداية الأزمة صرّح قائد شرطة الاحتلال في القدس المحتلة "يورام هيلفي" في 2017/7/18 بأن البوابات الإلكترونية التي تم وضعها ستبقى مكانها[1]، ولكن شرطة الاحتلال أُجبرت في نهاية المطاف على إزالتها بفعل الانتفاضة الجماهيرية الحاشدة، وفي سياق الانتصار المقدسي خلال هذه الهبة، يمكننا تسجيل الملاحظات الآتية:

- الفعل الجماهيري الحاشد على أبواب الأقصى، الذي تبلور نتيجة لتلاحم القيادة الشعبية والدينية في القدس مع الجماهير الفلسطينية، وقدرة الجماهير الفلسطينية على حسم التردد الذي اعترى بعض المواقف مع بداية إغلاق الأقصى، من خلال الرفض الكامل للاعتداءات الإسرائيليّة وإجراءاته الجديدة.

- سرعة الاستجابة الفلسطينية لقرارات الاحتلال، فلم يكن الرفض الفلسطينيّ سوى قرارٍ ذاتي، يعرف بأن القبول بإجراءات الاحتلال سيجر لتنازلات كثيرة لا يمكن التنبؤ بها ومفاعيلها في سيطرة الاحتلال على المسجد.

- تحويل الاعتصامات من الاحتجاج على قرارات الاحتلال، إلى فعل جماهيري منظم، يمتزج بالهتاف والخطابات، مع الصمود المتواصل، وقد حاول الاحتلال تغيير هذه الوجهة من خلال التعامل القاسي معها، وإطلاق الرصاص على المتظاهرين، ولكنها خطوات لم تستطع ثني الفلسطينيين عن مواصلة احتجاجاتهم.

1 القدس المقدسية، 2017/7/18 http://www.alquds.com/articles/1500361371093571200/



- التكاتف الفلسطيني العام بين مختلف الشرائح الفلسطينية، وسجلت أمام باب الأسباط خاصة مشاركة فاعلة لجميع مناطق القدس، حيث دعت العائلات والعشائر المقدسية إلى الاعتصام أمام باب الاسباط، وإعلان هذه العائلات بأنها ستتبرأ من أي فردٍ من العائلة سيدخل الأقصى عبر البوابات الالكترونية[1].

- تحويل أوقات الصلاة لمحطات تجدد للحراك، فلم يكن بمقدور الاحتلال مواصلة المواجهة لخمس مرات في اليوم، واتخاذ الصلاة طابعًا ثوريًا بالإضافة لكونها ركنًا تعبديًا، وشكلت صلاتا المغرب والعشاء فرصة للتجمهر بأكبر حشود ممكنة، وإطالة وقتها من خلال الدعاء وقطع الطريق على أي إمداد لقوات الاحتلال، وهي صورة كانت ترعب قوات الاحتلال المتمركزة في وجه هذه الحشود، ومحاولتها إنهاء هذه الصلوات بالتعامل الوحشي، وفي إطار هذه الصلوات سجلت وسائل الإعلام صورًا مميزة لوقوف المسيحيين في القدس في صفوف المصلين خلال أداء الصلاة، وأطلق متابعون صفة "صلاة النكاية" في وجه الاحتلال وقراراته على هذه الصلوات الجامعة.

- تصاعد أعمال المقاومة في مجمل المناطق المحتلة، فلم يكن الحراك في القدس منفردًا أو معزولًا عن باقي المناطق المحتلة، حيث شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة اشتباكات ومواجهات مع قوات الاحتلال، وخاصة مدينة القدس المحتلة، فقد شهدت المدينة مواجهات شبه يوميّة، وبلغ عدد نقاط المواجهة التي شهدتها مدينة القدس خلال شهر تموز/يوليو 2017 نحو 199 نقطة مواجهة مع الاحتلال، وأسفرت عن إصابة 41 من جنود الاحتلال بجراح مختلفة[2].

وفي المحصلة أدى تضافر هذه المعطيات وغيرها إلى تحقيق انتصارٍ نوعيّ في مواجهة آلة الاحتلال التهويديّة والقمعيّة، وفي إثبات أن الاحتلال طرف خاسر في أي مواجهة مباشرة والتحام شعبيّ، حيث تستمد الجماهير قوتها من قدرة الفلسطيني على مواصلة التضحية وإرادة الصمود التي تستمر في أحلك الظروف.

1 إبراهيم عزّ الدين، الإرادة سلاحًا(2): رسائل من باب الأسباط، باب الواد، 2017/8/6 https://goo.gl/YPrJ2z
2 حصاد القدس السنوي لعام 2017، مرجع سابق، ص 13.

القرار الأمريكي حول القدس: شرارة ألهبت الانتفاضة

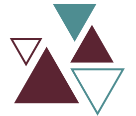
اعتبر القرار الأمريكي أخطر المستجدات على القضية الفلسطينية مع قرب انتهاء عام 2017، ومنذ لحظة إعلان ترامب عن قراره، تصاعد الرفض الشعبي للقرار، وشهدت مختلف المناطق الفلسطينية مئات نقاط المواجهة مع قوات الاحتلال، بلغت نحو 1015 نقطة مواجهة حتى 2017/12/30.

حقق الرئيس دونالند ترامب وعده الأهم في حملته الانتخابية، ففي 2017/12/6 أعلن ترامب اعتراف بلاده بالقدس "عاصمة" لدولة الاحتلال، وأعلن نقله للسفارة الأمريكية من "تل أبيب" إلى القدس المحتلة، وأعلن أنه سيوجّه وزارة الخارجية "للمباشرة بإجراءات نقل السفارة"، لكنّه وقّع على تأجيل البدء بالإجراء الفعلي لـ 6 أشهر. ودعا ترامب إلى الإبقاء على "الوضع القائم" في القدس، قائلًا: "يجب أن تبقى (القدس) مكانًا يتعبد فيه اليهود على حائط المبكى، والمسلمون في المسجد الأقصى" على حد تعبيره[1].

اعتبر القرار الأمريكي أخطر المستجدات على القضية الفلسطينية عامة وعلى مدينة القدس خاصة مع قرب انتهاء عام 2017، ومنذ لحظة إعلان ترامب عن قراره، تصاعد الرفض الشعبي القاطع للقرار على مختلف الصعد الفلسطينيّة، وشكل القرار رافعةً للانتفاضة، حيث شهدت مختلف المناطق الفلسطينية مئات نقاط المواجهة مع قوات الاحتلال، على رأسها الضفة الغربية والقدس المحتلتين وقطاع غزة.

ومع تجدد "انتفاضة القدس" في مختلف المناطق الفلسطينيّة، وصل عدد نقاط المواجهة عقب قرار ترامب حتى 2017/12/30 نحو 1015 نقطة مواجهة في الأراضي الفلسطينية كافة، واستطاع المنتفضون تسجيل 58 إصابة في صفوف جنود الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه[2].

1 إطلالة على المشهد المقدسي حتى 2017/12/15، مرجع سابق، ص 22.
2 حصاد القدس السنوي لعام 2017، مرجع سابق، ص 13.



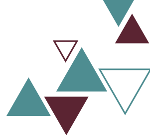
وفي سياق هذه الهبة والتضحيات الفلسطينيّة، كشفت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني عن تعاملها مع 5404 إصابة من 2017/12/7 حتى 2017/12/30، في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة والقدس المحتلة[1]. وشهدت القدس خلال شهر كانون أول/ديسمبر نحو 163 نقطة مواجهة، في مختلف البلدات والقرى المقدسية، وخاصة العيسوية وشعفاط وأبو ديس والرام، وقام المنتفضون في القدس بمجموعةٍ من العمليات النوعية، شملت استهدف مواقع الاحتلال وحواجزه، من خلال إلقاء 31 زجاجة حارقة و3 أكواع ناسفة وعمليتي إطلاق نار، أسفرت عن 13 إصابة في صفوف جنود الاحتلال ومستوطنيه[2].

وإلى جانب مركزية القدس المحتلة في الوجدان الفلسطيني، والرفض العام للقرار الأمريكي، تشكل هذه الهبة معيارًا للرفض الفلسطيني، في شكلٍ مشابه لـ "هبة باب الأسباط"، فلم تعد الوعود والتطمينات السياسية، قادرة على إيقاف العمل الفلسطيني المقاوم، وهي صورة تؤكد أن القرار الفردي لمجمل الشارع الفلسطيني، يأتي ضمن خيار المواجهة مع الاحتلال، وتجدر الإشارة بأن هذه الموجة من الانتفاضة ما زالت مستمرة حتى لحظة كتابة هذا التقرير، مع تجددها من خلال مجموعة من العمليات النوعية في بداية عام 2018.

إجراءات الاحتلال العاجزة: الانتقام من ذوي الشهداء

تفرض سلطات الاحتلال مجموعة من الإجراءات العقابية بحق ذوي منفذي العمليات الفردية، لتتكامل مع التعامل العنيف والقتل المباشر في مسرح العملية لمن ينفذ هذه العمليات. وفي إطار فرض عقاب جماعيٍ على أقارب منفذي العمليات، تقوم سلطات الاحتلال بسحب بطاقات الإقامة أو "هدم/تفجير" منزل المنفذ، واعتقال والده وإخوته لفتراتٍ طويلة، ومحاصرة المناطق التي خرج منها، وتشديد الإجراءات الأمنية في محيطها، وذلك في إطار ترسيخ العقاب الجماعي على مجمل البيئة الحاضنة لمنفذي العمليات، بالإضافة لتشكيل إجراء عقابي رادع لمن سيحاول تنفيذ عمليات قادمة.

1 فلسطين أون لاين، 2017/12/31
http://felesteen.ps/starter/frontend/web/article/ahsayyt-5404-asabat-mndh-antfadt-alasmt
2 حصاد القدس السنوي لعام 2017، مرجع سابق، ص 14.



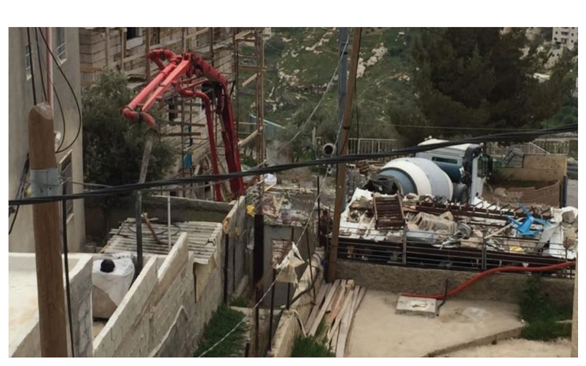
ومن أبرز الإجراءات العقابية التي تقوم بها سلطات الاحتلال هي:

• سحب الهويات:

تعمل أذرع الاحتلال على سحب بطاقات الإقامة الزرقاء من ذوي منفذي العمليات الفردية، في إطار فرض العقاب الجماعي على أقارب الشهيد. ففي 2017/1/25 أعلن وزير الداخلية في حكومة الاحتلال أرييه درعي، عن سحب مكانة الإقامة في القدس المحتلة من عشرة أفراد من عائلة الشهيد فادي القنبر، من الدرجتين الأولى والثانية، وقال درعي في بيان صحفي، إنه بعد إجراء استجوابات مع أفراد العائلة، ووفقًا لتقارير قدمتها أجهزة الأمن، تم إلغاء إقامة عشرة من أفراد عائلة القنبر وكذلك الإقامة الدائمة لوالدة الشهيد القنبر، بموجب بند في قانون الدخول إلى "إسرائيل"، واعتبر درعي أنه "من شأن خطوات فورية وعملية فقط أن تردع منفذي عمليات. وأنا واثق ومتأكد من أن إلغاء إقامة أبناء العائلة سيشكل تحذيرًا لآخرين يفكرون بتنفيذ عملية وقتل مواطنين إسرائيليين"[1].

• منازل الشهداء بين الإغلاق بالباطون والتفجير:

لم تنته معاناة عائلة الشهيد القنبر عند سحب هوياتهم، ففي 2017/2/23 صادقت المحكمة العليا الإسرائيليّة على قرار هدم منزل الشهيد فادي القنبر في حي جبل المكبر بالقدس المحتلة، وبرر القضاة قرارهم بأن العائلة كانت تعلم بتنفيذ العملية،

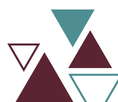


إغلاق منزل الشهيد فادي القنبر بالأسمنت المسلح

"بعد معاينة المواد والوثائق التي قدمت لهيئة المحكمة، اتضح أن عائلة القنبر كانت على علم ودراية بتخطيط ابنهم لتنفيذ العملية، وعليه اتخذ القرار بهدم منزل العائلة

1 عرب 48، 2017/1/25 \https://goo.gl/qrjY6y





كعقاب لها"[1]. وفي 2017/3/22 دهم عددٌ كبير من جنود الاحتلال منزل الشهيد، في الوقت الذي اعتلت فيه قوات أخرى أسطح المنازل القريبة، وسط تحليق طائرة للاحتلال في سماء البلدة، وإغلاق الشوارع المحيطة بالمنزل، وبعد اعتقال والد الشهيد وأحد أشقائه، أغلقت قوات الاحتلال منزل عائلة الشهيد القنبر بالأسمنت المسلح[2].

وتعمل قوات الاحتلال وأذرعه الأمنية على تطبيق عقوبة الهدم بشكلٍ دائم، في محاولة لوقف عمليات الانتفاضة، وتنفيذها بشكل جماعي بحق منفذي العمليات، ففي 2017/8/10 هدمت جرافات الاحتلال منزل الأسير مالك حامد في بلدة سلواد شرق رام الله، بالتزامن مع هدم منزلي عائلتي الشهيدين براء صالح وأسامة عطا الله[3]، وتمت عملية الهدم قبل الفجر لتتجنب قوات الاحتلال الاشتباك مع سكان هذه المناطق، حيث تندلع عادة اشتباكات مع قوات الاحتلال خلال قيامها بأعمال الهدم.

وإضافة لحرمان ذوي منفذي العمليات من مساكنهم، تحاول سلطات الاحتلال تحقيق مزيد من الأذى النفسي في عملية استهداف المنازل، فإلى جانب الهدم وإغلاق المنزل بالأسمنت، تعمل قوات الاحتلال على تفجير بعض هذه المنازل، ففي 2017/8/17 فجرت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزل عائلة الشهيد عادل عنكوش في قرية دير أبو مشعل غرب مدينة رام الله وسط الضفة الغربية المحتلة. وأدى التفجير إلى انهياره بشكلٍ كامل، ونشوب حرائق متفرقة، وتضرر عددٍ من المنازل المجاورة[4]. وفي 2017/11/15 فجرت سلطات الاحتلال منزل عائلة الشهيد نمر الجمل، في بلدة سوريك في القدس المحتلة، وعمدت قوات الاحتلال إلى تفجير المنزل بطباقته الثلاث، وأدى التفجير إلى تهدم المنزل وتصدع عددٍ من المنازل المجاورة[5]. وعادةً ما تقوم قوات الاحتلال باقتحام المنزل بشكل مفاجئ وتمنع العائلة من أخذ حوائجها ومقتنياتها، لإحداث أكبر ضرر ممكن بحق الأسرة على الجوانب المادية والمعنوية.

1 عرب 48، 2017/2/23 https://goo.gl/sf2VUK و 2017/3/22 https://goo.gl/FYQYfw
2 الجزيرة نت، 2017/3/22 https://goo.gl/CwRnEs
3 الجزيرة نت، 2017/8/10 https://goo.gl/v2Pji9
4 وكالة صفا، 2017/8/17 https://goo.gl/Xxfubf
5 المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/11/15 https://www.palinfo.com/215985



وبناء على خطة وزير الجيش في حكومة الاحتلال أفيغدور ليبرمان بتشديد العقوبات على عوائل منفّذي العمليات الفردية، تقوم قوات الاحتلال وأذرعه الأمنية الأخرى بهدم منازل منفذي العمليات التي خلفت قتلى في صفوف الاحتلال، ومع عدم جدوى هذه الخطة واستمرار العمليات النوعية خلال عام 2017، كشفت وسائل إعلام إسرائيليّة عن إصدار تعليمات لقوات الاحتلال من قبل ليبرمان، تتضمن إمكانية هدم منازل منفّذي العمليات الفلسطينيين، التي أسفرت عن سقوط جرحى إسرائيليين فقط، وتأتي هذه التصريحات في سياق تخطيط لتوسيع سياسة هدم منازل الفلسطينيين، وصرّح ليبرمان حول خطته بأنه "لا فرق بين هجوم ينتهي بقتل، وآخر ينتهي بإصابة خطرة، في الحالتين يجب هدم منازل المنفذين"[1]. ومع ادعاء ليبرمان بأن سياسة هدم المنازل أثبتت جدواها، يؤكد اقتراحه فشل سياساته، فلم تتوقف العمليات النوعية، واستطاعت استهداف جنود الاحتلال ومستوطنيه على حدّ سواء، في إطار عمليات فردية في ظلّ القبضة الأمنية الشديدة التي تفرضها قوات الاحتلال.

ومنذ انطلاق انتفاضة القدس في تشرين أول/أكتوبر 2015 حتى نهاية عام 2017، بلغ عدد منازل منفذي العمليات الفدائية التي هدمتها سلطات الاحتلال 37 منزلًا، من بينها 4 منازل تم إغلاقها بالأسمنت[2].

• سياسة "اقتلاع الجذور"، مزيد من الإجراءات العقابية بحق الفلسطينيين

لم تستطع إجراءات الاحتلال الانتقامية والعقابية الحدّ من عمليات الانتفاضة، وظل الفلسطينيون قادرين على إيقاع القتلى في صفوف الاحتلال بعمليات بسيطة، واختراقات أمنية نوعية في عددٍ من مناطق الاحتلال، ومع فشل خطة "العصا والجزرة" التي أعلن عنها وزير الجيش في حكومة الاحتلال أفيغدور ليبرمان في 2016/8/17 من خلال إجراءات أمنية وسياسية لمواجهة انتفاضة القدس[3]، واستمرار عمليات الانتفاضة خلال عام 2016 وفي 2017.

1 شبكة قدس الإخبارية، 2017/10/29 https://www.qudsn.ps/article/130669
2 وكالة صفا، 2017/8/10 https://goo.gl/aspLXt وعرب 48، 2017/11/15 https://goo.gl/odTN9x
3 حال القدس السنوي 2016، مرجع سابق، ص 87.



وفي محاولة من سلطات الاحتلال لطرح خطة بديلة للتعامل مع الانتفاضة والحدّ من اشتعالها، كشف قائد الضفة الغربية في جيش الاحتلال العميد ليئور كرملي في 2017/8/21، عن سياسة جديدة سيعمل الاحتلال على تطبيقها، ووصفها الكرملي بأنها تحولٌ "من جزّ العشب إلى اقتلاع الجذور". وعلى الرغم من أن كرملي أعلن بأنه يمتلك الحلّ المناسب للوضع الأمني في الضفة الغربية عندما استلم منصبه عام 2015، وبأنه سيعمل على "استمرار الحياة الطبيعية للمستوطنين"، عبر سياسة قمعية مستمرة تعمل على المدى الطويل ولا تقوم على ردة الفعل، يعود ويقدم خطته الجديدة لإنهاء الانتفاضة.

لم تستطع إجراءات الاحتلال العقابية الحدّ من عمليات الانتفاضة، وظل الفلسطينيون قادرين على إيقاع القتلى في صفوف الاحتلال بعمليات بسيطة، واختراقات أمنية نوعية. ومع فشل خطة "العصا والجزرة" التي أعلن عنها وزير الجيش في حكومة الاحتلال أفيغدور ليبرمان في 2016/8/17، كشف قائد الضفة الغربية في جيش الاحتلال العميد ليئور كرملي في 2017/8/21، عن سياسة جديدة سيعمل الاحتلال على تطبيقها، ووصفها كرملي بأنها تحولٌ "من جزّ العشب إلى اقتلاع الجذور"، وتهدف هذه الخطة لضرب البيئة الحاضنة لمنفذي العلمليات الفردية، واعتقال "المحرضين"

وتتمحور خطة كرملي، بتحويل عمل أجهزة الاحتلال الأمنية من ردة الفعل إلى الردع والتفكيك، عبر عمليات عسكرية مستمرة، ويقول كرملي بأن اقتلاع الجذور "لا يعني إحباط العملية القادمة قبل وصولها إلى مرحلة التنفيذ، وإنما يعمل في مرحلة مبكرة؛ من خلال "استراتيجية الإحباط الشمولي الموسع". وتهدف هذه الخطة لضرب البيئة الحاضنة لمنفذي العلمليات الفردية، واعتقال "المحرضين"، والعمل على استهداف من يقدم المساعدات اللوجستية، بالإضافة لإجراءات عقابية أخرى وهي "سحب تصاريح العمل من أفراد العائلة، ومصادرة أموالهم، واعتقال أصدقاء وأقارب المنفذين، وإغلاق ومطاردة ورش الحدادة والمطابع، وتعطيل حركة وسائل النقل"[1].

1 إبراهيم عزّ الدين، من «جز العشب" إلى «اقتلاع الجذور»، باب الواد، 2017/8/29
https://goo.gl/Fh2KtY

ويشير مراقبون بأن خطة الكرملي لا تعدو أن تكون حزمة إجراءات عقابية، كانت سلطات الاحتلال تطبق العديد منها بعد حدوث العمليات الفرديّة، وهي إجراءات طبقها الاحتلال عبر سحب هويات عائلة الشهيد فادي القنبر، وسحب تصاريح العمل من جميع أفراد عائلة الشهيد نمر الجمل على سبيل المثال[1].

● اعتقال الفلسطينيين: محاولة لبث الرعب وضرب الوجود الفلسطيني

ومن الأساليب العقابية التي تعتمدها سلطات الاحتلال اعتقال الفلسطينيين خلال المشاركة في المواجهات مع قوات الاحتلال أو عبر مراقبة وتتبع أمنيين، وخلال عام 2017 قامت قوات الاحتلال بشنّ نحو 2466 عملية اعتقال في القدس المحتلة[2]، من بينهم 720 قاصرًا، و26 مسنًا، و54 طفلًا دون الـ 12 عامًا، بالإضافة لـ 88 امرأة. وشهدت بلدة سلوان العدد الأكبر من المعتقلين الذين بلغوا نحو 460 معتقلًا، تليها العيسوية بـ 383 معتقلًا، والبلدة القديمة في القدس بـ 386 معتقلًا.



نموذج من الاعتقال العنيف والتعسفي الذي يتعرض له الفلسطينيون

1 موقع مدينة القدس، 2017/9/26 http://www.alquds-online.org/index.php?s=news&cat=8&id=24842

2 مركز معلومات وادي حلوة، 2017 انتهاكات خطيرة في الأقصى 20 شهيدًا في القدس ومئات الاعتقالات، 2018/1/1 http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77233/ar

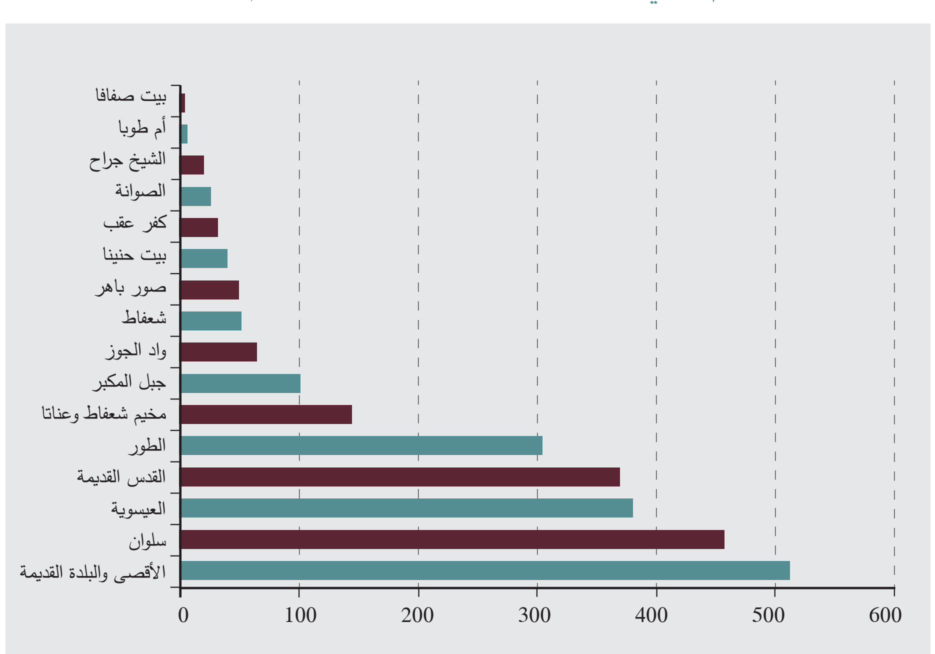


وتظهر الأعداد الكبيرة للمعتقلين التعامل الأمني الشديد مع القدس المحتلة، ومحاولة إرهاب المقدسيين لمنعهم من المشاركة في أي مواجهات أو احتجاجات في وجه قوات الاحتلال. وفي استقراء للتوزيع الجغرافي لأعداد المعتقلين، واستحواذ مناطق بعينها للعدد الأكبر من المعتقلين، تبين هذه الأرقام تشديد الاحتلال لقبضته الأمنية في مناطق بعينها، وعلى رأسها البلدة القديمة وبلدتا سلوان والعيسوية، حيث يعمل الاحتلال على جعلها مناطق "هادئة" خالية من أي مواجهات أو عمليات ممكنة. فهذه المناطق ذات كثافة سكانية كبيرة من الفلسطينيين، وهي الأقرب لمسرح الأحداث في المدينة المحتلة، وخاصة سلوان والبلدة القديمة، فهما الأكثر التصاقًا بالمسجد الأقصى، بالإضافة لتشكيلهما طوقًا سكانيًا فلسطينيًا، يعيق خطط التهويد التي يقوم عليها الاحتلال، حيث يعمل على إفراغ هذه المناطق من الوجود الفلسطيني، في مقابل رفع عدد البؤر الاستيطانية فيها، ويعتمد الاحتلال على الاعتقال كإحدى أدواته للعبث بديموغرافية المدينة المحتلة، والتشديد على المقدسيين.

وفي المقابل نجد أن المناطق الأكثر بعدًا من وسط القدس، والتي تقع في شمال المدينة المحتلة، لم تشهد المناطق حملات اعتقال كبيرة، ولا يعود السبب بالضرورة لعدم قيام سكانها بمواجهة الاحتلال، بل في إطار ترك هذه المناطق وعدم التدخل بها، في سياق فصلٍ عملي لها، وجعلها خارجة بشكلٍ أو بآخر عن إدارة أي سياق يواجه الاحتلال، وجعلها رهينة الفوضى، وهي المناطق التي تستهدفها مشاريع التقسيم وإخراجها من سلطة الاحتلال الأمنية المباشرة.



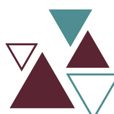
رسم بياني لعدد الاعتقالات في القدس خلال عام 2017 [1]



• مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي: محاولة التنبؤ بالعمليات وحجة لاعتقال الفلسطينيين

تعمل سلطات الاحتلال الأمنيّة على مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، لرصد أي محاولات من قبل الفلسطينيين للقيام بعمليات فردية، وتقوم أجهزة الاحتلال بتطوير قاعدة معلومات تسمح بمراقبة حسابات الفلسطينيين على وسائل التواصل بشكلٍ آلي، ففي 2017/4/16 كشفت وسائل إعلام عبرية بأن «الشاباك» طوّر بالتعاون مع جهاز المخابرات، قاعدة بيانات «ضخمة»، تقوم بفحص المنشورات والتعليقات الفلسطينيّة بشكلٍ تلقائي، ويتنبأ النظام بالنيات المستقبلية لمن يريد تنفيذ عمليات ضد أهداف

1 مركز معلومات وادي حلوة، مرجع سابق.

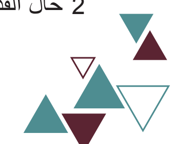


قامت أجهزة الاحتلال الأمنية بتطوير قاعدة معلومات تسمح بمراقبة حسابات الفلسطينيين على وسائل التواصل بشكل آلي، من خلال فحص المنشورات والتعليقات الفلسطينيّة بشكل تلقائي. ومنذ بداية الانتفاضة اعتقلت سلطات الاحتلال 450 فلسطينيًا على خلفية منشوراتهم، وأصدرت بحق العديد منهم أحكامًا بالسجن الفعلي وسجن آخرين سجنًا إداريًا، من بينهم صحافيون وأطفال ونساء.

إسرائيليّة، عبر مراقبة ما ينشره الفلسطينيون على شبكات التواصل الاجتماعي، وبحسب أجهزة الاحتلال الأمنية استطاعت هذه الآلية «فرز مرتكبي العمليات المفترضين ووضعهم في دائرة المراقبة، واعتقال جزء منهم، والتعاون مع السلطة لمنعهم من القيام بعمليات»[1]. وحول هذا النظام قال المدعي العام العسكري الإسرائيلي السابق في الضفة الغربية موريس هيرش إنّ العديد من المنشورات التي دلت على نية صاحبها تنفيذ عملية أدت إلى اعتقاله إداريًا، وفي بعض الحالات تمت الاعتقالات بتهمة التحريض على مواقع التواصل الاجتماعي[2].

وفي سياق اعتقال الفلسطينيين على خلفية ما ينشرونه على وسائل التواصل الاجتماعي، كشف "مركز أسرى فلسطين للدراسات" بأن سلطات الاحتلال اعتقلت 450 فلسطينيًا على خلفية منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي، وأصدرت بحق العديد منهم أحكامًا بالسجن الفعلي وسجن آخرين سجنًا إداريًا، من بينهم صحافيون وأطفال ونساء، وتعمل النيابة العسكرية الإسرائيلية على تقديم ملف الأسير لمحاكم الاحتلال، متضمنةً عشرات الأوراق التي طبعتها عن صفحته الشخصية، وتزعم أنها عبارات تحريضية ودليل على استعداد هذا الشخص للمساس بأمن الاحتلال، وتطالب المحكمة بإصدار عقوبة قاسية بحقه، لأنه يشكل «خطرًا في حال لم يتلق عقوبة رادعة، ومن الكلمات التي تستخدمها محاكم الاحتلال لإدانة الفلسطينيين كلمتا «الانتفاضة» و«الشهداء».

1 Middle east monitor, 2017/4/17
https://www.middleeastmonitor.com/20170417400--palestinians-arrested-for-facebook-posts/
2 حال القدس 2017/2، مرجع سابق، ص 24.



ولا تتوقف أذرع الاحتلال الأمنية عند الاعتقال، بل تقوم بمنع الأسرى المحررين من استعمال «فيسبوك» لفترات محددة، حيث تشترط على الأسرى الذين يطلق سراحهم بعد اتهامهم بـ «التحريض» عدم استخدام صفحاتهم الشخصية على «فيسبوك»، لفترات تصل إلى عدة أشهر، إلى جانب الغرامة المالية أو الحبس المنزلي[1].

● إجراءات أخرى:

نصب كاميرات وأجهزة تنصت متطورة:

تعمل شرطة الاحتلال على فرض رقابة مشددة في أزقة القدس المحتلة، حيث بدأت شرطة الاحتلال بتريكب أجهزة تنصت فائقة الحساسية وصلت تكلفة الواحدة منها إلى نحو 100 ألف شيكل، وتهدف هذه الأجهزة بحسب وسائل إعلام عبريّة إلى "تشخيص أحداث غير عادية بشكل فوري"، وأضافت بأن هذه المنظومة قادرة على تمييز أصوات الانفجارات، وإطلاق النار. وسوف يتم ربط هذه الأجهزة مع شبكة الكاميرات لتوجيه الصور بشكل آنيّ ومباشر، على أن يتم تركيبها في أنحاء القدس المحتلة كافة في المرحلة الأولى[2].

زيادة عدد شرطة الاحتلال في الأقصى والبلدة القديمة:

وفي إطار إجراءات الاحتلال الرامية للحدّ من الانتفاضة، قرّر وزير الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال جلعاد أردان في 2017/10/31، إقامة وحدة شرطية جديدة في المسجد الأقصى قوامها 200 عنصر، مئة سيضافون خلال عام 2017، ومئة عنصر آخرين سينضمون مع بداية عام 2018، وبحسب أردان سيتم تشكيل هذه الوحدة "للحفاظ على الأمن والنظام"، على أن تزوَّد بوسائل تكنولوجية حديثة[3].

وفي سياق زيادة أعداد شرطة الاحتلال في القدس المحتلة، كشفت وسائل إعلام عبرية عن خطة لشرطة الاحتلال لإقامة 15 مركزًا جديدًا لها في القدس المحتلة، وإضافة 525 شرطيًا جديدًا[4]. وتعتبر هذه الزيادة واحدة من أكبر الزيادات على عديد شرطة

1 العربي الجديد، 2017/10/7 https://goo.gl/x5KHcG
2 عرب 48، 2017/10/19 https://goo.gl/mMTXgt
3 الأناضول، 2017/11/1 https://goo.gl/5WsDgs
4 المركز الفلسطيني للإعلام، 2107/11/4 https://www.palinfo.com/215313



الاحتلال خلال السنوات الماضية، وخاصة بعد هبة البوابات الإلكترونية والرباط الجماهيري أمام أبواب المسجد الأقصى.

تغيير طبيعة باب العمود:

في إطار فرض مزيدٍ من القيود في البلدة القديمة وتشديد قبضة شرطة الاحتلال الأمنية، وكون منطقة باب العمود من أكثر مناطق القدس التي شهدت عمليات فردية، بدأ الاحتلال بتنفيذ خطةٍ تهويديّة ضخمة ذات أبعاد أمنية في المنطقة، وقد أعلن عنها وزير الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال جلعاد إردان في حزيران/يونيو 2017، وتهدف الخطة لتسهيل عمل شرطة الاحتلال في التصدي للمظاهرات والمواجهات في المنطقة، ومنع أي عمليات فدائية للشبان الفلسطينيين. وتقضي خطة الاحتلال بتحويل ساحة باب العمود ومدرجه، من مكان مفتوح تسمح بإقامة النشاطات الجماهيرية، إلى منطقة أمنية مغلقة، عبر تحديد مسارات ومداخل ثابتة تقنن الدخول إلى باب العمود والبلدة القديمة، على أن تتضمن المراحل المتقدمة من الخطة بناء ثلاثة أبراج، تُستخدم نقاط مراقبة، بارتفاع أكبر من مستوى المارة في المنطقة بقليل، بالإضافة لتركيب المزيد من الكاميرات وأجهزة الرصد المتطورة.

ومن مخاطر الخطة، دراسة شرطة الاحتلال إجراء تغييرات طبوغرافية في المنطقة، وإزالة أي فروقات في ارتفاعات المنطقة، وهي خطة ستغير طبيعة باب العمود بشكلٍ كبير، وتسمح للاحتلال بإجراء تغييرات جوهرية في المنطقة التاريخيّة. وفي 2017/12/20 بدأت طواقم الاحتلال العمل في مدخلين لباب العمود من جانب حي المصرارة ومن جانب شارع السلطان سليمان[1].



أعمال البناء في منطقة باب العمود

1 القدس المقدسية، 2017/12/25 /http://www.alquds.com/articles/1514168557507148400

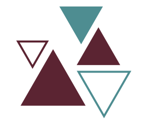
3- الفصل الثالث: المشهد الإسرائيلي

استفادت دولة الاحتلال عام 2017 من بيئة إقليمية تتصاعد فيها المؤشرات على تصاعد التطبيع العربي الرسمي معه مع تقاطع بين الجهتين عند "الخطر الإيراني" والحاجة إلى مواجهته، وعلى المستوى الدولي قطف ثمرة الدعم الأمريكي إعلانًا من الرئيس الأمريكي دونالد ترمب أن القدس عاصمة. وفيما هو يستعد للاحتفال بمرور سبعين عامًا على قيامه فقد احتفل بمرور مئة عام على وعد بلفور الذي جسّد النيات الاستعمارية البريطانية في المنطقة ومهّد لقيامه على أرض فلسطين بعد قتل أهلها أو طردهم ومصادرة أراضيهم وانتهاك مقدّساتهم.

استفادت دولة الاحتلال من بيئة إقليمية تتصاعد فيها اتجاهات بعض الأنظمة العربية إلى التطبيع في مقابل تصاعد القلق من تطورات الأمور على "الجبهة الشمالية"، لا سيّما من تعزيز الوجود الإيراني بعد تراجع "داعش"، بالإضافة إلى استمرار القلق من أنفاق غزة والعمل المستمر لهدم كل الأنفاق المحتملة. وفي سياق آخر، شهد العام الماضي إقرار عدد من القوانين التي تهدف إلى تعزيز "يهودية الدولة"، تحديدًا قانوني "كيمينتز" و"القومية" وفيما تستمر التحقيقات في قضايا فساد مع نتنياهو وغيره من المسؤولين السياسيين صادق "الكنيست" على "قانون التوصيات" الذي يحظر على شرطة الاحتلال إصدار توصيات حول إدانة من تمّ التحقيق معهم عند إحالة الملف إلى النيابة العامة

وكان من أبرز تطوّرات العام الماضي الاتجاه على المستوى التشريعي إلى تعزيز "يهودية الدولة" واستهداف الوجود العربي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 للقضاء عليه أو تحجيمه. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت التحقيقات مع رئيس حكومة الاحتلال، ومع مسؤولين سياسيين آخرين، على خلفية قضايا فساد فيما صادق "الكنيست" على "قانون التوصيات" الذي ينص على منع الشرطة من نشر توصياتها حول مادة التحقيق المتوافرة لديها.

ولم تغب التطورات في سورية و"الجبهة الشمالية" عن دائرة الهواجس الإسرائيلية، فحلّ في مقدّمة المخاطر والتهديدات خطر التحالف الناشئ بين حزب الله وإيران وسورية وفق مؤتمر هرتسليا الأمني فيما حذّر المسح الاستراتيجي لمعهد أبحاث الأمن القومي من



إمكانية نشوب مواجهة على الجبهة الشمالية وضمن الساحتين اللبنانية والسورية تحت عنوان حرب الجبهة الشمالية الأولى.

قوانين لتعزيز يهودية الدولة

صادق "الكنيست" في 2017/4/5 بالقراءتين الثانية والثالثة على قانون التخطيط والبناء وفقًا لتوصيات لجنة كمينتز، وهو قانون يقضي بتسريع إجراءات هدم البيوت، لا سيما في البلدات العربية في الداخل الفلسطيني المحتل، بذريعة عدم الترخيص. ويهدف القانون إلى تعزيز الإجراءات الإدارية على حساب الإجراءات القضائية، وزيادة الغرامات وإطالة مدّة الحبس في حال مخالفات البناء بالإضافة إلى توسيع دائرة التجريم المتعلقة بمخالفات البناء. ويشار هنا إلى أنّ هذا الاستهداف بالقانون للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 يأتي ليشرعن سياسة الهدم التي تطال بمعظمها فلسطينيي الداخل المحتل، تمامًا كما هو الحال في القدس المحتلة. فوفق أرقام "الكنيست" فإنّ 97% من المنازل المهدمة في أراضي الـ48 بين عامي 2012 و2014 هي منازل عائدة للعرب.

وبالإضافة إلى قانون كيمنتز، صادقت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع في 2017/5/7 على مشروع قانون القومية الذي تقترح تعديلاته الأخيرة بأن تكون اللغة العبرية حصرًا هي اللغة الرسمية في حين يكون للغة العربية "مكانة خاصة". وثمّة اتجاه إلى طرح المشروع في "الكنيست" للتصويت عليه بالقراءة الأولى في الدورة الشتوية التي تنتهي في آذار/مارس 2018 [1]. وينص مشروع القانون على أنّ "إسرائيل" هي الدولة القومية للشعب اليهودي، ويعطي أي يهودي الحق في الهجرة إلى "إسرائيل". والاقتراح كان تقدم به عام 2011 عضو "الكنيست" آفي ديختر من حزب "الليكود"، وقد صرح بأنّه سيفعل ما بوسعه، مع رفاقه في الحزب، لتشريع القانون قبل احتفال "إسرائيل" بـ70 عامًا على قيامها.

1 جيروزاليم بوست، 2017/12/18. https://goo.gl/F4B4MN

استمرار التّحقيق في قضايا فساد



تظاهرة في "تل أبيب" ضدّ "قانون التوصيات" وفساد نتنياهو

شهد عام 2017 استمرار التحقيق مع رئيس حكومة الاحتلال على خلفية قضايا فساد، تحديدًا ما بات يعرف بالقضيتين 1000 و2000 المتعلقتين بتلقيه هدايا من رجال أعمال، ومحادثات أجراها مع ناشر صحيفة يديعوت أحرونوت للتوصل إلى اتفاق حول تقليص المنافسة الإعلامية من صحيفة إسرائيل اليوم لمصلحة تغطية إخبارية إيجابية من قبل يديعوت لمصلحة نتنياهو. وكان التطور الأبرز في ملف التحقيق مع نتنياهو توقيع مدير مكتبه السابق آري هارو اتفاقًا مع النيابة العامة للشهادة ضد نتنياهو مقابل دفعه كفالة مالية وخدمة مجتمعية بدلاً من الحبس[1].

كذلك، فإنّ رئيس الائتلاف الحكومي دافيد بيتان خضع للتحقيق على خلفية اتهامه بقضايا فساد عندما شغل منصب نائب رئيس "بلدية ريشون لتسيون". وقد استقال بيتان من منصبه كرئيس للائتلاف لأنّ الوضع القائم يصعّب عليه أداء مهام منصبه، وهو يرغب بعدم المس بعمل الائتلاف، وفق ما جاء في بيان الاستقالة، فيما سيواصل عمله كعضو في كتلة "الليكود"[2].

وطالت التحقيقات أيضًا أرييه درعي، وزير الداخلية وهو من حزب شاس، بعد الكشف عن تبرع أثرياء كبار ورجال أعمال إسرائيليين ومديري بنوك لجمعية "ميفعالي سيمحا" التربوية الحريدية، التي تديرها زوجة الوزير، وتشغل منصب المديرة العامة فيها ابنته. وأدرعي كان سجن سابقًا على خلفية تهم فساد في أثناء تولّيه وزارة الداخلية.

1 الإندبندنت، 2017/8/4. https://goo.gl/aes3ZL

2 موقع عرب 48، 2017/12/20. https://goo.gl/G9vPrr



كذلك خضع للتحقيق وزير الرفاه الاجتماعي حاييم كاتس من حزب "الليكود" في قضية فساد في الصناعات الجوية، وكانت التحقيقات في قضية الفساد بدأت في شهر آذار/مارس وأدت إلى اعتقال ابن الوزير كاتس بشبهة ارتكاب مخالفة الابتزاز تحت التهديد والتوسط لتقديم رشوة. وتتمحور التحقيقات في قضية الصناعات الجوية على شبهات بالفساد، وإلزام العمال بالانتساب لحزب "الليكود" والمشاركة في الانتخابات التمهيدية مع قوائم قدمت لهم من قبل عضو لجنة العمال عندما كان كاتس رئيسها[1].

وفيما تتوالى التحقيقات في ملفات فساد مع مسؤولين سياسيين بارزين أقرّ "الكنيست" بالقراءة النهائية في 2017/12/28 قانون توصيات الشرطة الذي يمنع شرطة الاحتلال من تقديم توصياتها إلى الادعاء العام حول المواد المتوافرة لديها بناء على التحقيق مع مشتبه بهم. وقد طرح مشروع القانون من نواب من "الليكود" بهدف منع الشرطة من نشر التوصيات وحصر دورها في جمع المواد من دون أن توصي المدعي العام حول تقديم لائحة اتهام، لكن هذا القانون لن يطبق على التحقيقات التي سبقت المصادقة عليه، وتشمل القضيتين 1000 و2000 مع نتنياهو، والتحقيق مع بيتان، ومع درعي وكاتس[2]. وعلى الرغم من ذلك، فقد أقرّ ميكي زوهار، عضو "الكنيست" من حزب "الليكود"، بأنّ اقتراح القانون ما كان ليبصر النور لولا تحقيقات الفساد مع رئيس الحكومة فـ "نحن نريد أن نحمي سمعة مسؤول منتخب محدد، وهو رئيس الحكومة"[3].

وقد شهدت "تل أبيب" وغيرها تظاهرات عدة ضد نتنياهو وفساد حكومته، وكان أكبر هذه التظاهرات في 2017/12/2، قبيل تصديق "الكنيست" على ما سمي "قانون التوصيات" الذي يمنع الشرطة من نشر توصيات في نهاية تحقيقاتها مع مشتبهين[4]. وطالبت التظاهرات باستقالة رئيس الحكومة، في حين كان استطلاع للقناة العاشرة العبرية في آب/أغسطس

1 وكالة المعلومات والأنباء الفلسطينية (وفا)، 2017/6/29. http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5WXTCQa793492655901a5WXTCQ

2 تايمز أوف إسرائيل، 2017/12/28. https://www.timesofisrael.com/knesset-passes-police-recommendations-law-after-2-day-filibuster/

3 هآرتس، 2017/12/5. https://www.haaretz.com/israel-news/1.827052?src=ilaw

4 رويترز، 2017/12/2. https://goo.gl/LgK41X



2017 أظهر أنّ 66% من الإسرائيليين يعتقدون أنّ على نتنياهو الاستقالة في حال تمت إدانته بينما قال 26% إنه لا يتوجب عليه الاستقالة[1].

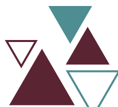
المخاطر والتّحديات الأمنية

ظلّت أنفاق غزّة مصدر قلق أساسي بالنسبة إلى سلطات الاحتلال عام 2017، لما تشكله من خطر على أمنها واستمرت عملية البحث عن الأنفاق لتدميرها، وكانت أبرز عملية نفذها الاحتلال في هذا الإطار تفجير نفق بخان يونس في تشرين أول/أكتوبر واستشهد من فيه من عناصر حركة الجهاد الإسلامي تبعهم استشهاد عنصرين من كتائب القسام حاولا إنقاذ عناصر الجهاد. أمّا على "الجبهة الشمالية"، فنفذت "إسرائيل" عددًا من الضربات في سورية لما قالت إنّها مخازن أسلحة في وقت عبّر فيه مسؤولون إسرائيليون عن قلقهم من أنّ انحسار داعش يتمّ لمصلحة التوسع الإيراني في المنطقة، وهذا ما صرّح به نتنياهو في 2017/7/25 في أثناء تفقده المراكز العسكرية في الجولان السوري المحتل حيث قال



نتنياهو يتفقد الحدود الشمالية مع الجولان المحتل برفقة وزير الجيش ورئيس أركان جيش الاحتلال في 2017/7/25

1 تايمز أوف إسرائيل، 2017/8/6. https://goo.gl/pZwjtg



إنّ "تنظيم داعش يتراجع فيما تعمل ايران وحزب الله على تعبئة الفراغ الناجم عن هذا الانسحاب ويقومون بخلق قوس الشمال مستعينين بأسلحة دقيقة ونحن نتعامل مع هذه التّهديدات الجديدة"[1].

واستنادًا إلى تطورات جبهتي الجنوب والشمال، حددّت المخاطر والتحديات الأمنية التي يواجهها الاحتلال في مؤتمر هرتسيليا وفي المسح الاستراتيجي لمعهد أبحاث الأمن القومي.

فقد أشار المتكلمون في مؤتمر هرتسيليا الأمني المنعقد في 20-2017/6/22 إلى التهديد على الحدود الشمالية على أنّه الخطر الأكبر، وحذّر الجنرال عاموس جلعاد، الذي يرأس "معهد السياسات والاستراتيجيا" التابع لـ "مركز هرتسيليا"، من "حزب اللهستان"، أو التحالف الذي يتشكل بين إيران وحزب الله والأسد في وقت يتراجع فيه تنظيم داعش، وهو تحالف يشكل كيانًا أقوى يمثّل تهديدًا استراتيجيًا لـ "إسرائيل"، وأشار بعض المتكلمين إلى ضرورة معالجة المسألة الفلسطينية كي يكون التطبيع مع الدول العربية السنية ممكنًا ومتاحًا بصورة علنية. واقترح الوزير نفتالي بينت أن المشاكل التي لا يمكن حلها يجب إدارتها، فيما رأى يعالون أن إدارة ترمب تتبنّى على ما يبدو سياسة مختلفة عن سياسة إدارة أوباما وتتجه إلى الوفاء بالتزاماتها، ولعلّ هذا ما كان واضحًا إلى حد كبير في نهاية العام مع إعلان ترمب القدس عاصمة لدولة الاحتلال في 2017/12/6. وكان من أبرز التوصيات في المؤتمر ضرورة تعزيز العلاقة مع الدّول العربية السنية[2].

أما التقدير الاستخباري لجيش الاحتلال فأشار إلى أنّ احتمال مبادرة دولة مجاورة أو تنظيم "إرهابي" فيها إلى شنّ حرب هو احتمال معدوم تقريبًا حيث إنّ أيّ جهة في المنطقة ليست معنية بالمبادرة إلى شنّ حرب على "إسرائيل" في عام 2018، وينطبق ذلك على حزب

---

1 وكالة معًا، 2017/7/25. https://www.maannews.net/Content.aspx?id=916149

2 Yuval Abraham, 10 Things learned from Israel's Herzliya conference on security, Middle Eye, 23/6/2017.

http://www.middleeasteye.net/news/israels-herzliya-security-conference-what-we-learned-2133865621

أيضًا: عباس إسماعيل، مؤتمر هرتسيليا الـ17: مروحة التهديدات والفرص. دراسات باحث، العدد 59، صيف 2017. ص. 17-26.

الله وسورية في الشمال، وعلى حركة حماس في الجنوب. لكن التقدير حذّر من إمكانية التدهور الأمني على خلفية حادث موضعي. والتقدير الذي تحدّث عن موقف الأطراف الأخرى من المبادرة إلى شن حرب شدّد على أنّ الجانب الآخر، في السّاحة السورية تحديدًا، بات أكثر قدرة على الردّ قياسًا بالعام الماضي، ما يعني أنّ صانع القرار محتاج إلى اختيار أهدافه بعناية ودقة لمنع تدحرج أيّ مواجهة إلى حرب شاملة[1].

أمّا التقدير الاستراتيجي لمعهد أبحاث الأمن القومي فحذّر من إمكانية نشوب مواجهة على الجبهة الشمالية وضمن الساحتين اللبنانية والسورية تحت عنوان حرب الجبهة الشمالية الأولى وليس حرب لبنان الثالثة، واحتمالات هذه المواجهة في التقدير هي 10 % مقارنة بـ1 % في تقرير العام الماضي. وكان لافتًا تصريح عاموس يدلين، مدير المعهد، الذي قال فيه إنه وقف لخمس سنوات أمام "الكابينت" وقال إن الحرب لن تندلع، لكنه هذا العام لا يستطيع أن يقول ذلك بشكل مؤكد نظرًا لوجود إيران في سورية[2]. ويلي الجبهة الشمالية التهديد من الجبهة الجنوبية، أي من قطاع غزة، وإن كانت "إسرائيل" وحماس لا تريدان اندلاع حرب، وفق التقدير. وكان من أبرز التوصيات ضرورة تعزيز العلاقات مع الدول العربية السنية، وضرورة التحضير لمواجهة محتملة على الجبهة الشمالية وفي غزّة عبر فحص المخططات التي ستكون مطلوبة في أي مواجهة مستقبليّة مع حزب الله وإيران[3].

1 صحيفة الأخبار اللبنانية، 2018/1/3. http://al-akhbar.com/node/288737؛
هآرتس، 2018/1/14. https://www.haaretz.com/israel-news/1.834343
2 صحيفة الأخبار اللبنانية، 2018/1/3. http://al-akhbar.com/node/288737
3 موقع واي نت، 2018/1/2. https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5064799,00.html



4- الفصل الرابع: التفاعل مع القدس عربيًا ودوليًّا

أعادت الأحداث المتتالية في مدينة القدس خلال سنة 2017 القضية الفلسطينية إلى واجهة مسرح الأحداث العالمية، وجعلتها في دائرة اهتمام الشارع العربي والإسلامي والدولي، بعدما تراجعت بشكل واضح سنوات عدة، لأسباب متعددة. فقد تباينت المواقف الرسمية من الانتهاكات الإسرائيلية المتتالية للمدينة المقدسة، والتي تمثلت بشكل واضح في تزايد العملية الاستيطانية والتهويدية، بالإضافة إلى الاعتداءات المستمرة على الأماكن المقدسة، وكان أبرزها إغلاق المسجد الأقصى خلال تموز/يوليو 2017. وأغلقت السنة أبوابها على واحد من أبرز الانتهاكات الدولية، وهو إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترمب القدس عاصمة لـ "إسرائيل"، ونقل السفارة الأمريكية إليها، فقد تحدى المجتمع الدولي بإعلانه، وأدار ظهره له، كما كشف عن الانحياز الأمريكي الكامل لدولة الاحتلال، على الرغم من إعلانه تمسكه برعاية العملية السلمية كوسيط "نزيه".

أعادت الأحداث المتتالية في مدينة القدس خلال سنة 2017 القضية الفلسطينية إلى واجهة مسرح الأحداث العالمية، وجعلتها في دائرة اهتمام الشارع العربي والإسلامي والدولي، بعدما تراجعت بشكل واضح سنوات عدة، لأسباب متعددة

وتفاعل الشارع الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي بشكل واضح مع قضايا القدس، وأعلن تضامنه مع المدينة المقدسة، وكان لنزوله إلى الشارع أبرز الأثر في إبراز هذا التضامن، وبالمقابل كانت ردود الفعل الرسمية دون المستوى المطلوب.

وأظهرت سنة 2017 استمرار الموجة المتصاعدة من التطبيع العربي الإسلامي مع الكيان الصهيوني، بالرغم من الرفض الشعبي لذلك؛ حيث تُمرّر المواقف في سياق تصريحات سياسية تظهر حرصًا على حقوق الفلسطينيين، ودعوة إلى حماية المسجد الأقصى والصلاة فيه، وتبطن الكثير من الانقلاب عليها لمصلحة "إسرائيل".

ونحاول في ما يأتي تسليط الضوء على أبرز المواقف الفلسطينية، والأردنية، والعربية، والإسلامية، والدولية، حيال التطورات في القدس المحتلة خلال سنة 2017.

أولًا: التفاعل مع القدس على المستويين العربي والإسلامي

1. المستوى الفلسطيني:

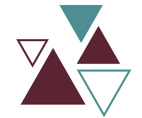
أ- منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية:

بدت منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية عاجزتين، في خطابهما ومواقفهما وأدائهما، بالمقارنة مع حجم الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية على المدينة القدس، والتجاوزات الأمريكية للقرارات الدولية، خصوصًا مع إعلان الرئيس دونالد ترمب اعترافه بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، ونقل سفارة بلاده إليها.

> بدا الموقف الرسمي الفلسطيني عاجزًا في خطابته ومواقفه وأدائه، بالمقارنة مع حجم الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية على القدس، والتجاوزات الأمريكية للقرارات الدولية، خصوصًا مع إعلان ترمب بشأن بالقدس. وكانت الخطوات الرسمية الفسطينية شكلية، لم ترق إلى مستوى الحدث

وكانت الخطوات الرسمية الفسطينية بالتهديد والوعيد تارة، وبالإدانة والاستنكار تارة أخرى، خطوات شكلية، لم ترق إلى مستوى الحدث. فقد دانت المنظمة والسلطة باستمرار مشاريع الاستيطان والتهويد في المدينة المقدسة، كما استنكرتا الاعتداءات على الأماكن المقدسة فيها، وبشكل رئيس عمليات الاقتحام اليومية للمسجد الأقصى، وهددت بقطع التعاون والتنسيق الأمني مع الاحتلال ردًا على استمرار عمليات الاستيطان والتهويد والانتهاكات اليومية، التي تزايدت بشكل كبير خلال تلك السنة. غير أن دور أجهزة السلطة الأمنية في إجهاض أعمال المقاومة برز بشكل واضح، حيث تمّ منع مئات المحاولات لتنفيذ عمليات ضدّ الاحتلال، بحسب تأكيد قيادة السلطة وقادة الأجهزة الأمنية.

وعلى الرغم من المطالبة الفلسطينية بتدخل عربي وإسلامي ودولي «لإنقاذ» القدس والأماكن المقدسة من «ممارسات التهويد» الإسرائيلية، ولتحمل المسؤولية الدينية



والتاريخية والأخلاقية للحفاظ عليها —وفي دعوة صريحة إلى التطبيع مع الكيان الإسرائيلي— دعت السلطة الفلسطينية العرب والمسلمين إلى زيارة القدس، والصلاة في المسجد المبارك، وذلك من أجل —ما وصفته— تعزيز وجود المقدسيين ودعم صمودهم وحماية المسجد الأقصى.

1. الاستيطان والتهويد:

> اتهمت القيادة الفلسطينية حكومة الاحتلال بوضع العراقيل أمام الجهود التي تبذلها إدارة ترمب لإحياء "عملية السلام"، وذلك عبر التمسك بالاستيطان، وتهويد المقدسات، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل والمنشآت الفلسطينية في الضفة الغربية، وبشكل خاص في شرقي القدس المحتلة ومحيطها

حذرت القيادة الفلسطينية من المحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى إسقاط «حلّ الدولتين»، كما اتهمت حكومة الاحتلال بوضع العراقيل أمام الجهود التي تبذلها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب لإحياء «عملية السلام»، وإطلاق مفاوضات جادة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وذلك عبر تمسك الاحتلال بالاستيطان، وتهويد المقدسات، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل والمنشآت الفلسطينية في الضفة الغربية، وبشكل خاص في شرقي القدس المحتلة ومحيطها. وأكدت أن الاستيطان برمته غير شرعي وغير قانوني، وقالت إن بلورة موقف أمريكي واضح بخصوص الاستيطان سيكون هو المفتاح الذي يحدد ليس طبيعة العلاقة الإسرائيلية الأمريكية وحسب، وإنما أيضًا العلاقة الأمريكية العربية، وهو أيضًا المؤشر الحقيقي لاتجاهات العلاقة الفلسطينية الأمريكية. وطالبت القيادة المجتمع الدولي بالضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف إجراءاتها الاستفزازية أحادية الجانب، وحذّرت من إعلان الإدارة الأمريكية نيتها شرعنة الاستيطان.

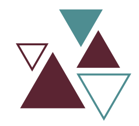
فقد أشار الرئيس محمود عباس إلى أن السلطة الفلسطينية قد تضطر لقطع التعاون الأمني مع الدولة العبرية إذا استمرت سياسة الاستيطان. وقال عباس إن الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية تهدف إلى «عرقلة وتخريب» الجهود الأمريكية الساعية «لصنع السلام»، مؤكدًا رفضه الكامل للنشاطات الاستيطانية. وفي كلمته أمام الجمعية



العامة للأمم المتحدة في 2017/9/20، دعا عباس الأمم المتحدة إلى العمل الحثيث لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي خلال فترة زمنية محددة، والمساعدة لوقف النشاطات الاستيطانية، ولوقف التعامل مع الاستيطان. وهو ما أكده عباس في كلمته التي ألقاها نيابة عنه المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة السفير رياض منصور، في احتفالية بمقر الأمم المتحدة، بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في 2017/11/29 [1].

وفي السياق نفسه، شددت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على رفضها المطلق لاستمرار النشاطات الاستعمارية الاستيطانية، وفرض الحقائق على الأرض، والاغتيالات، والتطهير العرقي، وهدم البيوت، ومصادرة الأراضي، وقررت إحالة ملف الاستيطان — باعتباره جريمة حرب— إلى المحكمة الجنائية الدولية بدعوة مستعجلة لفتح تحقيق قضائي في جرائم الحرب التي ترتكبها الدولة العبرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967. وأكد أمين سر اللجنة التنفيذية للمنظمة صائب عريقات أن عدم إلزام الإدارة الأمريكية للاحتلال بوقف الاستيطان وقبول «الدولتين» يشكل عائقًا أمام إطلاق «عملية السلام». كما حذر أحمد قريع، رئيس دائرة شؤون القدس في اللجنة التنفيذية للمنظمة، من مخاطر المخططات الاستيطانية وتداعياتها، قائلًا: «إن هذه المخططات الاستيطانية الاستعمارية ما هي إلا كارثة حقيقية على مدينة القدس، وأن استمرارها يكشف كذب

1 للمزيد انظر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2017/2/9 و2017/11/11؛ وموقع صحيفة القدس، القدس، 2017/2/9 و2017/7/14 و2017/9/21 و2017/11/30 و2017/12/19؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2017/9/21 و2017/12/19؛ وموقع عربي 21، 19/12/2017.



ادعاءات الدولة العبرية وفقدان مصداقيتها في الحديث عن السلام، بينما تقوم بتهويد الأرض وبناء المستوطنات والتضييق على المواطنين الفلسطينيين»[1].

أما وزارة الخارجية الفلسطينية فقد أكدت أن الاستيطان غير شرعي وغير قانوني وفقًا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية واتفاقيات جنيف والاتفاقيات الموقعة، وقالت إن الدعم المالي الرسمي للاستيطان الإسرائيلي تشويش مقصود على الجهد الأمريكي لاستئناف المفاوضات، وقالت إن حكومة نتنياهو تتبادل الأدوار مع الجمعيات الاستيطانية في حربها التهويدية على المدينة المقدسة، وطالبت الوزارة مجلس الأمن بالتدخل العاجل لحماية الوجود الفلسطيني في مدينة القدس المحتلة[2].

أما على صعيد محاربة تهويد المناهج التعليمية في مدارس القدس، أكدت الحكومة الفلسطينية رفضها لمحاولات الاحتلال، مؤكدة أن حماية التعليم في مدينة القدس على رأس الأولويات، وأنها لن تدخر أيّ جهد لإحباط محاولات الأسرلة وتضييق الاحتلال على القطاع التعليمي في المدينة المقدسة. كما أعلنت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني الشروع بالخطوات العملية لتطبيق الفتوى الشرعية الصادرة عن دار الإفتاء الفلسطينية، والتي أصدرها مفتي القدس والديار الفلسطينية الشيخ محمد حسين، ونصت على أن «تدريس المنهاج الإسرائيليّ في المدارس الفلسطينية ينطوي على محاذير ومفاسد جمّة، فلا يجوز القبول بتطبيقه في مدارسنا عوضًا عن المنهاج الفلسطيني المعتمد»[3].

2. زيارات التطبيع للقدس والأقصى:

وفي دعوة صريحة إلى التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، دعت السلطة الفلسطينية العرب والمسلمين إلى زيارة القدس، والصلاة في المسجد المبارك، لتعزيز وجود المقدسيين، ودعم

1 للمزيد انظر: القدس، 2017/5/31 و2017/7/4 و2017/9/24؛ ووكالة وفا، 2017/7/4 و2017/8/1 و2017/9/13 و2017/10/3.

2 للمزيد انظر: وكالة وفا، 2017/2/27 و22 و2017/3/28 و2017/4/5 و19 و2017/7/27 و2017/10/7؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2017/7/30؛ والقدس، 2017/9/6 و2017/11/21.

3 للمزيد انظر: وكالة وفا، 2017/2/14 و2017/8/9 و2017/9/12 و2017/10/11 و2017/11/4 و6 و2017/12/12.

> جاءت الدعوة الفسطينية العرب والمسلمين إلى زيارة القدس باعتبارها زيارة للسجين وليست دعمًا للسجان

صمودهم وحماية المسجد الأقصى، والإسهام في حماية هوية المدينة وتاريخها وتراثها المستهدف بالاستئصال، وهو ما لاقى رفضًا فلسطينيًا واسعًا، على اعتبار أن التطبيع مع الاحتلال هو تشجيع له على تصعيد اعتداءاته في القدس والمسجد الأقصى.

ولم تكن دعوة الرئيس عباس، خلال القمة الإسلامية الطارئة في إسطنبول في كانون أول/ ديسمبر 2017 رفضًا للإعلان الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، إلى زيارة القدس والأراضي الفلسطينية باعتبارها زيارة للسجين وليست دعمًا للسجان، الأولى من نوعها، ولن تكون الأخيرة. فقد تحدث عباس حول «السؤال الأخطر ماذا يمكن أن تقدم الأمة الإسلامية للقدس فقطيعة القدس ليس حلًا، فكيف تقاطع القدس، وتريد أن تحميها وتعزز موقفها، وهناك فرق كبير بين التطبيع وزيارة القدس، فزيارة السجين ليست كزيارة السجان، وإذا أردنا أن نحمي القدس يجب دعمها بمشاريع ملموسة وحساسة تبقيهم على قيد الحياة في الوقت الذي تجبرهم إسرائيل على الرحيل». وتكررت هذه الدعوة على لسان أكثر من مسؤول فلسطيني، أبرزهم كان محمود الهباش، قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية، ووزير شؤون القدس المحافظ عدنان الحسيني[1].

3. هبة الفلسطينيين رفضًا لإجراءات الاحتلال ضد الأقصى بعد 14 تموز/يوليو 2017:

طالبت القيادة الفلسطينية بإلغاء الإجراءات الإسرائيلية في المسجد الأقصى المبارك، بعد العملية التي حدثت في باحات المسجد المبارك في 2017/7/14، وطالبت بفتح المسجد أمام المصلين، وإزالة الأبواب الإلكترونية، محذرة من تداعيات هذه الإجراءات أو استغلالها من أي جهة كانت لتغيير الوضع الديني والتاريخي للأماكن المقدسة، وللتقسيم الزماني والمكاني للمسجد. وأعلنت كذلك تجميد الاتصالات مع سلطات الاحتلال —بما فيها التنسيق الأمني— حتى تتراجع عن الإجراءات التي اتخذتها في المسجد الأقصى.

1 وكالة وفا، 2017/4/9 و2017/12/13.



طالبت القيادة الفلسطينية بإلغاء الإجراءات الإسرائيلية في المسجد الأقصى، وطالبت بفتحه، وإزالة الأبواب الإلكترونية، محذرة من تغيير الوضع الديني والتاريخي للأماكن المقدسة، والتقسيم الزماني والمكاني للمسجد. كما أعلنت تجميد الاتصالات كافة مع سلطات الاحتلال حتى تتراجع عن إجراءاتها في الأقصى

ووجه الرئيس محمود عباس «نداءً باسم الأقصى والقدس إلى جميع القوى والفصائل، من أجل الارتقاء فوق خلافاتنا وتغليب الشأن الوطني على الفصائلي، والعمل على وحدة شعبنا، وإنهاء آلامه وعذاباته». وطالب الجميع بوقف المناكفات الإعلامية وتوحيد البوصلة نحو القدس والأقصى، كما طالب «الأمم المتحدة أن توفر الحماية الدولية لمقدساتنا وأرضنا وشعبنا إلى حين إنهاء الاحتلال»، وأعلن تخصيص مبلغ 25 مليون دولار جديدة لتعزيز صمود أهل القدس. وبالمقابل أعلن عباس، خلال اتصال هاتفي مع رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، رفضه الشديد، وإدانته للحادث الذي جرى في المسجد الأقصى في 2017/7/14، كما أكد رفضه لأي أحداث عنف من أي جهة كانت، خصوصًا في دور العبادة[1].

وفي السياق ذاته، حذر المجلس الوطني الفلسطيني من محاولات الاحتلال الإسرائيلي فرض وقائع جديدة في الأقصى. وعدّ إغلاق المسجد، ومنع إقامة صلاة الجمعة فيه لأول مرة منذ سنة 1969، جريمة وسابقة خطيرة وعدوانًا صارخًا على المقدسات وعلى حقوق وحرية الفلسطينيين. كما طالب أحمد بحر، النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، الأمم المتحدة لعقد «جلسة طارئة» لحماية المسجد الأقصى من انتهاكات الاحتلال، وناشد كذلك القادة العرب والمسلمين بضرورة «التحرك العاجل» لإنقاذ الأقصى من مخططات الاحتلال بالسيطرة والاستيلاء عليه وتهويده. ودعا بحر المقاومة إلى فرض معادلة جديدة لحماية المسجد الأقصى، مؤكدًا أن «معركة الأقصى» ستشكل نقطة تحول جديدة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي[2].

1 للمزيد انظر: وكالة وفا، 14 و20 و21 و2017/7/23، وموقع الجزيرة.نت، 2017/7/17. والحياة الجديدة، 2017/7/17، والقدس العربي، 2017/7/18، والقدس، 2017/7/21.

2 للمزيد انظر: صحيفة الدستور، عمّان، 2017/7/15، والقدس العربي، 2017/7/18، والمركز الفلسطيني للإعلام، 2017/7/19، وفلسطين أون لاين، 2017/7/21.

كما أكدت الحكومة الفلسطينية أن كل ما تقوم به سلطات الاحتلال في القدس، وفي القلب منها المسجد الأقصى المبارك، إجراءات احتلالية باطلة ولاغية وتعدّ مساسًا بقدسية المسجد الأقصى. وأكد رئيس الحكومة رامي الحمد الله الرفض المطلق للذرائع الأمنية الإسرائيلية في تبرير خطواتها التصعيدية في الأقصى[1].

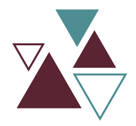
4. إعلان ترمب (كانون أول/ ديسمبر 2017):



لم يرق الأداء الفلسطيني الرسمي لمستوى الحدث المتمثل بتنفيذ الرئيس الأمريكي دونالد ترمب في وعده الانتخابي عبر إعلانه في 2017/12/6 الاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، ونقل السفارة الأمريكية إليها، وكانت الخطوات التي قامت بها خطوات شكلية، لم تُترجم خطوات عملية على الأرض، على الرغم من إعلان القيادة الفلسطينية رفضها لإعلان ترمب وتشديدها على أن ذلك سيكون إعلانًا لانتهاء عملية السلام، وأنه يحرر القيادة الفلسطينية من أي تفاهمات سابقة مع الإدارة الأمريكية، باعتبار أن الراعي الأمريكي أصبح طرفًا منحازًا لدولة الاحتلال. كما انتقدت القيادة الفلسطينية الإعلان، وأكدت أن ترمب عزل بلاده عن أي دور ممكن في عملية السلام، وأنه أعطى ما لا يملك لمن ليس له حقّ، كما أكدت أنها لن تقبل بأي تغيير على حدود "القدس الشرقية"، كم قررت عدم اللقاء بالمسؤولين الأمريكيين، احتجاجًا على إعلان ترمب[2].

1 للمزيد انظر: القدس العربي، 2017/7/15، ووكالة وفا، 16 و2017/7/17، وموقع صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 2017/7/17.

2 للمزيد انظر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 1-2017/12/6، والجزيرة.نت، 2017/12/9.



لم يرق الأداء الفلسطيني الرسمي إلى مستوى الحدث المتمثل بإعلان ترمب الاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، وأكدت الرئاسة الفلسطينية أن ترمب عزل بلاده عن أي دور ممكن في عملية السلام، وقررت عدم اللقاء بالمسؤولين الأمريكيين

وكرر الرئيس محمود عباس، في غير مناسبة[1]، أن إعلان ترمب "خطيئة كبرى"، واعتداء سافر على الحقوق التاريخية والقانونية والطبيعية للشعب الفلسطيني، وانتهاك صارخ للقانون الدولي والاتفاقيات الموقعة، خصوصًا قرارات مجلس الأمن، واستفزاز للمجتمع الدولي، وأنه لن يمر، مشددًا على أن "قمة الظلم إعلان أمريكا أن القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل". وذكر أن "هذه الإجراءات المستنكرة والمرفوضة تشكل تقويضًا متعمدًا لجميع الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام، وتمثل إعلانًا بانسحاب الولايات المتحدة من ممارسة الدور الذي كانت تلعبه خلال العقود الماضية في رعاية عملية السلام"، وأنها لم تَعد مؤهلة لرعاية "عملية السلام". ودعا عباس إلى تحديد علاقات الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي بدول العالم على ضوء مواقفها وردود فعلها حيال قضية القدس، وبالتحديد خطوة ترمب، وطالب دول العالم بمراجعة اعترافها بـ"إسرائيل". كما دعا المجتمع الدولي إلى "تحمل مسؤولياته"، والتوجه بمشاريع قرارات إلى مجلس الأمن، وكل مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، بهدف إبطال ما اتخذته الولايات المتحدة من قرارات بشأن القدس[2].

وأعلنت رئاسة السلطة الفلسطينية رفضها استخدام الولايات المتحدة حقّ النقض (الفيتو) بمجلس الأمن الدولي، في 2017/12/18، ضدّ مشروع قرار بشأن إعلان ترمب الاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، وبالمقابل، رحبت بالقرار الصادر في 2017/12/21، عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، المتعلق بالقدس المحتلة، وتقدمت بالشكر من كل "الدول التي دعمت القرار والتي عبرت عن إرادة سياسية حرة رغم كل الضغوط التي مورست عليها"[3].

1 للمزيد يمكن الاطلاع على كلمة عباس التي ألقاها نيابة عنه وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني رياض المالكي في الجلسة الطارئة للبرلمان العربي في القاهرة في 2017/12/11، وكلمته أمام مؤتمر القمة الإسلامية الطارئة في إسطنبول في 2017/12/13.

2 للمزيد انظر: وكالة وفا، 6 و11 و13 و2017/12/18، والحياة، لندن، 7 و2017/12/17، والقدس العربي، لندن، 2017/12/9.

3 للمزيد انظر: وكالة وفا، 18 و2017/12/21، والقدس العربي، لندن، 2017/12/22، والجزيرة.نت، 2017/12/22.

وأعلن أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، في اجتماع لهم في الأردن برئاسة سليم الزعنون، أن الولايات المتحدة "لم تعد راعيًا لعملية السلام في المنطقة بل شريك للاحتلال الإسرائيلي في عدوانه". كما عقد المجلس التشريعي الفلسطيني في قطاع غزة جلسة طارئة، أكد فيها أحمد بحر، النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، ضرورة شطب اتفاق أوسلو، مطالبًا المقاومة الفلسطينية بالرد على هذه الجريمة. وأعلنت الحكومة الفلسطينية رفضها لإعلان ترمب، واستنكاره، وطالب رئيس الحكومة رامي الحمد الله دول الاتحاد الأوروبي بالاعتراف بالدولة الفلسطينية ردًا على ذلك[1].

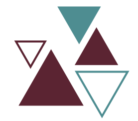
ب- فصائل المقاومة الفلسطينية:

أعلنت الفصائل الفلسطينية رفضها للإجراءات الإسرائيلية التهويدية في القدس، غير أنها بقيت عاجزة عن الدفاع عن القدس والمسجد الأقصى والمقدسات لأسباب تتعلق بأداء الفصائل نفسها، وإحكام الاحتلال قبضته الأمنية، والتنسيق الأمني مع الاحتلال الذي تقوم به الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي سعت إلى منع أي «تصعيد» مع الاحتلال، فقد بلغ التنسيق الأمني مراحل متقدمة، بشهادة السلطة الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية، في سبيل إجهاض أي عمل مقاوم، لذلك اتسمت عمليات مقاومة الاحتلال بطابعها الفردي.

أعلنت الفصائل الفلسطينية رفضها للإجراءات الإسرائيلية التهويدية في القدس، غير أنها بقيت عاجزة عن الدفاع عن القدس والمقدسات بفعل تنسيق الأجهزة الأمنية الفلسطينية مع سلطات الاحتلال

كما دانت الفصائل الفلسطينية المشاريع التهويدية للضفة الغربية، وبشكل خاص في شرقي القدس المحتلة ومحيطها، ومنها عمليات الاستيطان، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل والمنشآت الفلسطينية. وانتقدت الفصائل محاولات الاحتلال تكريس التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى المبارك، وعمليات اقتحام المستوطنين اليهود المستمرة للمسجد، وتعهد بإفشال تلك المخططات.

1 للمزيد انظر: وكالة وفا، 6 و2017/12/9، والخليج، الشارقة، 7 و2017/12/8.الغد، عمّان، 2017/12/8.



ولبى الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني دعوات الفصائل الفلسطينية الرافضة للانتهاكات الإسرائيلية في المدينة المقدسة، وتفاعل معها. فقد شارك الفلسطينيون في المسيرات، والمهرجانات، والاعتصامات، والوقفات التضامنية نصرة للقدس، وكان لافتًا للنظر التلبية الجماهيرية الكبيرة لدعوات الفصائل إلى النفير العام في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت الجماهير الفلسطينية حاضرة بقوة بكل المناشط الفصائلية، معلنة استعدادها للدفاع عن مدينة القدس بكل ما أوتيت من قوة.

بشكل عام، لم يعكس أداء الفصائل الآمال المعقودة عليها، ودورها في مقاومة الاحتلال، وبرامجها العملية لمواجهة الانتهاكات المستمرة، ولم يرق إلى المستوى المطلوب منها، فلم تخرج مواقفها عن سياق إدانة الانتهاكات، والمطالبة بالتدخل لحماية المقدسات.

1. الاستيطان والتهويد:

أكدت الفصائل الفلسطينية رفضها للتصعيد الإسرائيلي المستمر والخطير والإجرامي في القدس، ودانت إمعان الاحتلال في مواصلة بناء وتوسيع الاستعمار الاستيطاني المستمر، والبناء تحت المسجد الأقصى، واقتحامات المستوطنين للأقصى بحماية جيش الاحتلال، وتغيير الواقع الجغرافي والديموغرافي لمحاولة تغيير مكانة القدس القانونية وطابعها الإسلامي والعربي بخطوات تهويدية يومية. كما قالت الفصائل الفلسطينية إنها تنظر بخطورة بالغة وتدين بيع أو تأجير أراضي الوقف للكنيسة الأرثوذكسية التي قامت بتسريب الأراضي للاحتلال في مدينة القدس المحتلة. وبالمقابل طالبت الفصائل السلطة الفلسطينية بوقف «التنسيق الأمني»، وإطلاق يد المقاومة الفلسطينية؛ لردع انتهاكات الاحتلال واعتداءاته بحقّ المقدسات والإنسان الفلسطيني.

طالبت الفصائل الفلسطينية السلطة بوقف "التنسيق الأمني"، وإطلاق يد المقاومة الفلسطينية؛ لردع انتهاكات الاحتلال واعتداءاته بحقّ المقدسات والإنسان الفلسطيني

فقد حذرت حركة حماس من التصعيد الإسرائيلي المتواصل في مدينة القدس والمسجد الأقصى، و«من خطورة الصمت حيال التصعيد المحموم للاحتلال ضدّ الأرض والشعب



والمقدسات في القدس المحتلة، مما يتخذه قادة الاحتلال غطاء لمواصلة جرائمهم». كما دعت الأمتين العربية والإسلامية والشعب الفلسطيني إلى حشد الطاقات للدفاع عن القدس والمسجد الأقصى وحمايتهما من مشاريع التصفية، مشددة على أن القدس والمسجد الأقصى المحتلة أرض عربية إسلامية لا يحقّ لأحد أن يتنازل عنها، وأن القدس لا تقبل القسمة. وأكدت حماس أن استمرار تصاعد الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية هو «دليل قاطع على فشل كل مشاريع التسوية»[1].

ودعت حماس إلى شدّ الرحال نحو المسجد الأقصى المبارك، وتكثيف الرباط في ساحاته. وشدد إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، على أن محاولات الاحتلال فرض أمر واقع في المسجد الأقصى المبارك عبر مخططات التهويد والتقسيم الزماني والمكاني والاقتحامات المتواصلة والسماح لأعضاء الكنيست باقتحام الأقصى لن تفلح في أهدافها، وسيبقى المسجد الأقصى المبارك إسلاميًا خالصًا ولن يكون للاحتلال فيه موطئ قدم. ودعت كل مكونات شعبنا وفصائله ومستوياته إلى الإسراع في اعتماد برنامج وطني موحد لمواجهة الاحتلال ومخططاته والتصدي لها بكل قوة، وكسر كل معادلاته ووضع حد لمشاريعه الاستيطانية الخطيرة[2].

وفي السياق، حذرت حركة فتح من الخطر الذي يحدّق بمدينة القدس، نتيجة التوسع الاستيطاني، وهدم المنازل، ومصادرة المباني التاريخية، وتهويد المقدسات الإسلامية والمسيحية، واستمرار الحفريات أسفل البلدة القديمة، كما استنكرت الانتهاكات

1 للمزيد انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/3/28 و2017/6/3 و2017/10/28؛ وصحيفة القدس، 2017/6/3 و2017/9/4، ووكالة وفا، 2017/9/4.
2 للمزيد انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/4/5، وموقع حركة حماس، 2017/7/5.



المستمرة للاحتلال، وأعلنت رفضه أي تغيير في الوضع القائم في مدينة القدس والمسجد الأقصى. كما أكدت فتح أن الدولة الفلسطينية ستقام على حدود 1967 وشرقي القدس عاصمة لها، ولا حلّ من دون القدس[1].

فيما عدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين استمرار التصعيد الإسرائيلي في مدينة القدس «محاولة للعودة من جديد إلى دائرة النار التي ستحرق لهيبها الاحتلال ومخططاته العدوانية وستزيد مقاومة وإصرار شعبنا اشتعالاً». ودعت الجبهةُ القيادةَ الفلسطينية إلى التوقف عن استمرار الرهان على «الحل السلمي والوقوع في فخ السلام المزعوم والأفكار الأمريكية المسمومة»[2].

2. هبة الفلسطينيين بعد إجراءات الاحتلال ضد الأقصى بعد 14 تموز/يوليو 2017:

حاولت الفصائل الفلسطينية استثمار الإجراءات الإسرائيلية داخل الأقصى المبارك بالشكل المطلوب، حيث توالت الدعوات إلى تصعيد المواجهات وعمليات المقاومة ضدّ الاحتلال

تفاعلت الفصائل الفلسطينية بشكل واسع بعد الإجراءات الإسرائيلية داخل المسجد الأقصى المبارك بعد العملية البطولية التي داخل باحات المسجد المبارك في 2017/7/14، وحاولت استثماره بالشكل المطلوب، حيث توالت الدعوات إلى تصعيد المواجهات وعمليات المقاومة ضدّ الاحتلال. فقد أكدت الفصائل أن عملية الأقصى ردّ طبيعي على الإرهاب الإسرائيلي، والاعتداءات المتكررة على المسجد، والاقتحامات اليومية للمستوطنين للمسجد، ورأت أنها تأكيد لاستمرارية انتفاضة القدس.

كما حذرت الفصائل من محاولات تمرير اتفاق جديد يغير الوقائع على الأرض، ويعطي الاحتلال سيادة في المسجد الأقصى المبارك مقابل إزالة الأبواب الإلكترونية. ومن جهتها، أكدت بعض الأجنحة العسكرية للفصائل أنه ستكون لها كلمتها القوية والعليا في حال

1 للمزيد انظر: وكالة وفا، 2017/4/11 و2017/7/4؛ والقدس، 2017/7/16 و2017/12/19؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، وموقع عربي 21، 2017/12/19.
2 القدس، 2017/8/29.

استمر الاحتلال بمخططه ضدّ المسجد الأقصى، مشددة على أنها لن تسمح بأي حال من الأحوال للعدو الجبان أن يتغول على الأقصى والمقدسات وأهلنا في القدس.

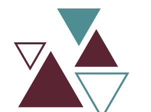
وأكدت حركة حماس أنها تنظر بخطورة بالغة إلى إقدام حكومة الاحتلال على إغلاق المسجد الأقصى المبارك ، ومنع الأذان والصلاة فيه، ودعت إلى هبة جماهيرية واسعة نصرة

للمسجد الأقصى المبارك، كما دعت المقدسيين إلى اللنفير حمايةً للمسجد الأقصى، والشعب الفلسطيني إلى تصعيد انتفاضة القدس المباركة، والاشتباك مع قوات الاحتلال

والمستوطنين على محاور التماس كافة، والدفاع عن الأقصى وكسر كل معادلات الاحتلال الإسرائيلي مهما بلغت التضحيات. ووجهت دعوة إلى أبناء الأمة لهبة واسعة نصرة للأقصى، والحكومات العربية والإسلامية لتحمل مسؤولياتها تجاه الاستهداف الخطير للمسجد الأقصى. وقالت حماس إن هذه الجريمة تأتي استمرارًا للحرب الدينية التي يستهدف بها العدو شعبنا وأرضنا ومقدساتنا، وعدوانًا غير مسبوق على حقوق العرب والمسلمين في القدس والمسجد الأقصى المبارك تمهيدًا لفرض وقائع جديدة وتقسيم الأقصى[1].

كما أشادت حماس بحراس الأقصى والمصلين الذين رفضوا دخوله عبر أبواب التفتيش الإلكترونية، التي تهدف إلى إحكام السيطرة الأمنية عليه وإحداث تغيير في الوضع القائم ومنع شدّ الرحال إليه والرباط فيه، مؤكدة أن هذه الإجراءات خطيرة وغير مسبوقة. وبناء على ما تقدم فقد طالبت الحركة بضرورة توحيد الصف، وتنسيق العمل في الميدان بين الفصائل. وشدد رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية على أن الشعب الفلسطيني ومقاومته لن يسمحا بتمرير مخططات الاحتلال في المسجد المبارك. وخاطب هنية شعبنا في القدس بالقول «نحن في معركة واحدة، وحماس لن تسلمكم ولن تخذلكم، وأبناؤها يعرفون طريقهم لنصرة الأقصى»، مشيرًا إلى أن جرأة العدو الإسرائيلي على المسجد الأقصى ما كان لها أن تكون لولا حالة التشرذم والصراعات التي تعيشها الأمة.

1 للمزيد انظر: موقع حركة حماس، 14-2017/7/15.



ودعا هنية الفصائل الفلسطينية إلى اجتماع عاجل للاتفاق على استراتيجية لمواجهة مع الاحتلال. وأكد هنية أن المقاومة في غزة تطور نفسها إعدادًا لتحرير القدس والرجوع إلى كل فلسطين المباركة[1].

وفي السياق ذاته، دعت حركة فتح إلى شدّ الرحال إلى المسجد الأقصى المبارك والرباط فيه، مؤكدة أن إغلاقه، ومنع إقامة صلاة الجمعة فيه، هو تصعيد خطير ومرفوض ومدان. وشددت على أن الأقصى خطّ أحمر، ولن تقبل بوضع الأبواب الإلكترونية، كما أعلنت رفضها وضع القيود على الدخول إلى البلدة القديمة وباحات الأقصى. كما حذرت فتح من مخطط إسرائيلي لاستغلال الأحداث لتهويده، وشددت على ملكية المسلمين للمسجد الأقصى، وعلى وجوب إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل 2017/7/14. كما قررت الحركة تشكيل خلية أزمة لمتابعة الأحداث المتسارعة بالقدس. وطالب محمود العالول، نائب رئيس فتح، بإلغاء الإجراءات الإسرائيلية كافة في مدينة القدس، محذرًا من أن السياسة التي تتبعها القيادة الإسرائيلية الحالية، سوف تحوّل الصراع، من «سياسي»، إلى «ديني»[2].

وحمّلت حركة الجهاد الإسلامي الاحتلال الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن استمرار الاعتداءات على المسجد الأقصى والمصلين فيه. وقالت الحركة: «نعتبر إقدام قوات الاحتلال على اقتحام المسجد يوم الجمعة بمثابة تعدٍ خطير كان يجب أن يجابه بقوة وبسالة حتى يفهم أن الأقصى خط أحمر». وأكدت التزامها بالدفاع عن المسجد، ووصفت قرار إغلاقه بأنه «جريمة وعدوان واستهداف واضح للإسلام كدين»، محذرة من «مغبة استخدام اقتحاماته وعدوانه ذريعة لتقسيم المسجد الأقصى». وقالت إن ما يرتكبه الاحتلال من عدوان يومي يهدد بإشعال المنطقة بأسرها، وينذر بحالة من الحرب، التي تُصر حكومة نتنياهو المتطرفة على أن تكون حربًا دينية من خلال ما تتخذه من سياسات

1 للمزيد انظر: وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2017/7/17؛ والقدس العربي، 2017/7/18؛ وموقع حركة حماس، 20-2017/7/21.

2 للمزيد انظر: الحياة الجديدة، 2017/7/14؛ ووكالة وفا، 17 و2017/7/22، والغد، 2017/7/20؛ ووكالة الأناضول، 2017/7/25.

عنصرية حاقدة بحقّ المسلمين ومقدساتهم في فلسطين. ومن جهته، شدد عضو المكتب السياسي للحركة محمد الهندي على أن المؤامرة ضدّ الأقصى لن تمر بهدوء[1].

ودعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الشعب الفلسطيني إلى «التصعيد الميداني والنزول إلى الشارع والاشتباك مع الاحتلال في مواقع التماس، وتنظيم المسيرات الحاشدة في كل المناطق دعمًا لصمود أهلنا في مدينة القدس المحتلة، ودفاعًا عن عروبتها وهويتها ومقدساتها». كما دعت السلطة إلى «ممارسة دور جاد وفاعل حيال التطورات الخطيرة في مدينة القدس»، وإلى ضرورة استثمار هبة القدس الجماهيرية والبناء الإيجابي عليها، وتنظيم إدارتها، محذرة من «محاولات الاحتلال الخبيثة تحويل ما يجري في القدس والمسجد الأقصى إلى صراع ديني مستهدفًا الحقّ التاريخي لشعبنا في المدينة»[2].

2. إعلان ترمب (كانون أول/ ديسمبر 2017):

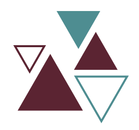
> دعت بعض الفصائل الرئيس عباس إلى الانسحاب من اتفاق أوسلو وإفرازاته، وسحب الاعتراف بدولة الاحتلال، ووقف التنسيق الأمني، وإنهاء الانقسام الداخلي، وتعزيز الوحدة الوطنية

أعلنت الفصائل الفلسطينية رفضها لإعلان الرئيس الأمريكي دونالد تمب في 2017/12/6 الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي، ونقل السفارة الأمريكية من "تل أبيب" إليها، ودعت إلى عدم الاعتراف به، والعمل على تجريمه، ورأت فيه إعلان حرب على الشعب الفلسطيني، وتجاوزًا خطيرًا لكل الخطوط الحمراء، ودعت إلى وحدة الصف لمواجهته. كما أكدت ضرورة تصعيد الانتفاضة في وجه الاحتلال، كردّ طبيعي على الإعلان. فيما دعت بعض الفصائل الرئيس محمود عباس إلى الانسحاب من اتفاق أوسلو وإفرازاته، وسحب الاعتراف بالكيان الإسرائيلي، ووقف التنسيق الأمني، وإنهاء الانقسام الداخلي، وتعزيز الوحدة الوطنية، مشيدة بقرار عدم اللقاء بالمسؤولين الأمريكيين، احتجاجًا على إعلان ترمب.

---

1 للمزيد انظر: وكالة الأناضول، 2017/7/14؛ ووكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، وفلسطين أون لاين، 2017/7/17؛ والقدس العربي، 2017/7/18.

2 للمزيد انظر: الحياة، 2017/7/19؛ والقدس، 2017/7/23.





فقد دعت حركة حماس الشعب الفلسطيني إلى النفير حمايةً للمدينة المقدسة، وإلى تصعيد الانتفاضة، والاشتباك مع العدو على محاور التماس كافة، وطالبت بضرورة توحيد الصف الداخلي الفلسطيني، وتنسيق العمل في الميدان بين الفصائل، وأكدت أنها تنظر بخطورة بالغة للإعلان، وقالت إن القدس لا تقبل القسمة، وهي موحدة كاملة عاصمة لفلسطين، وطالبت منظمة التحرير بسحب اعترافها بدولة الاحتلال، والسلطة الفلسطينية بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال. كما دعت الأمتين العربية والإسلامية وأحرار العالم إلى هبّة واسعة، ودعت الحكومات العربية والإسلامية والمجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته تجاه الإعلان الخطير. وقالت حماس إن استعمال الولايات المتحدة حقّ النقض (الفيتو) ضدّ مشروع القرار المصري بشأن القدس، في جلسة مجلس الأمن الدولي في 2017/12/18، يؤكد أن الرهان عليها كوسيط نزيه في إيجاد حلّ للقضية الفلسطينية كان رهانًا خاسرًا ومضيعة للوقت. كما رأت في تصويت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 2017/12/21 حول القدس انتصارًا للحقّ والعدل والتاريخ، مشيدًا بموقف الدول التي صوتت إلى جانب الحقّ الفلسطيني.

وفيما نظمت حماس مسيرات جماهيرية رفضًا للتوجهات الأمريكية بشأن القدس، ذكر رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية أن حماس أعلنت النفير العام لمواجهة المتطلبات الخطيرة للمرحلة الراهنة. وشدد على أن الشعب الفلسطيني ومقاومته لن يسمحا بتمرير إعلان ترمب. كما أكد هنية أنه «لا يوجد بشر في هذا العالم يمكن أن ينتزع منا قدسنا، ولا يمكن لكائن من كان أن يغير هوية القدس»، مشددًا أنه لا وجود لشي اسمه «دولة إسرائيل» لتكون له عاصمة اسمها القدس. وأشار هنية إلى أن قرار ترامب لا يقل خطورة عن وعد بلفور، وقال: «نحن لا يمكن أن نقبل بأنصاف الحلول، وواهم من

يعتقد أن موقفنا سوف ينتهي بالشجب، أو الاستنكار، أو المظاهرات التي تفرغ الشحنات العاطفية». كما شدد نائب رئيس المكتب السياسي لحماس صالح العاروري أن الموعد قد حان لموجة جديدة وهجمة جديدة من المقاومة، قائلًا: «هذه المرة من الضفة الغربية والقدس العزيزة، ولا بد أن ندفع هذا الاحتلال خطوات أخرى إلى الوراء»[1].

أما حركة فتح فقد شددت على أن إعلان ترمب «مؤامرة كبرى»، وانحياز للاحتلال، ويستدعي ردّ فعل قوي وواضح، وهو تدمير للأسس التي قامات عليها عملية السلام، ويُشكل انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي، كما يُعدّ انتهاكًا للاتفاقيات الدولية. وقالت فتح إن تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2017/12/21 بأغلبية ساحقة لمصلحة مشروع قرار بشأن القدس، تمثل "صفعة" لإعلان ترمب. كما دعا المجلس الثوري للحركة الإدارة الأمريكية إلى الإسراع بالتراجع عن الإعلان، وأكد أنه لا مجال للتعامل مع الإدارة الأمريكية في ظلّ تنكرها لحقوق الشعب الفلسطيني، وأن الدور الأمريكي قد انتهى كوسيط في المسار السياسي لحلّ القضية الفلسطينية. وشدد على ضرورة استمرار التحرك الجماهيري في القدس وعلى امتداد الأراضي الفلسطينية لمواجهة هذا القرار الجائر[2].

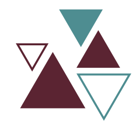
وأعلن محمود العالول، نائب رئيس حركة فتح، أن اتفاق أوسلو انتهى بشكل عملي، وأن المفاوضات بشكلها القديم ولت إلى غير رجعة، مؤكدًا على شرعية كل أشكال المقاومة، وعلى إعداد برنامج متكامل لمواجهة الإعلان المشؤوم. وقال العالول إن إعلان ترامب ليس له أي قيمة قانونية على الإطلاق، لأن «القدس قضية مقدسة ولن نسامح أبدًا من يرتكب خطأ بحقها». كما ندد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح النائب مروان البرغوثي بإعلان ترامب، وحثّ السلطة الفلسطينية على توفير كل مقومات وشروط الصمود والمقاومة، كما أكد على أهمية المقاطعة الشاملة للمنتجات الإسرائيلية[3].

---

1 للمزيد عن موقف حماس انظر: قدس برس، 6 و2017/12/15؛ ووكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2017/12/7؛ وفلسطين أون لاين، 2017/12/7؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 8 و13 و2017/12/21؛ وموقع حركة حماس، 6 و8 و13 و14 و18 و2017/12/23.

2 للمزيد عن موقف فتح انظر: وكالة وفا، 6 و12 و17 و2017/12/18؛ ووكالة صفا، 2017/12/6، والقدس، القدس، 2017/12/9؛ والجزيرة.نت، 2017/12/12؛ والشرق الأوسط، لندن، 2017/12/17؛ والحياة الجديدة، رام الله، 2017/12/21.

3 للمزيد عن موقف فتح انظر: وكالة وفا، 6 و12 و17 و2017/12/18؛ ووكالة صفا، 2017/12/6، والقدس، القدس، 2017/12/9؛ والجزيرة.نت، 2017/12/12؛ والشرق الأوسط، لندن، 2017/12/17؛ والحياة الجديدة، رام الله، 2017/12/21.



ووصفت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين إعلان ترمب بـ «الباطل والمرفوض»، وأكدت أن « الخيارات كافة مفتوحة أمام المقاومة الفلسطينية لصدّ قرار ترمب العدواني»، ودعت إلى ضرورة الحفاظ على «وتيرة معينة من الاشتباك مع العدو الإسرائيلي، وتصعيد خيار المقاومة»، مطالبة منظمة التحرير بسحب اعترافها بدولة الاحتلال، وإعلان فشل مشروع التسوية، وإنهاء اتفاق أوسلو، ورفض العمل بما يترتب عليه من التزامات، وخصوصًا وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال بكل أشكاله. ودعا مسؤول المكتب الإعلامي لحركة الجهاد داود شهاب الجماهير الفلسطينية إلى تصعيد انتفاضة القدس، وانخراط كل فصائل العمل الوطني والإسلامي فيها، وتمكين المقاومة وتصعيدها. وقالت حركة الجهاد إن تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2017/12/21 بأغلبية ساحقة لمصلحة مشروع قرار بشأن القدس، تمثل "صفعة" على وجه واشنطن والاحتلال[1].

ودعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى التصعيد الشامل والاشتباك المفتوح مع الاحتلال في جميع المواقع وصولاً إلى انتفاضة شعبية شاملة؛ مشددة على أن قرار ترمب هو «إعلان حرب»، وأنه «أطلق رصاصة الرحمة بشكل كامل ونهائي على ما يُسمى حل الدولتين وأوهام ما يُسمى عملية التسوية». وانتقدت الجبهة عدم انعقاد أي اجتماع لقيادة منظمة التحرير لبحث إعلان ترامب، وقالت إن استمرار تأجيل اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة «خطوة ضارة غير مبررة». وبدوره أعلن عضو المكتب السياسي للجبهة جميل مزهر استغراب الجبهة من خطاب الرئيس عباس ردًا على الإعلان، وقال إنه كان الأجدر بعباس أن يعلن بشكل حاسم سحب الاعتراف بـ«إسرائيل»، والتخلي عن اتفاق أوسلو، والتزاماته الأمنية والسياسية والاقتصادية ووقف التنسيق الأمني. وفيما أعلنت الجبهة استنفار كوادرها وجناحها العسكري، أعلنت عن إلغاء كافة فعاليات انطلاقتها الـ 50، وتحويلها إلى مسيرات غضب شعبية ومسلحة بعنوان "الثورة مستمرة حتى العودة والقدس المحررة"[2].

1 للمزيد عن مواقف حركة الجهاد انظر: فلسطين أون لاين، 7 و2017/12/14، والحياة، لندن، 10 و2017/12/12، ووكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2017/12/11، والغد، عمّان، 2017/12/12، والمركز الفلسطيني للإعلام، 2017/12/21.

2 للمزيد عن مواقف الجبهة الشعبية انظر: القدس العربي، لندن، 8 و2017/12/13؛ والخليج، الشارقة، 2017/12/8؛ ووكالة صفا، 2017/12/8؛ والحياة، لندن، 2017/12/10؛ ووكالة وفا، 2017/12/11؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2017/12/15.

ودعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى تنفيذ قرارات الإجماع الوطني الفلسطيني، ووقف التنسيق الأمني، وسحب الاعتراف بـ"إسرائيل"، والتحرر من الارتهان لاتفاق أوسلو، ووقف الرهان على المفاوضات، واعتماد الاستراتيجية الوطنية البديلة، وهي استراتيجية الانتفاضة والمقاومة الشعبية الشاملة بكل الوسائل في الميدان، وتدويل القضية والحقوق الوطنية والقومية الفلسطينية. كما دانت الجبهة سياسات التسويف والمماطلة التي تتبعها قيادة السلطة الفلسطينية، وتعطيل اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ودعتها إلى الاجتماع فورًا[1].

2. الأردن:

> بقي الموقف الرسمي الأردني دون مستوى الوصاية الدينية التي تحظى بها السلطات الأردنية على المقدسات في القدس، ويتيح لها القانون الدولي التحرك دوليًا.

بقي الموقف الرسمي الأردني دون مستوى الوصاية الدينية التي تحظى بها السلطات الأردنية على المقدسات في مدينة القدس، ويتيح لها القانون الدولي التحرك دوليًا، لوقف الانتهاكات الإسرائيلية في المدينة المقدسة، ولم تتخذ السلطات الأردنية إجراءات رادعة لوقفها؛ ما أعطى الجرأة لسلطات الاحتلال للتمادي في انتهاكاتها، وتصعيد حجم التهويد، ومصادرة الأراضي، والاستيطان، بشكل غير مسبوق، وشجع ذلك الرئيس الأمريكي على إعلان القدس عاصمة للكيان الصهيوني، ونقل السفارة الأمريكية إليها. فعلى الرغم من مستوى الخطوات الإسرائيلية المتلاحقة والمتسارعة، وخطورة إعلان ترمب، بقيت ردود الفعل الأردنية الرسمية بين تصريحات الشجب والاستنكار وبعض الجهود القانونية والدبلوماسية، التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تمنع كل تلك الإجراءات.

فقد شددت المملكة الأردنية على رفضها «التام والمطلق لكل الخطوات الإسرائيلية الأحادية التي تستهدف تغيير الحقائق على الأرض وتقوض حلّ الدولتين»، وطالبت دولة الاحتلال بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وآخرها قرار مجلس الأمن رقم 2334 الذي يدعو إلى

1 للمزيد عن مواقف الجبهة الديمقراطية انظر: فلسطين أون لاين، 7 و2017/12/10، والخليج، الشارقة، 2017/12/9، والقدس العربي، لندن، 2017/12/16.



وقف الأنشطة الاستيطانية، وإحلال السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. كما أكدت رفضها لجميع الانتهاكات والاجراءات التي يتخذها الاحتلال لتغيير الوضع القانوني والتاريخي في شرقي القدس وفي المقدسات الاسلامية والمسيحية، وطالبت بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس.

وشدد الملك عبد الله الثاني على رفض الأردن الكامل لأي محاولات تستهدف المساس بهوية المدينة المقدسة وعروبتها، وأن الأردن سيستمر في بذل كل الجهود في الدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في مدينة القدس، ومواجهة أي محاولات تستهدف التقسيم الزماني أو المكاني في المسجد الأقصى، محذرًا من خطورة المساس به. كما أكد أن «مصادرة» ممتلكات المسيحيين في شرقي القدس «باطلة ويجب وقفها»[1].

وفي موقف يعكس حالة الضعف، قتل رجل أمن إسرائيلي يحمل صفة دبلوماسية أردنيين داخل مجمع للسفارة الإسرائيلية في عمّان في 2017/7/24، بنيران حارس إسرائيلي يحمل صفة ديبلوماسية، من دون اتخاذ السلطات الأردنية إجراءات رادعة، فقد استمرت الأزمة الديبلوماسية —ولو شكليًا— مع إقفالٍ للسفارة الإسرائيلية بعد مغادرة بعثتها كاملة بعد الحادثة، مع التأكيد الأردني لرفض عودة طاقم السفارة قبل ضمان محاكمة القاتل. ومن جهته، أعرب الملك الأردني عن غضبه من استفزاز رئيس حكومة الاحتلال باستقباله قاتل الأردنيين، وإظهاره بصورة البطل، مؤكدًا أن الأردن لن يتنازل أو يتراجع عن حقوق أبنائه. ولكن، وعلى أرض الواقع، لا يزال التنسيق والعلاقات الثنائية مستمرة، خصوصًا باستمرار وجود السفير الأردني وليد عبيدات في تل أبيب[2].

ولعل إجراءات سلطات الاحتلال في الأقصى بعد العملية التي تمت داخل المسجد خلال تموز/ يوليو 2017، كانت فرصة للسلطات الأردنية لكي تمارس الدور المأمول منها في حماية المقدسات داخل المدينة المقدسة، غير أنها لم تجارِ الحدث، بل اقتصر الدور على

1 للمزيد انظر: وكالة وفا، 4/22 و5/2 و8/16 و2017/11/22، والقدس، 2017/10/18.
2 للمزيد انظر: الغد، 2017/7/27؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 7/29 و8/7 و2017/11/30؛ والقدس، 7/29 و2017/8/7.

المطالبة بإنهاء تلك الإجراءات، وعودة الأمور إلى ما كانت عليه. فقد أكد الملك الأردني، في اتصال هاتفي مع رئيس حكومة الاحتلال أهمية التهدئة، ومنع التصعيد، مجددًا إدانة الهجوم في المسجد المبارك. وفيما أكد رفض العنف بجميع أشكاله، خصوصًا في الأماكن المقدسة وأماكن العبادة، طالب الملك عبد الله بضرورة إعادة فتح المسجد أمام المصلين، مشددًا على ضرورة إيجاد حلّ فوري وإزالة أسباب الأزمة المستمرة. كما أكدت الحكومة الأردنية أنه على «إسرائيل» فتح المسجد الأقصى «فورًا»، وعدم اتخاذ أي إجراءات من شأنها تغيير الوضع التاريخي القائم في القدس والمسجد الأقصى.



وبالرغم من اكتفاء الأردن بإدانة الإجراءات الإسرائيلية، لم يُعجب ذلك حكومة الاحتلال التي هاجمت الموقف الأردني، وقال نتنياهو إنه كان «من الأجدر على الأطراف المعنية كافة، بما فيها الأردن، أن تحافظ على ضبط النفس وتمتنع عن شحن الأجواء». وزعم جلعاد أردان، وزير الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال، أن السيادة على المسجد الأقصى لدولة الاحتلال، وأن موقف الأردن من إغلاق المسجد «ليس مهمًا»، مشيرًا إلى أنه يتوجب على «إسرائيل» تنفيذ القرارات التي تتخذها، والتي ترى بأنها ضرورية من دون النظر إلى موقف الأردن والدول الأخرى وانتظار موافقتها[1].

وعلى الرغم من خطورة الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لـ«إسرائيل»، ونقل السفارة الأمريكية إليها، بقيت ردود الفعل الأردنية الرسمية دون مستوى الحدث، وأبدت قلقًا على عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية. فقد حذر الملك الأردني الرئيس الأمريكي،

1 للمزيد انظر: موقع صحيفة الرأي، عمّان، 2017/7/14؛ وعرب 48، 2017/7/14؛ والغد، 16 و2017/7/19؛ ووكالة سما الإخبارية، 2017/7/16؛ والدستور، 21 و2017/7/25، وموقع صحيفة السبيل، عمّان، 2017/7/24.



خلال اتصال هاتفي قبل يوم واحد من إعلانه، من خطورة اتخاذ أي قرار خارج إطار حلّ شامل يحقق إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها «القدس الشرقية». كما رأى الملك عبد اللّه الثاني، خلال كلمة له في القمة الاستثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول في 2017/12/13، أن إعلان ترامب قرار خطير، تهدد انعكاساته الأمن والاستقرار، ويحبط الجهود لاستئناف عملية السلام.

كما أكدت الحكومة الأردنية أن إعلان ترامب يمثل خرقًا لقرارات الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة، وقالت إنها ترفض القرار. وأعلن مجلسا النواب والأعيان في الأردن رفضهما للإعلان، وطالب النواب بتجميد معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية، وسحب السفير الأردني من «تل أبيب». وقرّر مجلس النواب تكليف اللجنة القانونية النيابية إعادة دراسة مجمل الاتفاقيات مع «إسرائيل»، بما في ذلك اتفاقية وادي عربة. كما استنكرت معظم الأحزاب والنقابات الأردنية إعلان ترمب، وقالت إنه «تصفية للقضية الفلسطينية»، ووصفته بـ«الأرعن والجائر، ويكرس الظلم وسلب الحقوق». وعمّت مسيرات الغضب والتنديد بالإعلان مختلف المحافظات الأردنية، بأعداد كبيرة[1].

3. الدول العربية والإسلامية الأخرى:

> على الرغم من كثرة الانتهاكات التي تعرضت لها القدس، لم تخرج ردود الفعل العربية والإسلامية الرسمية عن التنديد، والشجب، والاستنكار، ومطالبة "إسرائيل" بالتوقف عن الاعتداءات والاستفزازات المستمرة

أعاد الإعلان الأمريكي القدس عاصمة لـ"إسرائيل"، ونقل السفارة الأمريكية إليها، القضية الفلسطينية إلى دائرة الاهتمام العربي والإسلامي، بعدما تراجعت بشكل واضح خلال السنوات الماضية. فعلى الرغم من كثرة الانتهاكات التي تعرضت له مدينة القدس خلال سنة 2017، والتي كان أبرزها إقفال المسجد الأقصى أمام المصلين خلال شهر تموز/يوليو، لم تخرج ردود الفعل العربية والإسلامية الرسمية عن التنديد، والشجب، والاستنكار، ومطالبة «إسرائيل» بالتوقف عن الاعتداءات والاستفزازات المستمرة للمدينة المقدسة.

1 للمزيد انظر: السبيل، عمّان، 2017/12/5، والغد، عمّان، 7-10 و14 و2017/12/21 والدستور، عمّان، 7-9 و2017/12/11.

حتى أن اجتماع وزراء الخارجية العرب تأجل مرتين، لينعقد مع فتح المسجد أمام المصلين، وهو ما تكرر مع بعد إعلان ترمب بشأن القدس في 2017/12/6، حيث انتهت سنة 2017 من دون انعقاد قمة عربية طارئة، والاكتفاء بجلسة استثنائية لمجلس وزراء الخارجية العرب؛ وكأن هناك رغبة عربية بتمرير تلك المشاريع، مع إشارات واضحة من بعض الدول لمنع انعقاد قمة طارئة. وبالمقابل، جاء التحرك الإسلامي متأخرًا مع الحدث الأول، بسقف منخفض، وقويًا ومتفاعلًا مع الحدث الثاني.

أ- الاستيطان والتهويد:

> اتهمت الدول العربية حكومة الاحتلال بوضع العراقيل أمام جهود إحياء "عملية السلام"، من خلال تمسكها بالاستيطان، واستمرار التهويد، ومصادرة الأراضي، وهدم المنشآت الفلسطينية

دانت معظم الدول العربية الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة في مدينة القدس، وحذرت من المحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى إسقاط مشروع «حلّ الدولتين»، واتهمت حكومة الاحتلال بوضع العراقيل أمام جهود إحياء «عملية السلام»، من خلال تمسكها بالاستيطان، واستمرار عمليات التهويد، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل والمنشآت الفلسطينية في الضفة الغربية. وأكدت أن كل هذه الإجراءات غير شرعية وغير قانونية.

فقد حذرت جامعة الدول العربية من المخططات التهويدية في القدس المحتلة، وأكدت أن الانتهاكات الإسرائيلية بحقّ المدينة المقدسة والمسجد الأقصى والمقدسيين «تزايدت بشكل ممنهج وخطط موضوعة مسبقًا»، وحذرت من سعي حكومة الاحتلال إلى سنّ أخطر القوانين العنصرية على الفلسطينيين لسرقة أراضيهم وحقوقهم الوطنية ضاربة بعرض الحائط جميع القوانين والمواثيق الدولية والإنسانية. كما دانت ضغط سلطات الاحتلال على المقدسيين في شتى مناحي الحياة اليومية لترحيلهم القسري من مدينتهم المقدسة. ودان الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس المُحتلة، وأكد أن الحكومة الإسرائيلية بذلك تجهض أي مساعٍ تُبذل على طريق تحقيق «حلّ الدولتين»، مشددًا على أنه لا دولة فلسطينية من دون شرقي



القدس كعاصمة لها. كما استنكر أبو الغيط بشدة، تصريحات رئيس حكومة الاحتلال بشأن «بقاء المستعمرات الإسرائيلية للأبد»، و«استحالة اقتلاعها»[1].

وفي السياق نفسه، طالب رؤساء البرلمانات العربية، في البيان الختامي لمؤتمرهم الثاني بالقاهرة في 2017/2/11، الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والدولية، وعلى رأسها الاتحاد البرلماني الدولي بتعليق عضوية الكنيست الإسرائيلي في أجهزتها ومؤسساتها، في أعقاب إقراره لقانون شرعنة وسرقة الأرض الفلسطينية وتكريس الاستيطان عليها. ودعوا إلى مواجهة المخططات والسياسات ومشاريع الاستيطان في المدينة المقدسة، والتي تستهدف تهويد مدينة وضمها، والوقوف في وجه أي محاولات من أي طرف كان لنقل سفارته إلى مدينة القدس، بما فيها مواقف وتهديدات الإدارة الأمريكية الجديدة بهذا الخصوص. وأكد البيان أيضًا أن الاستيطان يشكل تقويضًا لخيار "حلّ الدولتين"، ويرقى إلى جريمة حرب. كما دعوا إلى إقرار خطة عربية عاجلة لإنقاذ مدينة القدس والدفاع عنها بتقديم أشكال الدعم والمساندة كافة[2].

فيما عدّت مصر مصادقة الكنيست الإسرائيلي على قانون يسمح بتقنين أوضاع المستوطنات عاملًا مقوضًا لفرص «حل الدولتين»، وترسيخًا للوضع غير الشرعي للمستوطنات. وأكدت أن اتخاذ مثل هذه الخطوات أحادية الجانب من شأنه إعاقة الجهود الرامية لإحياء «عملية السلام» واستئناف المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، كما يمثل افتراءً على حقّ الشعب الفلسطيني في إقامة دولته على كامل أراضيه وعاصمتها «القدس الشرقية».

وأعربت وزارة الخارجية القطرية عن إدانتها الشديدة للاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، بما فيها شرق القدس، وأكدت أن استمرار الانتهاكات الإسرائيلية سيؤدي إلى تقويض الجهود الدولية الرامية إلى تنفيذ «حل الدولتين». وطالبت الكويت بإيقاف جميع الأنشطة الاستيطانية، وشددت على أن تدمير الممتلكات الخاصة والعامة في شرقي القدس

1 للمزيد انظر: وكالة وفا، 6/20 و8/29 و2017/10/26؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2017/2/15.
2 وكالة وفا، 11 و2017/2/14؛ والقدس، والمركز الفلسطيني للإعلام، 2017/2/14.



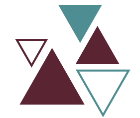
المحتلة، إضافة إلى استمرار أعمال الحفريات والتنقيب أسفل المسجد الأقصى ومواقع دينية أخرى في القدس لا يخدم استقرار المنطقة ككل، كما أن من شأنه أن يقوض الجهود الدولية الرامية إلى وضع نهاية للاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة.

ودعا مؤتمر الحوار الإسلامي المسيحي، الذي عقد في بيروت في 2017/7/1، إلى للعمل على تثبيت المسيحيين في القدس وسائر فلسطين، كما دعا إلى دعم أهالي القدس والمؤسسات المقدسة التعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية الرسمية والأهلية[1].

وبالمقابل، لم ترق القمة العربية التي عُقدت في العاصمة الأردنية عمّان في 2017/3/29 إلى مستوى الحدث الذي تعيشه القضية الفلسطينية عمومًا، والقدس والمسجد الأقصى خصوصًا، حيث عبرت القمة عن حالة التردي التي تعيشها الدول العربية. وغاب عن إعلان عمّان البرامج العملية لوقف الاعتداءات الإسرائيلية بحقّ الأرض والإنسان الفلسطيني، وأكد الإعلان رفض جميع الخطوات والاجراءات التي تتخذها الدولة العبرية لتغيير الوضع القانوني والتاريخي في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة. وطالب



1 وكالة وفا، 2/14 و6/19 و7/1 و2017/8/21؛ والقدس، 2/14 و2017/8/21؛ والقدس، والمركز الفلسطيني للإعلام، 2017/2/14.



بتنفيذ قرار المجلس التنفيذي لمنظمة «اليونيسكو»، الذي صدر في الدورة 200 في 2016/10/18، وبوقف الانتهاكات الإسرائيلية ضدّ المسجد الأقصى[1].

وفي ما يتعلق باقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى فقد اقتصرت —كما هي العادة— ردود الفعل العربية والإسلامية على التنديد تارة، والتحذير من الحرب الدينية تارة أخرى، ومطالبة المجتمع الدولي التدخل لوقف الانتهاكات الإسرائيلية. فقد دانت جامعة الدول العربية بشدة التصعيد الخطير الذي تمارسه سلطات الاحتلال في القدس، وما تقوم به من توظيف مكشوف للأساطير الكاذبة لتبرير اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى. كما حذرت من أن مثل هذه السياسة لن يؤدي إلا إلى مزيد من التوتر والصدامات وزرع بوادر صراع ديني لا يمكن التحكم بمجرياته ومساراته[2].

كما أكد رؤساء البرلمانات العربية الرفض التام لجميع الاعتداءات والاقتحامات المتكررة من قبل مجموعات من المتطرفين والمستوطنين للمسجد الأقصى، بتواطؤ وحماية واضحة من قبل حكومة الاحتلال وأجهزتها الأمنية، كما شددوا على رفض محاولات تقسيم المسجد الأقصى زمانيًا ومكانيًا[3].

وفي سياق متصل، دانت مصر اقتحام المستوطنين باحات المسجد الأقصى، وحذرت من خطورة الاستمرار في سياسة انتهاك المقدسات الدينية، لما يمثله ذلك من تأجيج لمشاعر الغضب والحمية الدينية، ويقوّض الجهود التي تستهدف استئناف «عملية السلام» والمفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. كما دان الأزهر الشريف بشدة تواصل الاقتحامات الإسرائيلية للمسجد. وأعرب عن رفضه التام لمثل هذه الانتهاكات الغاشمة وللمخططات التي تستهدف تهويد القدس وطمس هويته الإسلامية، ومحاولات التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى[4].

1 للمزيد انظر موقع جامعة الدول العربية، إعلان عمّان، 2016/3/29، انظر: goo.gl/Bpbekc
2 للمزيد انظر: وكالة وفا، 2016/8/16، والمركز الفلسطيني للإعلام، 2017/2/15.
3 وكالة وفا، 2017/2/11.
4 للمزيد انظر: وكالة وفا، 16 و2016/8/17.



لم تكن منظمة التعاون الإسلامي أفضل حالًا في تعاطيها مع الانتهاكات الإسرائيلية في القدس من المواقف العربية. كما أطلقت المنظمة النداء العالمي لدعم القدس وفلسطين "وثيقة البراق"

ولم يكن موقف منظمة التعاون الإسلامي أفضل حالًا من المواقف العربية، ولم تتخط ردودها على اعتداءات الاحتلال حدود الإدانة والاستنكار، فقد دانت المنظمة مرارًا السياسات والإجراءات غير القانونية التي تتبعها الدولة العبرية ضدّ المدينة المقدسة، والأعمال الاستفزازية والاعتداءات. وحمّلت المنظمة الدولة العبرية المسؤولية الكاملة عن تداعيات مثل هذه الإجراءات المرفوضة والمدانة، محذرة، في الوقت ذاته، من أن تصاعد وتيرة مثل هذه الممارسات العنصرية من شأنه أن يفجر الأوضاع في المنطقة[1].

فقد دانت منظمة التعاون الإسلامي الاستيطان الإسرائيلي في القدس، وجددت المنظمة تأكيدها على المكانة المركزية الدينية والروحية لمدينة القدس. كما دانت المنظمة تصاعد وتيرة الانتهاكات والاعتداءات التي يمارسها المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون، بحقّ المسجد الأقصى المبارك، تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي. وأكدت منظمة التعاون الإسلامي مجددًا رفضها أي محاولة للانتقاص من السيادة الفلسطينية والوجود الفلسطيني في القدس الشريف[2].

وفي السياق، أطلقت منظمة التعاون الإسلامي، في 2017/2/5، النداء العالمي لدعم القدس وفلسطين «وثيقة البراق»، الذي يهدف إلى حماية المدينة المقدسة، وإلى حشد موارد العالم الإسلامي والعالم الحر، لدعم القدس والمشاريع الإنسانية فيها، والمحافظة على الموروث الديني والتاريخي فيها. كما أعلن المؤتمر الإسلامي لوزراء الثقافة سنة 2019 سنة للتراث في العالم الإسلامي، تزامنًا مع الاحتفاء بالقدس عاصمة للثقافة الإسلامية لسنة 2019، وحثّ جهات الاختصاص فيها على برمجة مجموعة من البرامج والأنشطة لفائدة القدس

1 للمزيد انظر: وكالة وفا، و3/2 و16 و2016/8/21؛ والقدس، 3/2 و2017/9/9؛ المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/3/2.

2 للمزيد انظر: وكالة وفا، و3/2 و16 و2016/8/21؛ والقدس، 3/2 و2017/9/9؛ المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/3/2.



الشريف، تزامنًا مع حلول الذكرى الخمسين لجريمة إحراق المسجد الأقصى. ودعا المؤتمر جهات الاختصاص في الدول الأعضاء التي تمّ اختيار عواصم الثقافة الإسلامية بها في سنة 2019، إلى إعلان توأمة هذه العواصم مع مدينة القدس الشريف، واستضافة أسبوع خاص بمدينة القدس الشريف فيها ضمن البرنامج السنوي للاحتفالية[1].

ب- زيارات التطبيع للقدس والأقصى[2]:

> شهدت سنة 2017 تطورًا ملحوظًا على صعيد الدعوات العربية والإسلامية لزيارة القدس والصلاة في المسجد الأقصى المبارك، بزعم تثبيت المقدسيين، والتأكيد على قدسية المسجد المبارك"

شهدت سنة 2017 تطورًا ملحوظًا على صعيد الدعوات العربية والإسلامية لزيارة مدينة القدس والصلاة في المسجد الأقصى المبارك، بزعم تثبيت المقدسيين، وتأكيد قدسية المسجد المبارك. وبالرغم من ذلك ما زال "التطبيع الديني" مع الكيان الإسرائيلي غير رسمي، وغير معلن بما يعنيه الطابع الرسمي والعلني حرفيًا، إلا أنّ تطورات ما يسمّى بـ "الزيارات الدينية" تؤشّر إلى اتجاهات متزايدة لإخراج هذه العلاقات إلى العلن في سياق ترويض المزاج الشعبيّ وصولًا إلى تقبّل فكرة التطبيع مع الاحتلال.

وقد أثارت زيارات التطبيع المتكررة بدعوات من السلطة الفلسطينية للقدس حالة من الجدل الحاد، بين مؤيد ومعارض. ففي حين يرى المؤيدون أن من شأن هذه الزيارات تقديم الدعم للمدينة المقدسة، يرى المعارضون أنها تؤدي إلى تطبيع العلاقات مع الاحتلال، لأنها تتم بتأشيرات وتصاريح دخول صادرة عن الجيش الإسرائيلي. وكشف مدير إدارة الفتوى والتشريعات المقارنة في مجمّع الفقه الإسلامي الدولي، التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، الدكتور عبد القاهر محمد قمر، أن المجمع أصدر قرارًا انتهى إلى أن الحكم الشرعي لزيارة المسجد الأقصى، مندوب ومرغّب فيه شرعًا، إذا كانت الزيارة محققة للمصالح، التي يوكل تقديرها لأولي الأمر في الدول الإسلامية.

1 للمزيد انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/2/5، ووكالة وفا، 2017/11/22.
2 للاطلاع على تطور مسار التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي راجع:
براءة درزي: التطبيع العربي مع "إسرائيل"، 2017/11/29، http://alquds-online.org/items/981



كما أعلن مفتي الجمهورية التونسية الشيخ عثمان بطيخ قبوله زيارة مدينة القدس والمسجد الأقصى، تلبية لدعوة قدمها قاضي قضاة فلسطين، مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية محمود الهباش، ودعوة مفتي القدس والديار المقدسة في فلسطين الشيخ محمد حسين. وأكد المفتي التونسي أن زيارة القدس والصلاة في مسجدها الأقصى لا تدخل في باب «التطبيع»، بل هي زيارة تأييد وتضامن ومساندة ودعم للفلسطينيين الصامدين فوق أرضهم[1].

وبالمقابل، دعا فقهاء وعلماء من 14 دولة إفريقية، في ختام «ملتقى القدس الثاني» الذي انعقد في العاصمة الموريتانية نواكشوط في 2016/11/13، إلى ضرورة القيام بـ«تعبئة شاملة» نصرة للقدس وفلسطين، و«التصدي لأي محاولات إسرائيلية للتغلغل» في القارة السمراء، وعلى ضرورة التصدي لـ«مسار التطبيع مع إسرائيل». كما أعلن علماء في الشريعة الإسلامية تبني «ميثاق علماء الأمة لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني» في مستوياته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية كافة. ويتكون الميثاق، الذي وقعت عليه 36 هيئة ورابطة وأكثر من ثلاثمئة عالم من 26 دولة، من 44 مادة، تقدم الحكم الشرعي في التطبيع وتعدّه محرمًا شرعًا، مع شرح أدلة تحريمه ومقاصدها، وذكر ما يترتب عليه من «مفاسد»، وقال العلماء، في مؤتمر عقدوه بإسطنبول في 2017/12/18، إن إطلاق الميثاق يهدف إلى الحد من تنامي موجة التطبيع المتزايدة مع «إسرائيل» في العالم الإسلامي[2].

كما أظهرت سنة 2017 المزيد من التطبيع العربي والإسلامي مع الاحتلال الإسرائيلي، فقد قال داني دانون، السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة بأنه يجري حوارات مع سفراء 12 دولة إسلامية وعربية لا تقيم علاقات دبلوماسية مع «إسرائيل»[3].

1 وكالة وفا، 8 و2/27 و2017/8/1.
2 للمزيد انظر: وكالة الأناضول، 2016/11/15؛ والجزيرة.نت، 2017/12/19.
3 Yedioth Ahronoth newspaper, 2017/11/27,
https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5048554,00.html



وقد بدا واضحًا التطبيع البحريني مع الكيان الإسرائيلي خلال سنة 2017، من باب التسامح الديني والحقوق الدينية، على الرغم من أنها لم تعلن عن افتتاح ممثلية أو مكتب تجاري لدولة الاحتلال على أراضيها. ففي 2017/9/22، حضر ولي عهد البحرين الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة مناسبة في مركز سيمون فيزنتال في لوس أنجلوس، برفقة وفد مكون من أربعين شخصًا، بهدف التوقيع على إعلان لإدانة الكراهية الدينية والعنف. وقد عزفت فيها أوركسترا البحرين الوطنية النشيد الوطني الإسرائيلي، ووقف مسؤولون عرب احترامًا له، بحسب صحيفة جيروزاليم بوست. كما كشفت صحيفة تايمز البريطانية في 2017/9/23 أن ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أطلق دعوة لإنهاء المقاطعة العربية لـ"إسرائيل"، وقالت إن أول ظهور لمعارضة آل خليفة المقاطعة العربية لـ"إسرائيل" تم خلال اجتماع في العاصمة المنامة مع حاخامين أمريكيين من مركز سيمون فيزنتال في فبراير/شباط 2017. ونسبت الصحيفة إلى الحاخام أبراهام كوبر، الذي حضر اجتماع المنامة، القول إن ملك البحرين عبر عن معارضته الشخصية للمقاطعة العربية لـ"إسرائيل".

وبالتزامن مع الإعلان الأمريكي في 2017/12/6 اعتبار القدس عاصمة لـ"إسرائيل"، قام وفد رسمي بحريني يضم 24 شخصًا من جمعية "هذه هي البحرين"، في 2017/12/10، بزيارة تطبيعية لمدينة القدس، وقام بجولة داخل المسجد الأقصى، تعرض خلالها الوفد للتوبيخ من المصلين، كما قام عدد منهم بطردهم، ومنعوه من الدخول من أحد أبواب المسجد، قبل أن يتمكن الوفد من الدخول من باب آخر. وبحسب مراسل القناة الثانية بالتلفزيون الإسرائيلي فإن الوفد جاء تنفيذًا لقرار ملك البحرين[1].

1 للمزيد انظر: الجزيرة.نت، 2017/12/11. وانظر أيضًا.
Simon Wiesenthal Center, https://goo.gl/Jk5RGV, & https://goo.gl/oZbdUc; & The washington post, 222017/9/, https://goo.gl/xVSrU2; & The Times of Israel, 262017/9/, https://goo.gl/BnkHj9

وبالمقابل، تجاهلت السعودية رفض الاحتلال التجاوب مع «مبادرات السلام»، وتبنّت خيار تطوير العلاقة مع الاحتلال بغضّ النظر عن الصراع القائم معه، ومآلات حلّ القضية الفلسطينية. ويبدو أنّ السعودية تنطلق في هذا الخيار على قاعدة العداء لإيران، وهي قاعدة تجمعها مع الاحتلال. وقد أشار وزير الطاقة الإسرائيلي، يوفال شتاينيتز إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يقيم علاقات مع دول عربية وإسلامية وصفها بـ«المعتدلة» منها السعودية، مشددًا على أن السعودية تساعد الدولة العبرية في كبح جماح إيران والتوسع الشيعي في المنطقة[1].

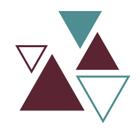
وقد تحدث عن تلك العلاقة بشكل واضح الجنرال المتقاعد المقرّب من حكّام السعودية أنور عشقي، وقال إنّ «التواصل بين السعودية وإسرائيل هو تواصل علمي وفكري وإنساني، وليس تواصلًا سياسيًا»، مشيرًا إلى أنّ «إلقاء الأمير تركي الفيصل محاضرةً وإلقائي أنا محاضرةً مع الإسرائيليين في أمريكا، أو في أيّ منطقة أخرى، لا يعني تطبيعًا، خصوصًا أنّنا لسنا رسميين». وبرأيه فإنّ التطبيع «أكبر ضمانة الآن لإعطاء الفلسطينيين حقوقهم»[2].

وفي السياق نفسه، ظهر الأمير تركي الفيصل في مقابلة مع هيئة البث الإسرائيلية (مكان) في 2017/10/24، سُجلت على هامش مؤتمر عقد في 2017/10/22 من تنظيم "منتدى سياسة إسرائيل" و"مركز الأمن الأمريكي الجديد" و"مركز قادة من أجل أمن إسرائيل" في نيويورك وشارك فيه الفيصل إلى جانب مدير جهاز الموساد الإسرائيلي الأسبق إفرايم هليفي وإسرائيليين آخرين[3].

1 القدس، 2017/11/20. وانظر أيضًا:
The Jerusalem Post newspaper, 195017/11/, http://www.jpost.com/Israel-News/Politics-And-Diplomacy/Israeli-minister-reveals-covert-contacts-with-Saudi-Arabia-514647

2 للمزيد انظر: موقع DW عربية، 2017/6/27، http://p.dw.com/p/2fTUs؛ وموقع قناة روسيا اليوم على اليوتيوب، 2017/10/24: https://www.youtube.com/watch?time_continue=1&v=soduptnGI1Y

3 للمزيد انظر: موقع عرب 48، 2017/10/23، http://ow.ly/qk5u30gdtOJ؛ وصفحة هيئة البث الإسرائيلية على الفيسبوك: https://www.facebook.com/kan.news/videos/356004208157875/؛ وعربي 21، 2017/10/24. http://ow.ly/2go730gdk8j



وكانت هيئة البث الإسرائيلي قد كشفت في 2017/9/7 عن زيارة سرية قام بها أمير من البلاط الملكي السعودي بحث فيها مع كبار المسؤولين الإسرائيليين فكرة دفع السلام الإقليمي إلى الأمام. وتحدثت تقارير إسرائيلية على أنّ الأمير هو ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، مشيرة إلى أنه زار تل أبيب في أيلول/ سبتمبر 2017. وهو ما نفت الخارجية السعودية قائلة إنّ المملكة كانت دائمًا واضحة في تحرّكاتها واتصالاتها وليس لديها ما تخفيه في هذا الشأن[1].

أما علاقة الإمارات التطبيعية مع "إسرائيل" فقد كانت من بوّابة المنظمات الدولية، وخلال علاقات تسليحيّة سرّية، فإلى جانب فتح أبواب الإمارات للزّيارات الإسرائيلية التي تتمّ تحت عناوين شتّى، منها الأمن والطاقة، فإنّ الإمارات هي إحدى الدول التي تشكّل سوقًا لصادرات "إسرائيل" من الأسلحة إلى قارة آسيا. وقد تحدّث تقرير نشرته صحيفة معاريف العبرية في 2017/10/8 عن علاقات أمنية وعسكريّة بين "إسرائيل" وعدد من الدول الآسيوية، من بينها دول عربية لا تقيم علاقات دبلوماسية مع دولة الاحتلال. ووفق الصّحيفة، فإنّ الرقابة العسكريّة الإسرائيلية تحظر نشر أنباء حول صفقات العتاد الأمني التّقني وصفقات السلاح التي تبرمها "إسرائيل" مع أبو ظبي، وذلك بذريعة المحافظة على الأمن القومي. يضاف إلى ذلك مشاركة الإمارات في مناورات وتدريبات عسكريّة إلى جانب "إسرائيل" ومنها المشاركة في اليونان في آذار/ مارس 2017[2]. ولعلّ هذه العلاقة التسليحية تجد تفسيرًا لها في تصريح وكيل وزارة الدفاع الإماراتية عبد الله الهاشمي في 2017/11/11، الذي قال "إن إسرائيل والإمارات لا تشكل إحداهما أي خطر على الأخرى، وإن الاعتقاد بأنّ امتلاك الإمارات مقاتلات من نوع أف 35 يشكل خطرًا على إسرائيل أمر لا يتّسم بأي منطق"[3].

---

1 للمزيد انظر: هيئة البث الإسرائيلي، 2017/9/7، http://www.makan.org.il/Item/?itemId=13041؛ وبلومبيرغ، 2017/9/11. http://ow.ly/tGmc30gntBn؛ وميدل إيست مونيتور، 2017/10/21، http://ow.ly/oHiO30gnGRa؛ ووكالة الأنباء السعودية (واس)، 2017/10/22، http://www.spa.gov.sa/1679933؛ وموقع مدينة القدس، 2017/11/29، http://quds.be/q0v

2 عرب 48، 2017/3/27. https://goo.gl/v7od44

3 للمزيد انظر: معاريف، 2017/10/6، http://www.maariv.co.il/journalists/Article-601770؛ وموقع المجد الأمني، 2017/10/8، http://ow.ly/LWvS30giHkR؛ وموقع يوتيوب بتاريخ 2017/11/11: https://www.youtube.com/watch?v=H_71D3UXntE؛ وموقع مدينة القدس، 2017/11/29، http://quds.be/q0v

ج- هبة الفلسطينيين رفضًا لإجراءات الاحتلال ضد الأقصى بعد 14 تموز/يوليو 2017:

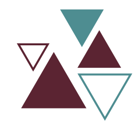
طالبت الجامعة العربية بإعادة فتح المسجد الأقصى "فورًا" بعدما أغلقه الاحتلال، وحذرت من تبعات خطوة إغلاقه التصعيدية، وتأجيجها للصراع الديني وتفاقم الإرهاب والعنف في المنطقة، للإطاحة بكل جهود واحتمالات تحقيق السلام فيها

ردًا على الإجراءات الإسرائيلية بعد عملية الأقصى في تموز/ يوليو 2017، طالبت جامعة الدول العربية بإعادة فتح المسجد الأقصى «فورًا» أمام المصلّين، وحذرت الجامعة، في بيان صدر عن أمانتها العامة، من «تبعات هذه الخطوة التصعيدية على العالمين العربي والإسلامي، وتأجيجها للصراع الديني وتفاقم الإرهاب والعنف في المنطقة، للإطاحة بكل جهود واحتمالات تحقيق السلام فيها». وحمّل مجلس الجامعة سلطات الاحتلال المسؤولية عن تلك الإجراءات. ودان محاولات تغيير الواقع التاريخي في المسجد الأقصى، وتركيب الأبواب الإلكترونية، وصولًا إلى فرض أمر واقع جديد؛ الأمر الذي سيؤدي إلى تصعيد بالغ الخطورة وعواقب وخيمة في إشعال فتيل الحرب الدينية في المنطقة.

وأكد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، أن قيام «إسرائيل» بإغلاق المسجد الأقصى سلوك من شأنه إذكاء التطرف وتصعيد التوتر. وقال أبو الغيط إن القُدس خطٌ أحمر لا يقبل العربُ والمسلمون المساس به، وأن ما يحدث من قبل دولة الاحتلال هو محاولة لفرض واقع جديد في المدينة المُقدّسة، بما في ذلك المسجد الأقصى. كما دان البرلمان العربي إغلاق المسجد الأقصى، وقال رئيس البرلمان مشعل السلمي إن الإجراءات الإسرائيلية بحقّ الأقصى، تعدّ «تصعيدًا خطيرًا [...] يأتي في سياق سياسات قوات الاحتلال بالتقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى المبارك»[1].

وفي السياق، أعربت مصر عن قلقها البالغ تجاه «أحداث العنف» التي شهدتها ساحة المسجد الأقصى، محذرة من خطورة تداعيات مثل تلك الأحداث والإجراءات على تقويض الجهود

1 للمزيد انظر: وكالة الأناضول، 2017/7/14؛ والخليج، 2017/7/16؛ وكالة وفا، 2017/7/17؛ وموقع جامعة الدول العربية، 2017/7/23.



الإقليمية والدولية المبذولة لتشجيع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على استئناف المفاوضات وإحياء عملية السلام. ووجه الرئيس عبد الفتاح السيسي، خلال فقرة «اسأل الرئيس»، ضمن فعاليات اليوم الأول بمؤتمر الشباب الرابع بالإسكندرية، رسالة إلى القيادة والشعب الإسرائيلي: «من فضلكم... أنا بقول من فضلكم أهو، هذا الأمر يجب أن يتوقف ويجب احترام مشاعر المسلمين تجاه مقدساتهم، هذا أمر مقدس جدًا جدًا». وتابع قائلًا: «لا يصح استفزاز المسلمين سواء اللي موجودين في فلسطين أو اللي موجودين في العالم الإسلامي، خلونا نحترم بعض». كما دان الأزهر إغلاق الأقصى ومنع إقامة الصلاة فيه[1].

فيما عبرت السعودية عن استنكارها وقلقها البالغ من قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلية بإغلاق المسجد الأقصى أمام المصلين، وأكدت أن هذا العمل يمثل انتهاكًا سافرًا لمشاعر المسلمين حول العالم. وأضافت أن هذا العمل يشكل تطورًا خطيرًا من شأنه إضفاء المزيد من التعقيدات على الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة[2]. كما دعا لبنان «إلى تحرك عربي جامع، والمباشرة بمروحة اتصالات سياسية وديبلوماسية واسعة من أجل إلزام إسرائيل بعدم إقفال أبواب المسجد الأقصى أمام المصلّين، واحترام القوانين والمواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان». ودان لبنان «الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على حرمة المسجد الأقصى، وإغلاق أبوابه أمام المصلين»[3].

وتوالت ردود الفعل المنددة بقرار «إسرائيل» إغلاق المسجد الأقصى ومنع المصلين من أداء صلاة. وأعربت كل من قطر والكويت والإمارات وتونس والمغرب والجزائر والسودان عن إدانتهم واستنكارهم الشديدين للإجراءات الإسرائيلية[4].

ومن جهتها دانت منظمة التعاون الإسلامي بشدة إغلاق الاحتلال الإسرائيلي للمسجد الأقصى ومنع إقامة الصلاة فيه، وقالت إنها «جريمة وسابقة خطيرة وعدوانًا صارخًا على

---

1 للمزيد انظر: اليوم السابع، 2017/7/14؛ والشرق الأوسط، 2017/7/15؛ وموقع صحيفة الأهرام، القاهرة، 2017/7/20، وموقع صحيفة الوطن، القاهرة، 2017/7/24.
2 للمزيد انظر: الشرق الأوسط، 18 و 2017/7/25؛ والحياة، 2017/7/19.
3 للمزيد انظر: الحياة، 16 و 2017/7/20؛ ووكالة وفا، 2017/5/14.
4 للمزيد انظر: الجزيرة.نت، 2017/7/14، والقدس، 17 و 2017/7/22، وموقع صحيفة الاتحاد، أبو ظبي، 2017/7/16، ووكالة الأناضول، 22 و 2017/7/24.

المقدسات، وعدوانًا على حقوق وحرية الفلسطينيين في ممارسة شعائرهم الدينية». وحذر الأمين العام للمنظمة يوسف بن أحمد العثيمين من محاولات الاحتلال الإسرائيلي لفرض وقائع جديدة في الأقصى. وأكدت المنظمة أن قضية الأقصى تشكل خطًا أحمر لا يحتمل أي تساهل أو تهاون على الإطلاق، وأن المساس بالمسجد ستكون له تداعيات خطيرة من شأنها زعزعة الاستقرار في المنطقة. ودانت المنظمة جميع الإجراءات العقابية التي بدأتها سلطات الاحتلال في المسجد الأقصى[1].

كما شدّد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في مكالمة هاتفية مع رئيس دولة الاحتلال رؤوفين ريفلين، على ضرورة السماح بدخول المسلمين للمسجد الأقصى من دون قيود، في إطار حرية الدين والعبادة. وذكرت مصادر في الرئاسة التركية أن أردوغان أكد ضرورة احترام قدسية الأماكن الدينية ووضعها التاريخي. كما شدّد على أهمية إنهاء التوتر والتخلي عن تفتيش الداخلين إلى الأقصى، في إشارة إلى الأبواب الإلكترونية. وقال أردوغان إن ما تقوم به «إسرائيل» هو محاولة لسلب المسجد الأقصى من أيدي المسلمين، وإنه غير مقبول أبدًا التعامل مع المسلمين المتوجهين لأداء عباداتهم في الأقصى كإرهابيين[2]. وقال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم إن التدابير الإسرائيلية بالجذرية التي ستزيد التوتر في المنطقة[3].

وفي السياق، أعلنت ماليزيا رفضها ما وصفته بالإجراء الاستفزازي الإسرائيلي في المسجد الأقصى، وقالت إنه يمثل انتهاكًا صارخًا لحرمة المواقع الإسلامية المقدسة. وعدّت الحكومة الماليزية منع المصلين من دخول المسجد الأقصى انتهاكًا للقوانين والأعراف الدولية، وأعربت عن تنديدها بأقوى العبارات بقرار سلطات الاحتلال الإسرائيلية إغلاق المسجد الأقصى. كما استنكرت إيران إقدام سلطات الاحتلال على إغلاق المسجد الأقصى، واصفة هذا الإجراء بأنه «بدعة خطيرة». وطالبت الخارجية الإيرانية بإعادة فتح أبواب الأقصى «في أسرع وقت ممكن»[4].

1 فلسطين أون لاين، 2017/7/15، والشرق الأوسط، 2017/7/25.
2 للمزيد انظر: وكالة الأناضول، 20-2017/7/25.
3 للمزيد انظر: وكالة الأناضول، 14 و 2017/7/26، والجزيرة.نت، 2017/7/21.
4 وكالة قدس برس، 2017/7/16، والجزيرة.نت، 2017/7/17.



د – إعلان ترامب (كانون أول/ ديسمبر 2017):

لم تخرج ردود الفعل العربية الرسمية عن التنديد، والشجب، والاستنكار، ومطالبة الإدارة الأمريكية بالتراجع عن الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي، ونقل سفارتها إليها، كما أنه لم تتم الدعوة إلى جلسة طارئة لجامعة الدول العربية، بالرغم من خطورة الإعلان الأمريكي، واقتصر الأمر على جلسة لمجلس وزراء الخارجية العرب في 2017/12/9. كما لاقى إعلان ترامب رفضًا إسلاميًا، وتجسد هذا الرفض بالقمة الطارئة لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول في 2017/12/13، التي خرجت بقرارات رمزية، مع غياب الإجراءات العملية.

> لم تخرج ردود الفعل العربية الرسمية عن التنديد، والشجب، والاستنكار، ومطالبة الإدارة الأمريكية بالتراجع عن الاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، كما أنه لم تتم الدعوة إلى جلسة طارئة لجامعة الدول العربية، بالرغم من خطورة الإعلان الأمريكي

فقد حذّر مجلس جامعة الدول العربية من تغيير الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس. كما استنكر الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط إعلان ترمب، وقال، في كلمته أمام الاجتماع الطارئ لمجلس وزراء الخارجية العرب في 2017/12/9، إن «الرد العملي على هذا القرار المُجحف وغير القانوني ينبغي أن يكون هو الاعتراف بالدولة الفلسطينية المُستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية».

ودان مجلس وزراء الخارجية العرب إعلان ترامب، وأعلن رفضه، وإدانته، مشددًا على أنه «قرار باطل». وأكد الوزراء أن «القدس الشرقية» هي عاصمة الدولة الفلسطينية، وأن الإعلان يهدد بدفع المنطقة إلى الهاوية. وذكر المجلس أن إعلان ترمب «تطور خطير، وضعت به الولايات المتحدة نفسها في موقع الانحياز للاحتلال، وخرق القوانين والقرارات الدولية؛ وعليه، فقد عزلت نفسها كراع ووسيط في عملية السلام». وطالب الوزراء الولايات المتحدة بإلغاء قرارها. كما أكد البرلمان العربي رفضه التام وإدانته الشديدة لإعلان ترمب، وحمّل، في الجلسة الطارئة التي عقدها في مقر الجامعة العربية في 2017/12/11، الولايات المتحدة مسؤولية تبعات الإعلان[1].

1 للمزيد انظر: الشرق الأوسط، 6 و2017/12/10، والخليج، 2017/12/7، ووكالة وفا، 2017/12/11، والاتحاد، 2017/12/12.

وفي السياق نفسه، أعرب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عن رفض بلاده لإعلان ترمب، ولأي آثار مترتبة عليه، وأكد الموقف المصري الثابت بشأن الحفاظ على الوضعية القانونية للقدس في إطار المرجعيات الدولية والقرارات الأممية ذات الصلة، مؤكدًا ضرورة العمل على عدم تعقيد الوضع بالمنطقة من خلال اتخاذ إجراءات من شأنها تقويض فرص السلام في الشرق الأوسط. وشدد وزير الخارجية سامح شكري على أن مصر تستنكر القرار الأمريكي الأحادي المخالف للشرعية الدولية بشأن القدس. كما حذر شيخ الأزهر أحمد الطيب من التداعيات الخطيرة لإعلان ترامب «الباطل شرعًا وقانونًا»، معلنًا عن عقد مؤتمر عالمي حول القدس لبحث إبطال الإعلان[1].

كما أعربت السعودية عن استنكارها وأسفها الشديد لإعلان ترمب، وشددت على أنه يمثل «تراجعًا كبيرًا في جهود الدفع بعملية السلام وإخلالًا بالموقف الأمريكي المحايد، تاريخيًا، من مسألة القدس، الأمر الذي سيضفي مزيدًا من التعقيد على النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي». وأملت في أن تراجع الإدارة الأمريكية هذا الإجراء. ومن جهتها، أصدرت الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء في السعودية بيانًا بشأن القدس، خلا من أي ذكر لترامب وإعلانه. واكتفت الهيئة بالتأكيد على المكانة العظيمة للقدس والمسجد الأقصى في الدين الإسلامي الحنيف. كما أعربت كل الدول العربية رفضها لإعلان الأمريكي بشأن القدس، وأعلنت استنكارها له، وشددت على أنه خطير، وأكدت أن من شأن مثل هذه الإجراءات تقويض الجهود الدولية الرامية إلى تنفيذ حلّ الدولتين، وطالبت الدول العربية الولايات المتحدة بالتراجع عن الإعلان، لأنه يمثل انحيازًا سافرًا للإسرائيليين[2].

وعلى الصعيد الإسلامي، دانت منظمة التعاون الإسلامي إعلان ترمب، ودعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بصفته رئيسًا لقمة منظمة التعاون الإسلامي، إلى جلسة طارئة للمنظمة لمناقشة الإعلان. وعقدت الجلسة الطارئة في 2017/12/13 في إسطنبول،

1 للمزيد انظر: اليوم السابع، 2017/12/5، والأهرام، 2017/12/6، والمصري اليوم، والشروق، 2017/12/9، والوطن، 2017/12/11،

2 للمزيد انظر: عكاظ، 2017/12/7، والخليج، 2017/12/7، والجزيرة.نت، 7 و2017/12/13، والشرق الأوسط، 2017/12/12.



دانت منظمة التعاون الإسلامي إعلان ترمب، وعقدت الجلسة الطارئة، دعت فيها جميع دول العالم إلى الاعتراف بـ"القدس الشرقية" عاصمة لدولة فلسطين

دعت جميع دول العالم إلى الاعتراف بـ»القدس الشرقية« عاصمة لدولة فلسطين. ودعا أردوغان الولايات المتحدة إلى التراجع عن القرار. وأكد البيان الصادر عن القمة «رفضه وإدانته قرار الرئيس الأمريكي غير القانوني بشأن القدس»، وأن الاعتراف بالقدس عاصمة لـ«إسرائيل» انسحاب لواشنطن من دورها وسيطًا في عملية السلام، مع التأكيد على «تمسكنا بالسلام العادل والشامل على أساس حلّ الدولتين». وحثّ الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي يوسف بن أحمد العثيمين دول العالم التي لم تعترف بفلسطين إلى المبادرة بتلك الخطوة. كما أكدت لجنة القدس التابعة لاتحاد البرلمانات الإسلامية أن إعلان ترامب باطل وملغي، واعتداء على حقوق الشعب الفلسطيني[1].



تحمل قرارات منظمة التعاون في إسطنبول أرضية يمكن البناء عليها، لكن ينبغي التنبه إلى أن بعض القرارات لها مدلولات ليست بالضرورة إيجابية؛ فالإعلان عن «القدس الشرقية»

1 للمزيد انظر: الجزيرة.نت، 13 و2017/12/18، ووكالة الأناضول، 13 و2017/12/22، والقدس العربي، 2017/12/14.

عاصمة لدولة فلسطين يعني الاعتراف الضمني بتبعية «القدس الغربية» لدولة الاحتلال، وهو ما يرفضه الشعب الفلسطيني بعمومه. كما غاب عن اجتماع القمة الطارئة لمنظمة التعاون الإسلامي الإجراءات العملية القادرة فعلًا على الضغط على الإدارة الأمريكية، سياسيًا واقتصاديًا ودبلوماسيًا، كما كان مستوى التمثيل متدنيًا لبعض الدول الفاعلة، لا سيما السعودية ومصر[1].

ودانت تركيا إعلان ترامب، وقال أردوغان إنه «باطل سواء أمام الضمير أو القانون أو التاريخ». ودعا أردوغان الولايات المتحدة إلى التخلي عن هذه الخطوة، مشددًا على أنه «لا يحقّ لأحد أن يتحكم بمصائر ملايين الناس إرضاء لأهوائه الشخصية»، و«لا يمكن ترك القدس تحت رحمة دولة تمارس إرهاب الدولة ضدّ الفلسطينيين منذ أعوام». وبين أردوغان أن بلاده ستفتح قريبًا سفارتها في «القدس الشرقية». كما استنكرت إيران إعلان ترمب، وقال الرئيس الإيراني حسن روحاني إن إعلان ترامب بشأن القدس يظهر أن الولايات المتحدة لا تولي أي احترام للحقوق المشروعة للفلسطينيين. وأضاف روحاني أن هذه الخطوة تظهر أن «الولايات المتحدة لم ولن تكون أبدًا وسيطًا نزيهًا» مشيرًا إلى أن واشنطن «لا تسعى إلا لتأمين مصالح الصهاينة». كما نددت وزارة الخارجية الإيرانية بالإعلان وقالت إنه «انتهاك سافر للقرارات الدولية»[2]. وأثار إعلان ترمب موجة تنديد إسلامية رسمية وشعبية غاضبة، معلنة رفضها له ومطالبة الولايات المتحدة بالتراجع عنه.

وفي السياق نفسه، ندد الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بإعلان ترمب، مشددًا على أن القدس خطّ أحمر، واعتبارها عاصمة لدولة الاحتلال هو اعتداء صارخ على المسلمين، واستهانة بمقدساتهم، ودعم كبير للتطرف. ودعا نحو 300 من علماء المسلمين، الشعوب الإسلامية إلى تفعيل دور مقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية، ولكلّ دولةٍ تشاركُ في العدوان على القدس[3].

1 الجزيرة.نت، 2017/12/21.
2 للمزيد انظر: وكالة الأناضول، 6-2017/12/22، والجزيرة.نت، 7-2017/12/18، والعربي الجديد، 2017/12/11، والقدس العربي، 8-2017/12/19، والمركز الفلسطيني للإعلام، 2017/12/16.
3 للمزيد انظر: الجزيرة.نت، 7 و2017/12/12؛ ووكالة الأناضول، 2017/12/12.



ثانيًا: مواقف الأطراف الدولية

تراوحت ردود الفعل الدولية من الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على مدينة القدس بين القلق، والاستنكار، والتحذير، والمساواة بين الضحية والجلاد؛ وقلق المجتمع الدولي مصدره أن تؤدي هذه الانتهاكات إلى تدهور الأوضاع. فالمجتمع الدولي مُجمع على أن الشطر الشرقي من القدس أراض محتلة، وأن الإجراءات الإسرائيلية فيه باطلة. فمسألة القدس ومكانتها القانونية لم تحسم منذ اتخاذ قرار الأمم المتحدة رقم 181 لسنة 1947 المتعلق بتدويل القدس، بالرغم من توقيع اتفاق أوسلو، الذي فتح الطريق أمام القبول الدولي بالأمر الواقع، خصوصًا عندما أشار إلى أن أساس الحلّ هو القرار 242.

تراوحت ردود الفعل الدولية من الاعتداءات الإسرائيلية على القدس بين القلق، والاستنكار، والتحذير، والمساواة بين الضحية والجلاد.

المجتمع الدولي مُجمع على أن الشطر الشرقي من القدس أراض محتلة، وأن الإجراءات الإسرائيلية فيه باطلة

1. الولايات المتحدة الأمريكية:

اتسمت السياسة الأمريكية تجاه قضية القدس بالانسجام مع السياسات الإسرائيلية، بالرغم من إعلانها اتخاذ موقف محايد في الصراع العربي - الإسرائيلي، إلا أن الحقيقة تشير إلى انحيازها لـ«إسرائيل». ووقفت واشنطن موقفًا منحازًا بشكل واضح لـ«إسرائيل»، على الرغم من محاولتها إظهار شيء من التوازن في بعض القضايا المتعلقة بالقدس، والتي كانت مع إعلان الرئيس دونالد ترمب الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، وعزمه نقل السفارة الأمريكية إليها. كما أقرر الكونجرس الأمريكي «قرار قطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني مشروع تايلور – فورس تشرين أول/ أكتوبر 2017»، كما قررت الخارجية الأمريكية إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وعدم تمديد فتحه.

اتسمت السياسة الأمريكية تجاه قضية القدس بالانسجام مع السياسات الإسرائيلية، بالرغم من إعلانها اتخاذا موقف محايد، ووقفت موقفًا منحازًا مع "إسرائيل"، توجته بإعلان ترمب القدس عاصمة لدولة الاحتلال

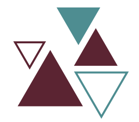
فقد بدأت الإدارة الأمريكية الجديدة، مع تولي ترمب الرئاسة في كانون ثانٍ/ يناير 2017، بتعهدها بدعم حديدي لـ«إسرائيل» في الأمم المتحدة، وأكدت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة نيكي هايلي عزمها الكامل على منع صدور قرار آخر «مدمر» مثل قرار 2334، الذي صدر عن مجلس الأمن في كانون أول/ ديسمبر 2016، الذي نص على مطالبة «إسرائيل» بوقف الاستيطان في الضفة الغربية، بما فيها شرقي القدس. وأشارت هايلي إلى أن القرار كان بمثابة «ركلة في البطن» شعرت بها الولايات المتحدة، مشددة على أن زمن «تقريع الدولة العبرية ولّى». وهددت بأن الولايات المتحدة سوف تقلص تمويلها لمجلس حقوق الإنسان الدولي في حال نشره «قائمة سوداء» لشركات دولية تعمل في المستعمرات الضفة الغربية، بما فيها القدس، وفي مرتفعات الجولان السورية المحتلة. كما نقلت إدارة ترمب رسالة واضحة جدًا للسلطة الفلسطينية، حذرتها فيها من مغبة التوجه للمحكمة الدولية لمقاضاة «إسرائيل» على خلفية الاستيطان[1].

وفي السياق ذاته، قال الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض، شون سبايسر: «بينما أننا لا نعتقد أن وجود المستوطنات عقبة في طريق السلام، فإن بناء مستوطنات جديدة أو توسيع تلك الموجودة خارج حدودها الحالية قد لا تساعد على تحقيق هذا الهدف (السلام)». وقال الناطق الرسمي باسم الخارجية الأمريكية مارك تونر إن موقف الإدارة الحالية تجاه المستعمرات وضرورة وقف النشاط الاستيطاني للمضي قدمًا نحو «سلام» فلسطيني إسرائيلي لم يتغيّر. وشددت الخارجية أن إدارة ترامب لا تشترط وقف، أو تجميد الاستيطان، لاستئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. كما منحت إدارة ترامب الاحتلال الموافقة على استمرار الاستيطان بالقدس، دون الإعلان عن هذا الموقف[2].

وعلى صعيد آخر، نددت الولايات المتحدة بـ«كل أعمال العنف» في باحات المسجد الأقصى، بعد إغلاقه من قوات الاحتلال خلال شهر تموز/يوليو 2017، في إشارة إلى الاحتلال الإسرائيلي وللفلسطينيين على حدّ سواء، داعية الإسرائيليين والفلسطينيين إلى تجنب

1 للمزيد انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2/1 و2017/3/28؛ والقدس، 2/2 و2017/8/31؛ ووكالة وفا، 2017/4/4.

2 للمزيد انظر: القدس، 2/4 و9 و3/26 و6 و2017/10/11؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2/4 و2017/3/26.



أي «عمل استفزازي»، وإلى نزع فتيل «التوتر والعنف» واستعادة الهدوء في القدس والضفة الغربية. فقد دعت الخارجية الأمريكية إلى عدم اتخاذ إجراءات تصعد التوتر بالقدس، معربة عن تأييدها للحفاظ على الوضع القائم في المسجد الأقصى، كما دعت الطرفين إلى عدم اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تصعد من التوتر[1].

كما زعم مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية أن حائط البراق جزء من «إسرائيل»، مشددًا على أن الولايات المتحدة «ترى الحائط الغربي (حائط البراق) كجزء من الدولة العبرية في إطار اتفاق سلام نهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين». وقال المسؤول الأمريكي: «لا نستطيع أن نتصوّر أي موقف لن يكون فيه الحائط الغربي جزءًا من الدولة العبرية»[2].

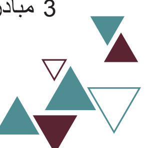
وفي خطوة تعكس زيادة النفوذ الصهيوني داخل البيت الأبيض، وتصاعد اليمين، في ظل بيئة فلسطينية مفككة، مع حالة الضعف في العالمين العربي والإسلامي، وتكريسًا للانحياز الأمريكي مع «إسرائيل»، وتنفيذًا لوعده الانتخابي، وفي ما يبدو أنه تحول في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وتدشين لـ«صفقة القرن»[3]، أعلن الرئيس ترمب، في



1 وكالة سما الإخبارية، 2017/7/21؛ وللمزيد يمكن مراجعة موقع وزارة الخارجية الأمريكية: http://www.state.gov

2 المركز الفلسطيني للإعلام، والقدس، 2017/12/17.

3 مبادرة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب للسلام بين الفلسطينيين و«إسرائيل»، والتي يستعد ترمب لطرحها.



2017/12/6، اعتراف بلاده رسميًا بالقدس عاصمة لـ«إسرائيل»، وفي حين وقّع على تأجيل تنفيذ قرار نقل السفارة إلا أنّه أصدر الأمر إلى وزارة الخارجية لبدء التحضيرات لذلك؛ مشددًا على أن قراره يعكس «نهجًا جديدًا» إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، وأنه «لا يغير الوضع القائم في المدينة»[1].

وكان الكونجرس الأمريكي أقر سنة 1995 قانونًا بنقل السفارة الأمريكية من «تل أبيب» إلى القدس، إلا أن كل الرؤساء الأمريكيين الذين أتوا بعد ذلك أجلوا تنفيذه لاعتبارات تتعلق بالأمن القومي الأمريكي.

وأكدت الخارجية الأمريكي أن إعلان ترامب «لا رجعة فيه»، وأنه لا علاقة له بحدود السيادة الإسرائيلية في القدس، ولا تأثير لها في نتائج المفاوضات أو الوضع النهائي الذي سيتمخض عنها. وأكدت التزام إدارة ترامب بالمضي قدمًا في عملية السلام، معلنة أن مطلع سنة 2018 سيشهد «مبادرة سلام جديدة»[2].

وفي ما يتعلق بـ«صفقة القرن»، التي افتتح الرئيس الأمريكي دونالد ترمب عهده بالإعلان عنها، فقد كشف صائب عريقات، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس دائرة شؤون المفاوضات، في تقرير سياسي قدّمه إلى اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني الذي عقد في 14-2018/1/15، تفاصيلها. وفي ما يتعلق بموضوع القدس أوضح عريقات، في التقرير، أنه «خلال شهرين أو ثلاثة على أبعد حدّ، سيتم إعلان موافقة إدارة الرئيس ترمب على ضمّ الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، و«فيما يطرح نتنياهو ضمّ 15% من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، يقترح ترمب ضمّ 10 %». وذكر عريقات أن إدارة ترمب «ستخترع عاصمة لدولة فلسطين في ضواحي القدس (خارج إطار 6 كلم^2) عام 1967». وأشار عريقات إلى أن خطة ترامب تتضمن أن تعترف دول العالم بـ»دولة إسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي، وبدولة فلسطين كوطن قومي للشعب الفلسطيني، وتضمن إسرائيل حرية العبادة في الأماكن المقدسة للجميع مع الإبقاء على الوضع القائم فيها»[3].

1 الجزيرة.نت، 2017/12/6، والقدس العربي، 2017/12/7. وانظر أيضًا: The White House, 2017/12/6 .
2 الغد، عمّان، 2017/12/10.
3 الحياة، 2018/1/21.



2. الاتحاد الأوروبي:

> تُعدّ مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه قضية القدس إيجابية، بشكل عام بالرغم من ضعفها، بالرغم من عدم اتخاذها عمليًا أيّ خطوات وإجراءات حقيقية وجادة

تُعدّ مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه قضية شرقي القدس إيجابية، بشكل عام بالرغم من ضعفها، على قاعدة القرارات الدولية، بالرغم من عدم اتخاذها عمليًا أيّ خطوات وإجراءات حقيقية وجادة باتجاه تطبيق قرارات الشرعية الدولية، ومضمونها إجبار وإلزام «إسرائيل» بالانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة في سنة 1967.

وتباينت مواقف دول الاتحاد ما بين الوضوح والغموض، كما أعلنت أنها تعترف بالدور المهم جدًا الذي تكتسبه مسألة القدس بالنسبة إلى كل الأطراف المعنية، وأنها لا تقبل أي مبادرة تتخذ من جانب واحد تهدف إلى تغيير وضع القدس، وإن كل اتفاق حول وضع المدينة يجب أن يضمن حقّ حرية الدخول إلى كل الأماكن المقدسة، ومن هنا كان الموقف الأوروبي الرافض لإعلان ترمب بشأن القدس.

وحرص الاتحاد الأوروبي على مطالبة «إسرائيل» بوقف عملياتها وإجراءاتها في شرقي القدس، التي تهدف إلى تغيير وضع المدينة تمهيدًا لتهويدها، وأكد عدم شرعية المستوطنات والجدار العازل، ووصف الاتحاد تلك الإجراءات بأنها غير قانونية، وأنها تخريب لجهود جعلها عاصمة للدولتين. كما عبرت دول الاتحاد عن قلقها تجاه الوضع في شرقي القدس، وطالبت الأطراف كافة بالتوقف عن أي ممارسات استفزازية، مع التأكيد أن تؤدي المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية إلى حلّ وضع القدس على أساس أنها عاصمة للدولتين[1].

كما أعرب الاتحاد الأوروبي عن بالغ قلقه حيال استمرار عمليات الهدم الإسرائيلية للمباني الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها شرقي القدس، خلال سنة 2017. ودعا الاتحاد

1 للمزيد انظر: القدس، 3/29 و5/18 و2017/10/23؛ ووكالة وفا، 7/28 و2017/10/23؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2017/10/23، وموقع الاتحاد الأوروبي بالعربية، http://www.eu-arabic.org/overview.html. وانظر أيضًا:
EUROPA - Official website of the European Union, https://europa.eu/european-union/index_en

الأوروبي السلطات الإسرائيلية إلى وقف عمليات هدم المنازل والممتلكات الفلسطينية وفقًا لالتزاماتها كقوة محتلة، وطالبها بوقف تهجير الفلسطينيين من القدس. وبالمقابل دعا بعض دول الاتحاد سلطات الاحتلال إلى دفع تعويضات لها عن هدم مبانٍ ومرافق بنى تحتية ممولة أوروبيًا[1].

وعند إغلاق الاحتلال المسجد في تموز/يوليو 2017، حذر الاتحاد الأوروبي من أي استفزاز، مكررًا دعوته إلى الحفاظ على الوضع القائم في المسجد الأقصى. ودعا الاتحاد إلى احترام الوضع القائم في الأماكن المقدسة، محذرًا من أن حدوث أي تصعيد، خصوصًا حول الأماكن المقدسة في القدس، سيكون له عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها. كما دعت لندن الفلسطينيين و«إسرائيل» إلى «ضبط النفس واستعادة الهدوء وتجنب الاستفزاز للتوصل إلى حلّ يضمن سلامة وأمن الحرم الشريف»[2].

كما أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه البالغ بشأن إعلان ترمب بشأن القدس، وتداعياته المحتملة على فرص السلام. وأكد الاتحاد أنه لا يزال على موقفه، و«أنه يجب إيجاد طريق من خلال المفاوضات لحلّ وضع القدس عاصمة مستقبلية لكلتا الدولتين»، وأنه، والدول الأعضاء فيه، سيواصلون احترام توافق الآراء الدولية بشأن القدس، بما في ذلك بشأن موقع ممثليها الدبلوماسيين، وأن الاتحاد والدول الأعضاء فيه لن تنقل أياً من سفاراتها إلى القدس، ما لم يتم التوصل إلى الحلّ النهائي. ولم يجد طلب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو من حكومات الاتحاد الأوروبي أن تحذو حذو ترامب الاعتراف بالقدس المحتلة تجاوباً في الدول الأوروبية، فقد أكد القادة الـ 28 لدول الاتحاد الأوروبي أن موقفهم ثابت من وضع القدس[3].

1 للمزيد انظر: وكالة وفا، 2017/2/23؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2/23 و2017/3/11؛ والقدس، 10/19 و2017/12/8.
2 وكالة الأناضول، 2017/7/25.
3 للمزيد انظر: الجزيرة.نت، 7-2017/12/13؛ والشرق الأوسط، لندن، 7-2017/12/14؛ والحياة، لندن، 2017/12/9؛ وكالة وفا، 12 و2017/12/14.



وأعلنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن حكومتها لا تدعم قرار ترامب، لأن وضع القدس لا يمكن التفاوض بشأنه إلا في إطار حلّ الدولتين. وأعلنت رئيسة الحكومة البريطانية تيريزا ماي أن المملكة المتحدة لا توافق على إعلان ترامب قبل التوصل إلى اتفاق نهائي، وأكدت أن بريطانيا تعدّ «القدس الشرقية» جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن بلاده لا تؤيد إعلان ترامب، ووصفه بالمؤسف والأحادي. وقال «إن وضع القدس يحدده الإسرائيليون والفلسطينيون من خلال المفاوضات»، مشدداً على أن هذا الحل لا يمكن أن يتحقق من دون القدس[1].

وفي السياق نفسه، عبرت الدول الأوروبية عن بالغ قلقها من إعلان ترمب، وقالت إنه سيسهم في زيادة عدم الاستقرار في المنطقة، وشددت على أن الإعلان الأمريكي يمثل «عقبة أمام تحقيق السلام العادل والدائم على أساس حلّ الدولتيْن»، وأعلنت رفضها إجراء أي تغيير على وضع مدينة القدس قبل التوصل إلى اتفاق بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي[2].

3. المحافل الدولية:

> لم تأت المواقف الدولية بشيء جديد حيال الاعتداءات الإسرائيلية على القدس، وفشل مجلس الأمن الدولي في إصدار قرارات تدين هذه الاعتداءات، والسبب دائمًا "الفيتو" الأمريكي

بقيت المواقف الدولية من الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على مدينة القدس في إطار ما هو معهود في السنوات السابقة، وفشل مجلس الأمن الدولي —كعادته— في إصدار قرارات تدين هذه الاعتداءات، والسبب دائمًا «الفيتو» الأمريكي. ولم تتعد تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة السابق بان كي مون واللاحق أنطونيو غوتيريش، أو المتحدثين باسمهما، والبيانات الصادرة عن المؤسسة الدولية، التعبير عن القلق إزاء تدهور الأحداث في القدس، والاستفزازات الإسرائيلية، حيث تمّ التأكيد أن

1 للمزيد انظر: الجزيرة.نت، 7-2017/12/24، والشرق الأوسط، 2017/12/7، والحياة الجديدة، 2017/12/7، والمستقبل، 2017/12/7، والقدس العربي، 8-2017/12/9، والغد، 2017/12/9، والحياة، 9 و2017/12/23، وموقع سي أن أن، 2017/12/15،2017.

2 للمزيد عن مواقف الدول الأوروبية انظر: عرب 48، 2017/12/6؛ ووكالة الأناضول، 6-2017/12/12؛ والجزيرة.نت، 7-2017/12/23؛ الأيام، 7-2017/12/8؛ ووكالة وفا، 2017/12/14؛ والحياة الجديدة، 7-2017/12/22؛ والخليج، 14-2017/12/18.

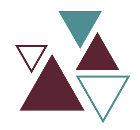
الإجراءات كافة التي تتخذها السلطات الإسرائيلية، والرامية إلى تغيير طابع ومركز مدينة القدس، ليس لها أي صلاحية قانونية، وأنها تتعارض مع أحكام القانون الدولي وتقوض إمكانية تحقيق «حلّ الدولتين».

وفي السياق نفسه، حذّرت الأمم المتحدة من خطورة مشروع قانون «القدس الموحدة»، الذي صدق عليه «الكنيست» بالقراءة الأولى منتصف تموز/يوليو 2017، و بالقراءتين الثانية والثالثة بداية كانون ثان/ يناير 2018. وقال مساعد الأمين العام للشؤون السياسية ميروسلاف جينكا، إن «مشروع القانون الذي يجعل من القدس عاصمة للدولة العبرية، سيعمل في حالة إقراره على تعزيز سيطرة الدولة العبرية على الجزء الشرقي من القدس المحتلة، وسيحد من قدرة الطرفين على التوصل إلى حلّ تفاوضي يتوافق مع قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات السابقة الموقعة بين الطرفين»[1].

كما أعرب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف عن قلقه إزاء الاستفزازات والعنف في الأماكن المقدسة في البلدة القديمة في القدس وحولها. كما دعت اللجنة الرباعية الدولية للشرق الأوسط جميع الأطراف المعنية بالوضع في القدس إلى ضبط النفس لأقصى حدّ، وطالبت اللجنة بتجنب الأعمال الاستفزازية والعمل في سبيل خفض مستوى التوتر[2].

ووجّه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الأمير زيد بن رعد بن الحسين رسائل لـ 150 شركة في إسرائيلية وعالمية تعمل في المستوطنات الإسرائيلية، حذرها عبرها بأنه كان على وشك إدراجها على القائمة السوداء للمنظمة. وأوضح المفوض أنه طلب من تلك الشركات تقديم إيضاحات بشأن أنشطتها في المستوطنات[3].

1المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/8/23.
2 الجزيرة.نت، 2017/7/23؛ وموقع مركز أنباء الأمم المتحدة: https://www.un.org/arabic/news
3 Haaretz, 27/9/2017.



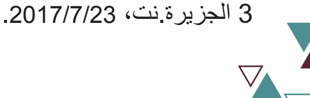
أ. هبة الفلسطينيين رفضًا لإجراءات الاحتلال ضد الأقصى بعد 14 تموز/يوليو 2017:

انتهت جلسة مجلس الأمن المغلقة، التي عقدها لمناقشة التطورات داخل القدس ومنها إغلاق المسجد الأقصى في تموز/يوليو 2017، من دون التوصل إلى صيغة عملية مفيدة ومقبولة للتصدي للاعتداءات الإسرائيلية. وقال مندوب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة رياض منصور: «إن ما جرى خلال جلسة مجلس الأمن الدولي، لا يرتقي لمستوى ما يحدث في القدس». وبيّن منصور «أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت خلال جلسة مجلس الأمن المغلقة إدانة ما يجري في القدس المحتلة، ورفضت حتى صدور إعلان بيان حول أحداث الأقصى»[1]. كما حذر المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف من أن أزمة الأقصى يمكن أن تكون لها تداعيات كارثية تتجاوز القدس، داعيًا إلى ضرورة إيجاد حلّ لها[2]. ودعت اللجنة الرباعية الدولية «إسرائيل» والأردن إلى العمل سويًا من أجل إبقاء الوضع القائم في الأقصى، الذي يتاح بموجبه للمسلمين دخول الموقع في أي وقت، ويتاح لليهود دخوله في أوقات محددة من دون أن يتمكنوا من الصلاة فيه[3].

ب. إعلان ترامب (كانون أول/ديسمبر 2017):

أكد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش أن وضع القدس لا يمكن أن يحدد إلا عبر «تفاوض مباشر» بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مشددًا على «رفض أي إجراء من طرف واحد». وأعلن أن قرار ترمب يمكن أن يعيق الجهود الأمريكية للتوصل لاتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فيما أكد المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط أن «وضع مدينة القدس يجب أن يكون موضع تفاوض بين إسرائيل والفلسطينيين»، وقال نيكولاي ملادينوف إن «القدس هي القضية الأشد تعقيدًا» في

1 الحياة الجديدة، 2017/7/24.
2 للاطلاع على المزيد من التصريحات انظر: موقع مركز أنباء الأمم المتحدة: https://www.un.org/arabic/news
3 الجزيرة.نت، 2017/7/23.



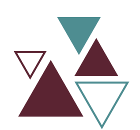
الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وطالبت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، حكومة الولايات المتحدة بإلغاء إعلانها القدس عاصمة لـ«إسرائيل»، وقرار نقل السفارة الأمريكية إليها[1].

أعرب مجلس الأمن الدولي عن رفضه الشديد للقرار الذي اتخذه الرئيس الأمريكي بشأن القدس. وفيما استخدمت الولايات المتحدة "الفيتو" ضدّ مشروع قرار يطالب بإلغاء إعلان ترامب، بالرغم من تأييد 14 دولة فقد اعتمدت الجمعية العامة قرارًا أكدت فيه أن أي قرارات أو إجراءات يقصد بها تغيير طابع القدس، أو وضعها، أو تكوينها الديموغرافي، ليس لها أثر قانوني، وتُعدّ لاغية وباطلة، ويتعين إلغاؤها

كما أعرب مجلس الأمن الدولي، في جلسة طارئة في 2017/12/8، عن رفضه الشديد للقرار الذي اتخذه الرئيس الأمريكي بشأن القدس. وأوضح سفراء السويد وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا لدى الأمم المتحدة أن قرار ترمب «لا يتطابق مع قرارات مجلس الأمن الدولي»، وشددوا في إعلان صدر في بيان إثر اجتماع طارئ لمجلس الأمن على «أن وضع القدس يجب أن يحدد عبر مفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تختتم باتفاق حول الوضع النهائي»، وأكدوا أنه في هذا الإطار «يجب أن تكون القدس عاصمة لدولتي إسرائيل وفلسطين. وفي غياب اتفاق، لا نعترف بأي سيادة على القدس، ونعدّ القدس الشرقية جزءًا من الأراضي الفلسطينية المحتلة»[2].

وفي 2017/12/18، استخدمت الولايات المتحدة «الفيتو» ضدّ مشروع قرار تقدمت به مصر إلى مجلس الأمن؛ يطالب بإلغاء إعلان ترمب، وقد أيدّ القرار 14 دولة. ويؤكد مشروع القرار أن القدس قضية «يتعين حلّها من خلال المفاوضات»، وأن «أي قرارات أو إجراءات تهدف إلى تغيير طابع المدينة، أو وضعها الديموغرافي، أو تركيبتها الديموغرافية لا يمكن أن يكون لها أي أثر قانوني، وتعدّ ملغاة وباطلة، ويجب إلغاؤها». كما يدعو مشروع القرار جميع البلدان إلى الامتناع عن فتح سفارات في القدس، ويطالب الدول الأعضاء بعدم الاعتراف بأي إجراءات تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة بشأن وضع المدينة. وقالت

1 الجزيرة.نت، 2017/12/6؛ ووكالة صفا، 2017/12/6؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2017/12/8؛ ورأي اليوم، لندن، 2017/12/10.
2 الشرق الأوسط، 2017/12/9.



السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة نيكي هايلي إن طرح مشروع القرار يُعدّ «إهانة لا يمكن نسيانها»، مشددة على أن لـ«إسرائيل» الحقّ في تحديد عاصمتها. واتهمت هايلي الأمم المتحدة بأنها «عرقلت» مساعي التوصل إلى اتفاق سلام، وأشارت إلى أن «إسرائيل» تعاني من التحيز ضدّها داخل الأمم المتحدة[1].



وفي 2017/12/21 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا أكدت فيه أن أي قرارات أو إجراءات يقصد بها تغيير طابع مدينة القدس، أو وضعها، أو تكوينها الديموغرافي، ليس لها أثر قانوني، وتُعدّ لاغية وباطلة، ويتعين إلغاؤها، امتثالًا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأيدت القرار 128 دولة، وعارضته 9، فيما امتنعت 35 عن التصويت. وأعربت الجمعية العامة عن الأسف البالغ إزاء القرارات الأخيرة المتعلقة بوضع القدس، وأهابت بجميع الدول «أن تمتنع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف عملًا بقرار مجلس الأمن رقم 478 الصادر عام 1980»[2].

1 رأي اليوم، لندن، 2017/12/18؛ والشرق الأوسط، 2017/12/19.
2 موقع مركز أنباء الأمم المتحدة، 2017/12/21.



ج. «اليونسكو» والقدس 2017:

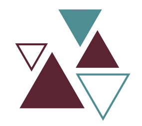
جددت اليونسكو اعتبار "إسرائيل" محتلة للقدس. كما تبنت لجنة التراث العالمي التابعة للمنظمة قرار "بلدة القدس القديمة وأسوارها"، الذي نص على أن تعريف الوضع التاريخي القائم في القدس هو ما كان عليه تراث المدينة المقدسة قبل احتلال عام 1967

في 2017/5/2 جددت منظمة اليونسكو، في قرار جديد، اعتبار «إسرائيل» محتلة للقدس. وصوت أعضاء المجلس التنفيذي لليونسكو، في جلسة خاصة ومغلقة بمقر المنظمة في باريس، لمصلحة تأكيد القرارات السابقة للمنظمة باعتبار «إسرائيل» محتلة للقدس، ورفض سيادتها عليها. وجرى تمرير القرار بأغلبية 22 صوتًا، ومعارضة عشرة أصوات، وامتناع أو تغيب الدول الباقية. وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، معلقًا على القرار: «اعتمدت منظمة اليونسكو أمس مرة أخرى قراراً سخيفاً يتعلق بمكانة إسرائيل بأورشليم، عاصمة الشعب اليهودي منذ 3000 عام". وذكر أنه أوعز لمدير عام وزارة الخارجية يوفال روتيم بتقليص مليون دولار آخر من الأموال التي تحولها "إسرائيل" إلى الأمم المتحدة، مشيراً إلى أن "إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي بينما هذه المنظمة تدعو إلى رفض سيادتنا على أورشليم"[1].

كما تبنت لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة اليونسكو، في دورتها الـ 41، التي انعقدت في مدينة كراكوف البولندية في 2017/7/4، قرار «بلدة القدس القديمة وأسوارها»، المُعد من قبل الأردن وفلسطين، والمقدم من المجموعة العربية. وجاء تبني القرار بعدما أيدته عشر دول وعارضته ثلاث، بالرغم من الضغوط الإسرائيلية لإفشاله، وقد أكد اعتماد 12 قرارًا سابقًا للمجلس التنفيذي لليونسكو وسبعة قرارات سابقة للجنة التراث العالمي، وجميعها تنصّ على أن تعريف الوضع التاريخي القائم في القدس هو ما كان عليه تراث المدينة المقدسة قبل احتلال سنة 1967[2].

---

1 الجزيرة.نت، الدوحة، 2017/5/2؛ وموقع ديوان رئيس حكومة الاحتلال، 2017/5/3.
2 وكالة وفا، 2017/7/4.



الاتجاهات والمآلات

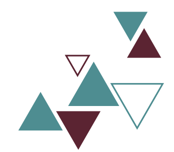
• على مستوى مشروع تهويد القدس:

- تصعيد الإجراءات الهادفة إلى تهويد المسجد الأقصى والانتقال إلى مستوى أعلى من الاستهداف بعد التصويب الكبير على مدى السنتين السابقتين على المرابطين والمرابطات مع ما يعنيه ذلك من إفراغ المسجد من أهله. وعلى ما يبدو فإنّ الاحتلال معنيّ هذا العام بتوسيع استهدافه للأوقاف ومنع موظفيها من الاضطلاع بمهامهم، بالإضافة إلى دعم الوجود اليهودي في المسجد ومظاهر أداء الصلوات التلمودية فيه.

- تصعيد استهداف الخاصرة الجنوبية للأقصى، في سلوان تحديدًا، عبر مشاريع رافدة لمشروع التهويد في الأقصى لإحكام الحصار عليه ببيئة استيطانية تساعد في السيطرة على المسجد من الخارج استكمالًا لمحاولات السيطرة عليه من الداخل.

- اتجاه الاحتلال إلى إقرار فصل كفر عقب ومخيم شعفاط وغيرهما من الأحياء الفلسطينية الواقع خارج الجدار العازل عن القدس رسميًّا، مع إيجاد آلية لإدارة هذه الأحياء بما يضمن بألا تكون منطلقًا لأعمال مقاومة ضد الاحتلال. وفي هذا الصدد قد يلجأ الاحتلال إلى فرض الهيمنة الأمنية على هذه الأحياء بينما يترك الإدارة المدنية للجان المحلية الفلسطينية، وقد يسعى الاحتلال إلى رمي هذه الأحياء في وجه السلطة الفلسطينية لتتحمل مسؤولياته تجاهها.

- استفادة الاحتلال من الدعم المطلق الذي يتلقّاه من إدارة ترمب كفرصة سانحة لتمرير المزيد من القوانين والتشريعات الهادفة إلى إحكام السّيطرة على القدس والأقصى وتكريس المزيد من الحقائق لفرضها كأمر واقع لا يترك للفلسطينيين أيّ مجال لرفضه، لا سيّما في ظل الموقف العربي المتهالك الذي يتجه إلى مزيد من الانحناء أمام الصلف الأمريكي.



● على مستوى السلطة الفلسطينية:

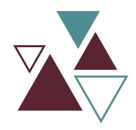
لا تبدو السلطة الفلسطينية معنية بتوسيع دائرة خياراتها حيث إنّها لا تزال تبحث عن وسيط لـ "عمليّة السلام" في ظلّ تصريحات عن أيّ "عملية سلام" لا يمكن أن تكون من دون مشاركة الولايات المتحدة. وعليه، يبقى قائمًا احتمال عودة السلطة إلى المفاوضات عند أوّل دعوة تتلقّاها مصحوبة ببعض الضغط، خصوصًا إذا كانت من الولايات المتحدة الأمريكية.

● على مستوى الانتفاضة والحراك الشعبي:

على الرغم من الضغوطات التي تسعى إلى منع أي حراك في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة كافة فإنّه من غير المتوقّع أن ينجح الاحتلال في القضاء على الحراك الشعبي نهائيًا، بل على العكس من ذلك حيث إنّ التحالف الإسرائيلي الأمريكي لاستكمال مخطط التهويد والسيطرة على القدس والأقصى من شأنه أن يدفع باتجاه تسعير الحراك ورفع وتيرته. وإن كانت القبضة الإسرائيلية العقابية-الردعية قادرة على تقييد الحراك والحدّ من وتيرة العمليات ضد المستوطنين وجنود الاحتلال إلّا أنّها لن تقدر على القضاء على روح المقاومة، يعزّز من هذا الاحتمال استمرار تشكيل خلايا مقاومة في الضفة الغربية المحتلة وقدرة هذه الخلايا على تنفيذ عمليات ناجحة وتجاوز إجراءات الاحتلال والتنسيق الأمني، ويدفع باتّجاه ترجيحه تعامل الإدارة الأمريكية مع القضية الفلسطينية، لا سيما في موضوع القدس والسفارة.

● على مستوى الدول العربيّة والإسلاميّة:

لن تكون معظم الأنظمة العربية معنية بتحسين أدائها بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، ومن ضمنها القدس المحتلة، وستظلّ محكومة بما تفرضه الإدارة الأمريكية، لا سيّما مع الاتجاه إلى تعزيز مسار التطبيع مع الاحتلال، ونسج المزيد من العلاقات العلنية معه وتقديم تلك العلاقات في سياق الضرورات الأمنية وعدم الحاجة إلى العداء مع "إسرائيل" في ظلّ استعداء إيران، وهو أمر بات يقدّم كمصلحة مشتركة.



التوصيات 2017

• السلطة الفلسطينية:

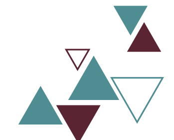
1. رفض الذهاب إلى المفاوضات، لا سيما بعد إعلان ترمب أنّ القدس أزيلت عن الطّاولة وما يتوالى من تصريحات أمريكية تفيد عن اتجاه واشنطن إلى تثبيت إعلان ترمب حول القدس أمرًا واقعًا.

2. وقف التّنسيق الأمني مع الاحتلال الذي يعدّ من أهمّ أدوات الاحتلال في القضاء على أيّ حراك مقاوم، ووقف كلّ أشكال التطبيع التي تسبغ على الاحتلال بعدًا إنسانيًا وتمكّنه من اختراق الوعي الفلسطيني.

3. في ظلّ العجز عن الاضطلاع بدور فعّال في القدس، من المهم أن تتوقف السلطة عن الترويج لزيارة شرق المدينة على أنّه السبيل لدعم القدس لما لهذه الزيارات، المرفوضة أساسًا من المقدسيّين، من أثر في كسر الحاجز النفسي بين الوفود العربية والإسلامية المدعوة إلى الزيارة من جهة وبين الاحتلال الذي لا يمكن زيارة المدينة من دون تصريحه وإذنه ومن دون المرور على حواجزه. فأحد أبعاد المشكلة في دعم القدس ليس غياب العرب والمسلمين عن زيارتها بل غيابهم عن الاجتماع حول موقف حازم وحاسم رافض للاعتداءات الإسرائيلية والأمريكية من ورائها، والتزام سقف منخفض لا يتناسب مع تقدّم المشروع الاستعماري وتحقيقه المزيد من النجاح في المنطقة.

4. بما أنّ السلطة معنية بدعم القدس فمن المهم عدم إعطاء الشرعية للبطريرك ثيوفيلوس المتهم بتسريب أملاك الكنيسة الأرثوذكسية، ومنها عقارات في القدس، إلى الاحتلال، لا سيّما أنّ ذلك يتعارض مع موقف أبناء الكنيسة الفلسطينيين الذين رفضوا إحياء ثيوفيلوس قداس رأس السنة في كنيسة المهد ببيت لحم فيما شارك عباس في القداس مرسلاً رسالات إيجابية إلى البطريرك.

5. رفع التعاون مع الكتل العربيّة والإسلاميّة في المحافل الدوليّة، لطرح مشاريع قوانين تساهم في إبراز الوجه البشع للاحتلال، وزيادة التواصل والتنسيق مع الدول الأجنبيّة



غير المركزيّة في العالم، والتي تستطيع حمل هموم الشعب الفلسطيني وقضاياه في المنابر الدوليّة، ورفع التشبيك معها بشكلٍ أكبر في هذا الصدد.

6. التّجاوب مع مستلزمات تحقيق مصالحة فلسطينيّة حقيقيّة نظرًا إلى ما شكّله الخلاف من استنزاف للشعب الفلسطيني، وإلى ما للمصالحة من دور في توحيد الصف في مواجهة الاحتلال.

7. الانخراط في استراتيجية مواجهة مع الاحتلال الإسرائيلية قائمة على استثمار أوراق القوة في الشعب الفلسطيني وفي قضيته، والالتحام مع الشعب في خندق المواجهة، وعدم الاكتفاء بالإدانة والاستنكار فضلًا عن تقييد يد المقاومة.

● الفصائل والقوى الفلسطينية

1. الخروج من حالة الركود التي ترزح تحتها، ورفع مستوى تفاعلها مع قضايا القدس والأقصى، عبر خطط العمل وتنظيم الفعاليات، والانخراط بالانتفاضة.

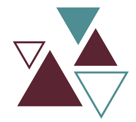
2. إنهاء الانقسام السياسي الحاصل، والعمل على إعادة اللحمة الوطنية بين الضفة الغربيّة وقطاع غزة.

3. تشكيل لجان دعم عوائل شهداء انتفاضة القدس، والعمل على تأسيس شبكة أمان اجتماعية ومالية لتعويض الشهداء والأسرى عمّا يسببه الاحتلال لهم من خسائر معنوية ومادية.

4. تعزيز حالة الرباط في المسجد الأقصى، ورفده بالمصلين والمعتكفين.

5. استحضار القدس كثابتٍ دائم في خطاباتها ومواقفها.

6. تفعيل دور فلسطينيي اللجوء والاغتراب.



• الأردن:

1. العمل على تعزيز موقع الأردن كوصيّ على المقدسات الإسلاميّة والمسيحيّة، والاستحصال على قرارات دوليّة في هذا الصدد.

2. حماية المسجد الأقصى عبر دعم حراسه، وعدم تركهم فريسة للاحتلال.

3. الوقوف في وجه تسريب الأوقاف المسيحية عبر رفع الغطاء عن البطريرك ثيوفيلوس وحاشيته من المتورطين بالتفريط بأوقاف الكنيسة.

4. ترجمة مواقف القيادة الأردنية بخصوص القدس والأقصى على شكل خطط فاعلة وعمليّة.

5. تبني استراتيجية مواجهة ضد الاحتلال ضمن إمكانيات الأردن وما يمتلك من أوراق قوة قانونية وسياسية وشعبية.

6. دعم المؤسسات الأهليّة والشعبية في الأردن والقدس، التي تُعنى بهموم المدينة المحتلة، ودفعها إلى أن تقوم بدور التواصل والتحفيز مع الهيئات العربيّة والإسلاميّة والدوليّة.

7. تأمين الحماية اللازمة لموظفي دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس وعلى رأسهم حراس الأقصى هي مسؤولية أردنية قبل كل شيء، فلا بد من موقف حازم في وجه اعتداءات الاحتلال عليهم وإبعاده، لا سيّما مع تصعيد الاحتلال من حملة استهداف عمل الأوقاف في الأقصى.

• الدول العربية والإسلامية:

1. النهوض بموقف حاسم حيال الاحتلال، لا سيما عبر وقف التطبيع الذي بات سمة لازمة لموقف معظم الأنظمة العربية والإسلامية.

2. التصدي لإعلان ترمب القدس عاصمة لدولة الاحتلال، ومنع تكريس هذا الإعلان كأمر واقع يتكرس مع نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ويتطلب ذلك مواقف جريئة ضد الإدراة الأمريكية عبر التلويح بأوراق الاقتصاد والتعاون الأمني والسياسي بين أمريكا والدول العربية والإسلامية.

3. العمل الجاد على دعم القدس والمقدسيين والمقدسات، وتحريك رؤوس الأموال العربيّة لمواجهة خطر التهويد المحدق بالمدينة.

4. دعم القطاعات الحياتيّة للمقدسيين في المدينة، وإيجاد شبكة أمان تبعدهم عن الاحتلال ومؤسساته، والعمل على تمكين المجتمع الفلسطيني للاستقلال باقتصاده وإدارة شؤونه.

5. دعم الحراك الشعبي الفلسطيني ضدّ الاحتلال بالإضافة إلى التكفل بعوائل الشهداء والأسرى، وتأمين الدعم السياسي والمادي المباشر للانتفاضة.

6. تطبيق قرارات جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي في تأسيس صناديق دعم للقدس والأقصى.

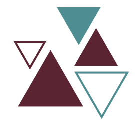
7. عدم دعم مبادرات السلام الدوليّة بشكلٍ كامل وتلقائي، وعدم تقديم الغطاء العربي للمفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي، وإيجاد حالة رعاية عربيّة للسلطة الفلسطينيّة، ما يبعدها عن الاحتلال وسطوته الأمنية والماليّة.

● المرجعيات والهيئات المسيحية:

1. العمل على وقف جريمة التطهير العرقي التي يقترفها الاحتلال بحق المسيحيين في القدس، ومن أجل وقف اعتداءاته على المقدسات والمعالم المسيحية.

2. اتخاذ موقف صارم وخطوات عملية حيال قضيّة تسريب أملاك الكنائس المسيحية في القدس، ولا شك في أن هذه مهمة تعني كل الجهات الغيورة على القدس سواء كانت إسلامية أو مسيحية.

3. التواصل مع كل الهيئات والمرجعيات المسيحية في العالم لكشف جرائم الاحتلال بحق القدس عمومًا، والمسيحيين والمقدسات والأوقاف المسيحية خصوصًا.



• القوى والأحزاب والهيئات الشعبية:

1. مواصلة التحركات الرافضة لإعلان ترمب حول القدس.

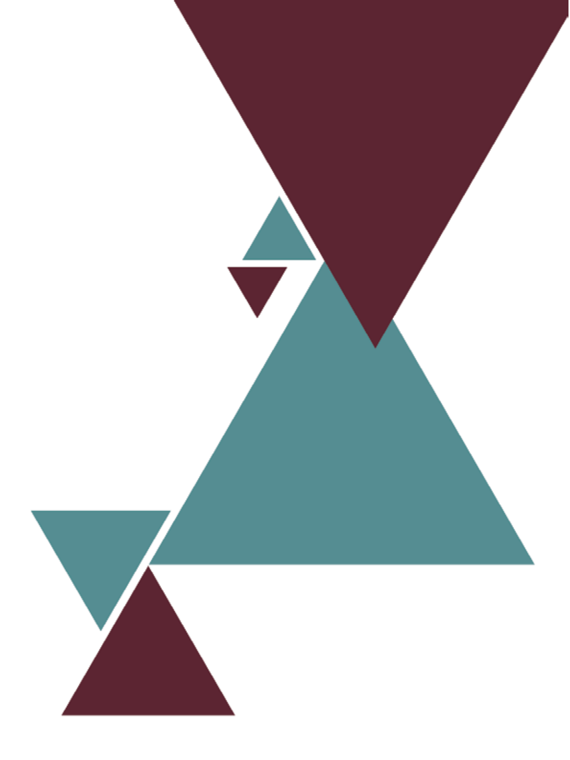
2. استنفار الجهود دفاعًا عن القدس والأقصى، وتشكيل حالة ضغط على الأنظمة الرسمية لحملها على الوقوف في وجه الاحتلال وليس معه.

3. تشكيل حالة ضغط لمنع الأنظمة العربية من التطبيع مع الاحتلال، وتبني خطة مقاطعة الشركات التي تدعم الاحتلال.

4. استثمار الظروف الراهنة التي تهدد القدس لتصدير مواقف وحدوية تعيد للأمة تماسكها الذي فقدته في السنوات الأخيرة، واستعادة مظلة القدس كقضية جامعة توحّد الجهود في وجه عدو الأمة الاحتلال الإسرائيلي.

5. تنظيم الحملات والفعاليات المتواصلة لنصرة القدس في كل المجالات.









ISBN 978-9953-0-4364-7



الإدارة العامة
شارع الحمرا - بناية الساروﻻ - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان
info@alquds-online.org
www.alquds-online.org